الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
جامعـة الشاذلـي بن جديد– الطـارف
كـليـة الحقـوق والعلـوم السيـاسيـة
قسـم الحقـوق

محاضرات في منهجية إعداد أطروحة دكتوراه

مقدمة لطلبة السنة الأولى دكتوراه (السداسي الأول)
تخصصا: قانون البيئة وقانون الأعمال
معدّة بغرض نيل درجة أستاذ في الحقوق

إعداد الدكتور/ خوالدية فؤاد
أستاذ محاضر– قسم أ

السنة الجامعيـة 2022/2021

مقدمة

مقدّمة:

إنّ البحث العلمي متطلب أساسي لا بدّ من بلوغه لإنجاز التقدّم و الرّفاه و التطوّر في أيّ مجتمع بشري، فالمجتمعات التي عرفت تطورا كبيرا هي تلك التي اعتمدت على العلم كمنهج فكري و أسلوب للبحث والتحقق في ظواهر الكون سعيا وراء الحقيقة.

و لا يمكن إجراء البحوث و الدراسات في العلوم الإنسانية النظرية منها و الميدانية بما فيها العلوم القانونية دون معرفة مناهج البحث العلمي و الاطلاع على طبيعته و أنواعه، و الاستفادة منها في جمع وتصنيف و تدوين المعلومات و الحقائق التي يهتم بها الباحث أثناء دراسته و بحثه في موضوع معين.

و لا يجادل أحد في أهمية البحث العلمي في الميدان القانوني شأنه في ذلك شأن العلوم النظرية والتطبيقية جميعا، فالبحث هو الوسيلة التي لا يمكن الاستغناء عنها في أي فرع من فروع العلم والمعرفة، و علم القانون لم يتقدم إلا بفضل البحث الذي قام به فقهاء القانون في مختلف الشرائع و عبر عديد الحقب.

و تعتبر دراسة منهجية القانون من أهم الدراسات التي تلقن للطلبة الباحثين في العلوم القانونية سيما في مرحلة الدراسات العليا، على اعتبار أن المنهجية هي عماد البحث العلمي، لأن: " رسم معالم الطريق حيال الطلبة المقبلين بشغفهم أمر ضروري لمن ارتاد فضاءات المغامرات الفكرية بحثا و درسا و تنقيبا".[1]

ترتبط المنهجية عموما بعلم القانون بمختلف فروعه و أشكاله، فوظيفتها أن ينشأ لدى الطالب الأسلوب والطريقة في التعامل مع مختلف المشكلات التي يطرحها علم القانون، ذلك أنّ المشكل الحقيقي بالنسبة لطالب العلوم القانونية سواء في النظام الكلاسيكي أو في نظام LMD يتمثل بالدرجة الأولى في عدم إلمامه بأدوات التحليل و التعليق و المناقشة و البحث بطريقة علمية سليمة، و بالتالي نكون أمام طالب شهادة في الحقوق لا طالب قانوني بالمعنى الحقيقي للكلمة في وقت يتطلب أن تكون له شخصية قانونية جديرة بحصوله على تلك الشهادة فعلا...

[1] زين بدر فراج: " أصول البحث القانوني " دار النهضة العربية– القاهرة 2000، ص03.

و بناء على ذلك فالمهم في الدراسات القانونية ليس استعراض المعلومات و لكن الأهم هو كيفية صياغتها وفق منهجية و أسلوب قانوني سليم، و لا شك أنّ اتباع قواعد المنهجية تمكن الطالب خاصة في الدراسات العليا من اكتساب الأسلوب و الطريقة العلمية في التعامل مع مختلف الموضوعات القانونية.

و مع أن هذه المطبوعة موجهة بالأساس إلى طلبة الدكتوراه بهدف تمكينهم من معرفة كيفية إعداد أطروحتهم للدكتوراه، إلا أنها موجهة في الحقيقة إلى طالب القانون في مختلف أطوار الدراسة تدرجا و ما بعد التدرج، كما أنها لا تقتصر في حقيقة الأمر على أطروحة الدكتوراه و إنما تشمل كل أنواع البحوث العلمية تأسيسا على أن تقنيات البحث و مناهجه موجهة لكل طلبة القانون دون استثناء.

عطفا على ما تقدم تطرح الإشكالية الرئيسة لهذه المطبوعة وفق الصياغة الآتية:

ما هو البحث العلمي و ما هي مناهجه؟

إجابة عن هذه الإشكالية سنتناول الجانب النظري للبحث العلمي المتمثل في ماهية البحث العلمي (فصل أول)، و الجانب التطبيقي أو العملي له المتمثل في مناهج البحث العلمي (فصل ثاني).

الفصل الأول:

ماهية البحث العلمي

الفصل الأوّل: ماهية البحث العلمي

أصبح البحث العلمي السمة البارزة للعصر الحديث بعد أن اتضحت أهميته في تقدم الدول و تطورها وحل المشكلات السياسية و الاقتصادية و الصحية و التعليمية و غيرها، و لم يعد هناك أدنى شك في أنه الطريق الأمثل و الوحيد لتقدم الشعوب و الحد من معاناتها.

فكان من الطبيعي أن تولي الجامعات جلّ اهتمامها و توجه نشاطها إلى تدريب الطلاب على إتقان أساليب البحث العلمي أثناء دراستهم الجامعية، لتمكينهم من اكتساب مهارات بحثية تجعلهم قادرين على إضافة معارف جديدة إلى رصيد الفكر الإنساني، و من هنا تعددت المقررات الدراسية لتعليمهم التفكير العلمي المنظم و مناهج البحث العلمي و قواعد كتابته أو تحريره، بهدف إعداد أجيال من الباحثين العلميين.

سيما أنّ كل بحث علمي أكاديمي يسعى لتحقيق أحد الإنجازات الآتية: إكتشاف شيء جديد، توضيح شيء غامض، ايجاز دراسة مستفيضة، ترتيب دراسة مشوشة أو فوضوية، جمع شتات دراسة مبعثرة أو متشعبة، تصحيح أو تصويب دراسة خاطئة.

من هذا المنطلق وجب علينا التعرض إلى الإطار المفاهيمي للبحث العلمي (مبحث أول)، ثم الإطار المحتوياتي للبحث العلمي (مبحث ثان).

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبحث العلمي

البحث عموما بما فيه البحث العلمي هو محاولة لاكتشاف المعرفة و التنقيب عنها و تنميتها و فحصها وتحقيقها بتقصي دقيق و نقد عميق، ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء و إدراك قصد تحقيق الهدف منها وهو الاكتشاف و الإضافة و التطوير، و تأسيسا على هذه الحقيقة، يقتضي الأمر في هذا المقام أن نتعرض لمفهوم البحث العلمي (مطلب أول)، ثم سمات البحث العلمي (مطلب ثان)

المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي:

إذا كان البحث العلمي عطفا على ما تقدم أعلاه هو طلب الحقيقة (العلم) و تقصيها و نشرها وفق طريقة محددة ينتهجها الباحث ليصل إلى الغاية من موضوع بحثه، معتمدا و لو بشكل غير مباشر على المعرفة

و الثقافة و ضابطا عمله العلمي بمنهجية معينة، فالأمر يحتم التعرض لتعريف كل من العلم و البحث العلمي (فرع أول)، ثم أهمية البحث العلمي و أنواعه (فرع ثان).

الفرع الأول: تعريف كل من العلم و البحث العلمي:

لأن البحث العلمي قائم على العلم أساسا و مرتبطا بمصطلحات قريبة منه، فسنتعرض لتعريف العلم بشكل عام (أولا) ثم نبين بعض المصطلحات المتقاطعة أو المتداخلة معه (ثانيا) لنخلص إلى تعريف البحث العلمي (ثالثا).

أولا- تعريف العلم:

يعدّ العلم واحدا من النشاطات البشرية التّي لعبت أدوارا مهمّة و مختلفة عبر مراحل تطوّر الإنسانية، وتستخدم كلمة علم للدلالة على مجموعة المعارف المؤيدة بالأدلة الحسية و جملة القوانين التي اكتشفت لتعليل حوادث الطبيعة تعليلا مؤسسا على تلك القوانين الثابتة، و قد تستخدم للدلالة على مجموعة من المعارف لها خصائص معينة كمجموعة الفيزياء أو الكيمياء أو البيولوجيا أو القانون.[1]

و كلمة العلم في العموم تعني إدراك الشيء على ما هو عليه، أي على حقيقته، و هو التعيين و المعرفة، و العلم ضد الجهل لأنه إدراك كامل، فهو جملة الحقائق و الوقائع و النظريات و مناهج البحث التي تزخر بها المؤلفات العلمية.[2]

و هو كما جاء في قاموس ويستر: "المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة و الدراسة و التجريب، والتي تقوم بغرض تحديد طبيعة و أصول و أسس ما تتم دراسته."[3]

و في قاموس إكسفورد لعام 1974 هو: " ذلك الفرع من الدّراسة الذّي يتعلّق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة المصنّفة و التّي تحكمها قوانين عامّة تحتوي على طرق و مناهج موثوق بها لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدّراسة و كيفية السيطرة عليها." [1]

---

[1] عمار عوابدي: " مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية " ط4، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 2002، ص05.

[2] محمد سرحان علي المحمودي: " مناهج البحث العلمي " ط3، دار الكتب- صنعاء 2019، ص07.

[3] نقلا عن كامل المغربي : " أساليب البحث العلمي " ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان- الأردن 2002، ص15.

و عليه فالعلم باختصار هو مجموعة المعارف المبرهنة أو القابلة للبرهنة و هو تعبير عن مقاربة عقلانية للواقع، و لكن ليس هو الواقع دائما و بالضّرورة.[2]

من هنا تتضح وظائف و أهداف العلم على التداخل الذي بينها، و هي كما يلي:

1/ الاكتشاف و التفسير:

إن الوظيفة أو الغاية الأولى للعلم هي اكتشاف القوانين العلمية العامة و الشاملة للظواهر و الأحداث المتماثلة و المترابطة و المتناسقة و ذلك عن طريق ملاحظتها و رصدها، و إجراء عمليات التجريب العلمي عليها للوصول إلى تفسير بشأنها.[3]

2/ التنبؤ:

و هو التوقع العلمي لكيفية عمل و تطور و سير الأحداث و الظواهر الطبيعية و غير الطبيعية المنظمة بالقوانين العلمية المكتشفة، و هكذا يمكن التنبؤ مثلا بموعد الكسوف، حالة الطقس، مستقبل تقلبات الرأي العام سياسيا و اجتماعيا...إلخ، و هذا لأخذ الاحتياطات و الإجراءات اللازمة و الضرورية.[4]

3/ الضبط و التحكم:

التحكم قد يكون نظريا و ذلك عندما يقتصر العلم على بيان و تفسير كيفية الضبط و التوجيه و التكييف للظواهر، و قد يكون عمليا حين يتدخل العالم لضبط الأحداث و السيطرة عليها، كأن يحاول التحكم في مسار الأنهار و مياه البحيرات، و الجاذبية الأرضية، و الفضاء الخارجي و استغلاله عمليا، و كذا التحكم في الأمراض و بعض أوجه السلوكات الإنسانية و ضبطها و توجيهها نحو الخير العام.[5]

---

[1] زين بدر فراج، مرجع سابق، ص19.

[2] مروان عبد المجيد إبراهيم: " أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية " ط1، مؤسسة الوراق، عمان- الأردن 2000، ص ص44، 45.

[3] ريما ماجد: " منهجية البحث العلمي: إجابات عملية لأسئلة جوهرية " مؤسسة فريدريش إيبرت- بيروت 2016، ص ص15، 16.

[4] منهجية البحث العلمي و تقنياته في العلوم الاجتماعية: كتاب جماعي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية- برلين، ألمانيا 2019، ص36.

[5] ريما ماجد، مرجع سابق، ص16.

ثانيا– العلم و بعض المصطلحات المتداخلة معه:

توجد بعض المصطلحات المشابهة للعلم و المتداخلة معه لحد استعمالها أحيانا كمترادفات معه، و لكن الحقيقة غير ذلك، إذ تفيد بأن لكل مصطلح معناه و حدوده، بما لا يجعل منها شيئا واحدا، و توضيح ذلك فيما يلي:

1/ المعرفة:

المعرفة في أبسط معانيها تصور عقلي لإدراك كنه الشيء بعد أن كان غائبا، يتضمن المدركات الإنسانية المحصلة إثر تراكمات فكرية عبر الأبعاد الزمانية و المكانية و الحضارية و العلمية، أو هي كل ذلك الكم الواسع و الضخم من المعلومات و الخبرات التي استطاع الإنسان أن يجمعها عبر التاريخ بحواسه وفكره، و لذلك تقسم المعرفة إلى معرفة حسية و علمية و تجريبية.[1]

2/ المنهجية:

عرفت المنهجية بأنها: " أسلوب يهدف إلى الكشف عن المعلومات و الحقائق و العلاقات الجديدة و التأكد من صحتها مستقبلا بالإضافة إلى تطوير و تعديل المعلومات القائمة و الوصول إلى الكلية أو العمومية أي التعمق في المعرفة العلمية و الكشف عن الحقيقة و البحث عنها و الاستعلام عن صورة المستقبل أو عن حل لمشكلة معينة من خلال الاستقصاء الدقيق و التتبع المنظم و الموضوعي لها عبر تحليل الظواهر و الحقائق و المفاهيم."[2]

و يعرفها البعض بأنها التقصي المنظم باتباع أساليب و مناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها.[3]

و يكمن الفرق بين المناهج و المنهجية فيما يلي:

---

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم، مرجع سابق، ص17.

[2] موريس إنجرس: " منهجية البحث في العلوم الإنسانية " ترجمة صحراوي بوزيد، ط2، دار القصبة للنشر– الجزائر 2006، ص20.

[3] عبود عبد الله العسكري: " منهجية البحث في العلوم القانونية " ط2، دار النمير– دمشق 2004، ص10.

- ✓ المناهج وصف لأعمال العلماء السابقين و طرق بحثهم و أساليبهم و مصطلحاتهم، فالعلوم والبحث العلمي عامة سابقة للمناهج، أما المنهجية فمجموعة معايير و تقنيات و وسائل يجب اتباعها قبل البحث و أثناءه، و المنهجية وصفية لأنها تبين كيفية قيام الباحثين بأبحاثهم، لكنها تختلف عن المنهج في كونها معيارية في الوقت نفسه كونها تقدم للباحث مجموعة من الوسائل والتقنيات المتوجب اتباعها، و لذا تختلف من علم لآخر حيث لكل علم مناهجه، أما المنهجية فواحدة بالنسبة لكل العلوم.
- ✓ المناهج تطرح عادة للنقد و التقويم، فيفصل في ما لها و ما عليها و يرجح على ضوء ذلك المنهج الأولى بالاتباع و الأنسب لنوع معين من الدراسات، أما المنهجية فمعايير و تقنيات يجب الالتزام بها لتوفير الجهد و الوقت و تثبيت الخطوات في الطريق المناسب.[1]

ثالثا- تعريف البحث العلمي:

البحث لغة هو التحرّي و التقصّي أو السّؤال و الاستخبار عن شيء معيّن.[2]

أمّا البحث اصطلاحا فهو: " تجميع منظّم لجميع المعلومات المحصّلة من الباحث عن موضوع معين وترتيبها بصورة جديدة دعما للمعلومات السابقة أو تكملة لها لتصبح أكثر وضوحا." [3]

و هو أيضا: " وسيلة للاستعلام و الاستقصاء المنظم و الدقيق بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح المعلومات الجديدة فعلا، على أن يتبع الباحث في ذلك خطوات المنهج العلمي و اختيار الطريقة و الأدوات اللازمة للبحث و جمع المعلومات و البيانات." [4]

ننتهي إذن إلى أنّ البحث العلمي هو محاولة دقيقة و منظمة و ناقدة للوصول إلى حل المشكلات التي تواجهها الإنسانية و تثير حيرتها و قلقها، اكتشافا للمعرفة أو التنقيب عنها باستخلاص حقائق علمية جديدة أو تفسير العلاقات الترابطية بين الظواهر و التوفيق بين الأسباب و النتائج.[1]

---

[1] عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق ، ص11.

[2] كمال آيت منصور، رابح طاهير: " منهجية إعداد بحث علمي " دار الهدى، عين مليلة- الجزائر 2003، ص07.

[3] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات: " مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث " ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 2007، ص12.

[4] رشيد شميشم: " مناهج العلوم القانونية " دار الخلدونية للنشر و التوزيع- الجزائر 2006، ص38.

أو هو ببساطة نشاط إنساني يتم باتباع قواعد واضحة و منظمة لحل مشكلة أو استقصاء عن وضع معين أو تصحيح فرضية، أو التحقق من صحة نتائج توصلت إليها دراسة سابقة و الاستفادة منها، على اعتبار أن المعرفة متراكمة و أن البحث يبدأ من حيث انتهى إليه الآخرون.[2]

أمّا البحث العلمي القانوني –على ضوء– ما سبق فهو بذل الجهد الذهني بطريقة علمية و منظمة في موضوع معين بقصد الوصول إلى اكتشاف الحقائق العلمية و استقرار العلاقات القانونية في المجتمع.

الفرع الثاني: أهمية البحث العلمي و أنواعه:

للبحث العلمي أهمية لا تنحصر في إطار الدراسات الأكاديمية المحضة، و إنما تتعداها لتقدم منافع جمة للإنسانية في كل مجالات الحياة (أولا)، و هذا حسب طبيعة كل نوع من أنواع البحوث المنجزة (ثانيا).

أولا– أهمية البحث العلمي:

تبرز أهمية البحث العلمي في:

- ✓ تنمية تقنية الاستنتاج العقلي و استحضار البديهة و إذكاء روح البحث و الابتكار لدى الباحثين على خلاف التقليد أو الجمود الذي هو في أساسه تحنيط للعلم.[3]
- ✓ تكوين الشخصية العلمية القادرة على التفكير المستقل و النقد الحر و المنطق السليم و المنظم.[4]
- ✓ رفع الكفاءة على حسن التعبير عن الفكر الذاتي و أفكار الغير بأسلوب صياغي منتظم وصحيح.
- ✓ اكتشاف الظواهر الطبيعية و الإنسانية و محاولة فهمها و معرفة أسبابها و السيطرة عليها والتحكم في بعض العوامل الأساسية التي تسبب ظاهرة أو حدثا معينا، و إمكانية التنبؤ بحدوثهما، هذا

---

[1] نصر سلمان، سعاد سطحي: " منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية و الإسلامية " ط1، دار ابن حزم– بيروت 2011، ص ص14، 15.

[2] علي مراح: " منهجية التفكير القانوني نظريا و عمليا " ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر 2004، ص65.

[3] عقيل حسين عقيل: " فلسفة مناهج البحث العلمي " مكتبة مدبولي– مصر 1999، ص26.

[4] المرجع نفسه، ص ص26، 27.

فضلا عن المردود الذي تحققه البحوث العلمية في مختلف الميادين السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و غيرها.[1]

ثانيا- أنواع البحث العلمي:

يمكن تصنيف البحوث العلمية بالنظر إلى عدة معايير:

1/ تصنيف البحث العلمي من حيث المجال أو الحقل العلمي:

على أساس هذا المعيار نجد مثلا:

أ/ البحوث القانونية:

هي تلك التي تنصب على إحدى المشكلات القانونية في مختلف فروع القانون بقصد الوصول إلى تصور حل مقبول و ملائم لها، كالبحوث التي تدور حول المسؤولية المدنية و الجنائية للأطباء، وقف تنفيذ القرارات الإدارية، الحماية القانونية لبرامج الحاسوب، تنازع القوانين في مجال التكنولوجيا.

ب/ البحوث التربوية و النفسية:

و هي التي تنصب على سلوك الكائن البشري بقصد تفسيره و التنبؤ بحدوثه في ظروف معينة، و كيفية تطبيق قواعد علم النفس على مختلف المجالات كعلم النفس التربوي و الاجتماعي و الإعلامي والبيئي...

ج/ البحوث الأدبية:

و هي التي تتناول مواضيع الشعر و الأدب و القصة و الرواية، و النحو و الصرف و البلاغة، والمذاهب الأدبية الكبرى و غيرها...[2]

---

[1] مريد يوسف الكلاب: " أسس البحث العلمي: أهميته، مناهجه، كيف تكتب بحثك " ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية- مصر 2018، ص ص18، 19.

[2] عامر قنديلجي: " البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات " دار اليازوري العلمية، عمان- الأردن 1999، ص ص46، 47.

2/ تصنيف البحوث العلمية على أساس الغرض (دوافع البحث و طبيعته):

بناء على هذا المعيار يمكن أن تنقسم البحوث العلمية إلى بحوث علمية نظرية و أخرى تطبيقية.

أ/ البحث العلمي النظري:

هذا النوع من البحوث يقوم به الباحث بهدف الوصول إلى الإحاطة بالحقيقة العلمية و تحصيلها و فهم أشمل و أعمق لها رغبة منه في الاطلاع، و إشباعا للطموح العلمي بغض النظر عن التطبيقات العلمية لها، و يتناول هذا النوع من البحوث الموضوعات العلمية الأدبية و الاجتماعية التي تعرف بالعلوم الإنسانية مثل: الأدب، الفلسفة، التاريخ، الدين و القانون...[1]

و تشتق هذه البحوث عادة من المشاكل الفكرية أو المبدئية، لذا فهي ذات طبيعة نظرية بالدرجة الأولى، غير أن ذلك لا يمنع من تطبيق نتائجها فيما بعد على مشاكل قائمة بالفعل، غاية هذا النوع من البحوث الكشف عن الحقائق و المبادئ والنظريات و القوانين العلمية الجديدة التي بإمكانها الإسهام في إثراء المعرفة البشرية في مجال معين.[2]

ب/ البحث العلمي التطبيقي (التجريبي):

إن غرض البحث العلمي التطبيقي ليس الوصول إلى الحقيقة النظرية، و إنما يتجاوز هذا الحد ليصل إلى تكريس الجانب النظري في الابتكارات لتلبية حاجيات الإنسان في مختلف المجالات الصناعية و الزراعية و الاجتماعية، و ذلك من خلال التطبيق العلمي لنتائج البحوث النظرية، و يعتمد البحث التطبيقي على المنهج التجريبي الذي هو أحد مناهج البحث العلمي و الذي يقوم على الملاحظة و وضع الفروض والتحقق منها بالتجربة، و إذا كان البحث العلمي التطبيقي يجد مجاله أكثر في العلوم الطبيعية إلا أنه يمكن أن يجد مجاله في العلوم الاجتماعية، كما هو الشأن في علم الاجتماع و علم النفس و العلوم القانونية.[3]

---

[1] علي عبد المعطي محمد: " فلسفة العلوم و مناهجها " دار المعرفة الجامعية– الإسكندرية 1980، ص31.

[2] علي مراح، مرجع سابق، ص61.

[3] مريد يوسف الكلاب، مرجع سابق، ص34.

تجدر الإشارة إلى أنه رغم التمايز بين النوعين السابقين من البحوث إلا أنه يوجد بينهما تلاحما و ترابطا، فالبحث العلمي التطبيقي لا يحقق فوائده المرجوة إلا إذا استند إلى البحث العلمي النظري، كما أن هذا الأخير يعتمد على معدات و أجهزة تكنولوجية للوصول إلى نتائج علمية جيدة، و يمهد للبحث التطبيقي الذي يعد النتيجة العملية الملموسة لسيرورة البحث العلمي.[1]

3/ تصنيف البحوث العلمية على أساس المستوى (درجة العلم، التخصص):

استنادا إلى هذا المعيار نجد عدة أنواع من البحث تتمثل في الآتي:

أ/ البحث العلمي التدريبي (البحث الصفي):

و هي بحوث قصيرة يقوم بها الطلبة في مختلف الجامعات و المعاهد في حصص الأعمال الموجهة أو التطبيقية خلال مرحلة التدرج و ما بعد التدرج بهدف تدريبهم على كيفية إعداد البحوث العلمية من الناحية الشكلية و الموضوعية، حيث يتعود الطالب على كيفية اختيار موضوع من بين المواضيع المقترحة من طرف الأستاذ و كيفية جمع الوثائق العلمية و فحصها و الإفادة منها، ليصل إلى وضع خطة وفقا لمعايير علمية مضبوطة، كما يحاول الطالب من خلال هذا البحث اكتساب أسلوب يساعده على التحرير و جرأة أدبية تساعده في تكوين نفسه استعدادا لخوض مساره المهني بعد استعراض البحث أمام زملائه وأساتذته.[2]

فضلا عن تدريب الطالب على الفهم و الأمانة و روح النقد و حب العمل و تحصيل المعرفة وتثبيت المعلومات.[3]

ب/ بحث التخرج (مذكرة الليسانس):

يتم إعداد هذا البحث (المذكرة) في نهاية الدراسة الجامعية في طور التدرج (الليسانس) بالنسبة لبعض التخصصات، بهدف توسيع معارف الطالب و تنظيم أفكاره و إبراز مواهبه، و لا يشترط في هذا البحث

---

[1] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص30.

[2] عبد المنعم نعيمي: " تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة و المختصرة " دار بلقيس للنشر– الجزائر 2018، ص57.

[3] أحمد بدر: " أصول البحث العلمي و مناهجه " ط6، وكالة المطبوعات– الكويت 1982، ص194.

المثالية، فالقيمة العلمية له تكمن في اتباع الطالب لقواعد و خطوات إعداد البحث، و من ثمة تنفيذ التعليمات المقدمة له في هذا الشأن.[1]

ج/ بحث الماستر:

و هو بحث تخصصي أعلى درجة من بحث التخرج (الليسانس)، يأتي تتويجا لمرحلة ما بعد التدرج التي تقدر مدة التكوين فيها بسنتين موزعة على أربعة سداسيات، السنة الأولى نظرية تهدف إلى تعميق المعارف و التوجيه التدريجي، أما السنة الثانية فعملية تهدف إلى تدريب الطالب على البحث و تحرير مذكرة نهاية الدراسة (الماستر) التي ترمي إلى تنمية قدرات الطالب على البرهنة و التفكير العلميين، و كذا الاستنتاج و شرح نتائج المعارف و تسجيلها في شكل قالب قابل للاستغلال، و لتحقيق هذه الغاية ينبغي أن تحدد مواضيع مذكرات الماستر استجابة للأهداف البيداغوجية للتكوين من جهة، و لأهداف البحث والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة أخرى.[2]

د/ بحث الماجستير:

يتعلق هذا النمط من البحث بطلبة النظام الكلاسيكي، و هو البحث الذي يعده طالب الدراسات العليا فيما بعد التدرج للحصول على درجة الماجستير التي تكلل مرحلة دراسية عليا تلي مرحلة الليسانس في النظام الكلاسيكي، و هذه المرحلة تعد الطالب بعد ذلك للدكتوراه.[3]

و بحث الماجستير طويل و مركز نسبيا، و يعتبر جزء من المواد التي يستوفيها الطالب لنجاحه في الدراسات العليا و حصوله على هذه الشهادة، و تناقش مذكرة الماجستير أمام لجنة من الأساتذة، و هو بذلك يختلف عن البحث القصير الذي يعد بقصد ترسيخ المعلومات و إثرائها، و معالجة مشكلة معينة بطريقة تقليدية، مع أن الجدة و الابتكار ليسا الهدف الأساس من بحث الماجستير بقدر ما هو تقويم المنهج و جودة الأداء أكثر من الاكتشاف و الابتكار، و يركز في مناقشته على منهج الطالب و لغته وأسلوبه أكثر من الاكتشافات الجديدة، بينما يرى البعض أن الجدة و الابتكار مطلوبين في هذا البحث

[1] عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص ص18، 19.

[2] المرجع نفسه، ص19.

[3] عبد الله محمد الشريف : " مناهج البحث العلمي " مكتبة الإشعاع- الإسكندرية 1996، ص ص42، 43.

لكن ليس بالدرجة التي يطلبان بها في بحث الدكتوراه، و المهم أن يختلف هذا البحث عن بحث الليسانس سواء في العرض أو التحليل.[1]

هـ/ بحث الدكتوراه:

و يتمثل في البحث الذي يعده الطالب لنيل درجة الدكتوراه بإعداد أطروحة ذات قيمة علمية عليا، فهو أعلى بحث تخصصي حيث يمثل قمة البحوث العلمية، إذ يساهم في النهضة العلمية للمجتمع، و يجب أن يكون بصدد موضوع جديد مبتكر، أو موضوع سبق معالجته و ذلك بالتعمق فيه أكثر أو إضافة الجديد له.[2]

و بهذا فأطروحة الدكتوراه هي أكثر تعمقا و دقة و تحليلا و أصالة و دلالة على سعة اطلاع الباحث ومقدرته العلمية مقارنة بمذكرتي الماجستير أو الماستر، و تقاس قيمة الأطروحة بما تضيفه إلى المعرفة العلمية و الإنسانية و ما تحققه من تأهيل و تكوين للشخصية العلمية الجادة بالنسبة للباحث على نحو يجعله يخرج أعمالا علمية رفيعة دون أن يحتاج إلى من يشرف عليه أو يوجهه بعد إنجازها، و منها الوثوق به كباحث متخصص يتحمل مسؤولية المساهمة في النهضة العلمية لمجتمعه في مجال بحثه من حيث تمتعه بالفكر الخلاق المبدع و الصبر على صعوبات البحث و عقباته، و قدرته على التحدي والدفاع عن نظريته أو معتقده العلمي اللذين توصل إليهما.

لهذا فأطروحة الدكتوراه الناجحة يجب أن ترتكز على مجموعة من الدعائم هي:

-القراءة الواسعة للباحث و الإلمام بكل ما كتب عن موضوعه.

-الدقة التامة في فهم آراء الغير و نقل مواقفهم.

-عدم الأخذ بآراء الآخرين على أنها حقائق مسلم بها إلا بعد دراستها و التأكد من صحتها.

-تأييد الباحث لمواقفه و آرائه بالحجج و البراهين بأسلوب قوي التأثير و الإقناع.

---

[1] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص ص63، 64.

[2] عمار بوحوش: " دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية " ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر 1989، ص16.

صفوة القول أنّ أطروحة الدكتوراه تختلف عن كل من مذكرتي الماجستير و الماستر في أن الجديد الذي تضيفه للمعرفة و العلم يجب أن يكون أوضح و أقوى و أعمق و أدق و على مستوى أعلى.[1]

4/ تصنيف البحث العلمي على أساس بحثي أكاديمي خارجي أو حر:

نجد ضمن هذا الإطار ما يلي:

أ/ المقالة:

هي بحث قصير يتناول معالجة مشكلة أو فكرة بعينها من خلال عرض وجيز لبعض المعلومات التي تخص الموضوع، و لا يلتزم صاحب المقال بتقديم شيء جديد، فيمكن أن يكون هناك دراسات سابقة في ذات الموضوع، و تقوم المقالة على مجموعة من الخطوات تبدأ بالتعريف بمشكلة المقال مرورا بتجميع المعلومات و تحليلها، انتهاء إلى استخلاص النتائج و سوق المقترحات لحل المشكلة و نشرها في المجلات العلمية المحكمة.[2]

ب/ الورقة البحثية (المداخلة):

يستخدمها الباحث لنقل خبراته العلمية و البحثية للآخرين، و تتميز بالوضوح و الإيجاز في التعبير والموضوعية في التحليل و التفسير، و الدقة في الاستنتاج، فضلا عن الأمانة العلمية في التوثيق، و أهم ما تتضمنه: العنوان، المقدمة، الأهداف، الأهمية، و تحديد المشكلة، المحتوى أو العرض مع التحليل والاختصار، و إبداء الرأي الشخصي، ثم النتائج و المقترحات في الخاتمة، مع إدراج قائمة المراجع المعتمد عليها في إنجازها.

كخلاصة لما سبق فليس من السهولة بمكان أن يكتسب الطالب الجامعي القدرة على إنجاز بحث علمي مكتمل في معظم جوانبه، إلا أنّ الاهتمام و الاستعداد للتعلم و العمل بتوجيهات الأساتذة و التدريب المستمر، كلها عوامل من شأنها أن تنمي مهاراته و تزيد من قدراته على البحث، و هو الهدف الأساس من البحث ذاته.

---

[1] إميل يعقوب: " كيف تكتب بحثا أو منهجية البحث " منشورات جروس برس– طرابلس– لبنان (دون تاريخ نشر)، ص ص35–37.

[2] بدر زين فراج، مرجع سابق، ص104.

تجدر الإشارة إلى أنه إضافة إلى التصنيفات المتقدمة لأنواع البحث العلمي يوجد تصنيف آخر يعتمد على أساس النتيجة المتحصل عليها من البحث و طريقة معالجة الموضوع، و إن كان توظيفه في علمي الاجتماع و النفس أكثر منه في القانون، و بناء عليه نجد ما يسمى بالبحث التنقيبي الاستكشافي، والبحث التفسيري النقدي، و البحث الكامل و هو الذي يجمع بين النوعين السابقين، بالإضافة إلى كل من البحث الاستطلاعي، و البحث الوصفي التشخيصي.

المطلب الثاني: سمات البحث العلمي:

للبحث العلمي خصوصية تميزه عن سائر الأبحاث التي تعجّ بها الحياة الاجتماعية، حيث تبرز بالخصوص من خلال الخصائص التي يتسم بها (الفرع الأول)، و من خلال الصعوبات التي تعترضه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: خصائص البحث العلمي:

يتميز البحث العلمي بالوصف السابق عن غيره من الأعمال أو البحوث بخصائص معيّنة تتمثل في:

أولا- التنظيم و الموضوعية:

يجب أن يقوم كل عمل علمي على منهجية علمية بمفهومها الضيق و الواسع، الأمر الذي يجعله موثوقا به في خطواته و نتائجه، فالباحث في القانون إذا أراد دراسة موضوع ما فإنه يصادف زخما هائلا من المعلومات و الوقائع و الأحداث التي يجب عليه تنظيمها و تصنيفها، بحيث يأخذ منها ما يفيده في بحثه فقط.[1]

من جهة أخرى يجب على الباحث ألا يترك مشاعره و آراءه الشخصية و توجهاته تؤثر على خطوات البحث العلمي أو النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال البحث، فلا بد أن يكون البحث القانوني بعيدا عن التطرف و الانحياز لجهة معينة، و أن يقبل الباحث ما توصل إليه من نتائج و إن كانت مخالفة لآرائه و توجهاته الشخصية.[2]

---

[1] زكريا سرايش: " البحث العلمي من الإشكالية إلى المناقشة " دار بلقيس للنشر- الجزائر 2018، ص09.

[2] زكي نجيب محمود: " أسس التفكير العلمي " مؤسسة هنداوي- مصر 2019، ص ص44- 46.

تتداخل هذه الخاصية مع خاصية أخرى للبحث العلمي هي الدقة و التجريد، حيث يجب أن يتسم أسلوب البحث العلمي بالدقة و الوضوح و الابتعاد عن الغموض و الالتباس، بل في الحالات التي لا يستطيع فيها العلم أن يجزم بشيء على نحو قاطع يظل هذا الشيء احتماليا في ضوء أحدث معرفة وصل إليها العلم.[1]

ثانيا– الحركية و التجديد:

لأنّ هدف البحث العلمي إثراء العلم الذي يمتاز بالتراكمية فيجب أن يكون هناك تجديد حتى و إن لم يأت الباحث بإضافة نوعية حقيقية، فيكفيه أن يجمع المعارف القائمة و يفسرها بشكل صحيح تصبح فيه أكثر وضوحا.[2]

فحقائق العلم ليست مطلقة أو أبدية لا تتغير و لا تتبدل، و ليست مقدسة أو معصومة من الخطأ، فهي صحيحة في حدود ما يتوفر لها من الأدلة و البراهين التي تدعمها و تثبت صحتها، فإذا ما استجدت أدلة و ظروف و إمكانيات جديدة تبين خطأها و تثبت عدم صحتها فإن الحقيقة العلمية تتغير، و من هنا فالبحث العلمي ينطوي دائما على تجديد و إضافات في المعرفة عن طريق استبدال متواصل و مستمر للمعارف القديمة بمعارف أكثر حداثة، و هذه هي صفة البحث العلمي، حيث يسعى الباحث دائما لتطوير البحث العلمي، باعتباره عملية موجهة لتحديث أو تعديل أو إثراء المعرفة الإنسانية.[3]

ثالثا– التفسير و التعميم و التنبؤ:

البحث العلمي لا يخص فقط الباحث، بل هو إضافة للمعرفة الإنسانية التي يستفيد منها كل إنسان، ذلك أن المعلومات و المعارف لا تكتسب الصفة العلمية إلا إذا كانت محللة و معممة و في متناول أيّ

---

[1] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص22.

[2] رحيم يونس كرو العزاوي: " مقدمة في البحث العلمي " ط1، دار دجلة ناشرون و موزعون– عمان، الأردن 2008، ص29.

[3] ذوقان عبيدات، عبد الرحمن عدس، كايد عبد الحق: " البحث العلمي: مفهومه و أدواته و أساليبه " دار الفكر (دون ذكر مكان النشر) 1984، ص45.

شخص، فإن لم يتمكن الباحث من تعميم نتائج بحثه على بيئة مشابهة أو على مجموعة العينة التي اعتمد عليها فلا يمكن تنمية بحثه العلمي.[1]

من جهة أخرى لا يقف الباحث عند التوصل إلى تعميمات أو تصورات نظرية معينة لتفسير الأحداث والظواهر، بل ينبغي أن يتنبأ بما يمكن أن يحدث إذا طبقنا هذه النظريات في مواقف جديدة غير تلك التي نشأت عنها أساسا، و لكي تكون تلك التنبؤات مقبولة لا بد من التحقق من صحتها.[2]

رابعا- النظرية و الأصالة:

قد يكون البحث العلمي نظريا بحتا لا يتطلب فرضيات تكون محلا للتجريب، مثلما هو الأمر بالنسبة للبحث القانوني، و حتى في حالة ما إذا تطلب البحث العلمي صياغة حلول مقترحة و محتملة في شكل فرضيات، فإنه من الضروري أن ينطلق من إطار نظري من خلاله يحدد الباحث الحدود المفاهيمية والإجرائية النظرية لموضوع دراسته، و هذا الإطار النظري الذي يستعين به الباحث لإعداد بحثه من شأنه أن يكسبه فهما أفضل لموضوعه.[3]

بالموازاة مع ذلك ينبغي أن يكون البحث العلمي أصيلا، و إن كانت الأصالة مسألة نسبية تختلف باختلاف نوع البحث و غرضه (ماستر، دكتوراه) و تكمن الأصالة في حسن اختيار الموضوع والأسلوب، فضلا عن أصالة المصادر و المراجع، حيث يستند البحث الأصيل إلى أفكار و آراء جديدة، بعيدا عن مجرد السرد ونقل المعلومات و تكديسها، لذا لا بد من الاستفادة منها إذا كانت حديثة و متنوعة في دعم توجهات الباحث بشأن المسألة محل البحث.

الفرع الثاني: صعوبات البحث العلمي:

تواجه الباحث أثناء قيامه بالبحث العلمي عدة صعوبات منذ الوهلة الأولى و ربما إلى آخر محطة بحثية، و يمكن رصد هذه الصعوبات على مستويات ثلاثة:

الباحث، البحث، المبحوث.

---

[1] صلاح الدين شروخ: " الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية " دار العلوم للنشر و التوزيع- عنابة 2010، ص154.

[2] محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين: " منهجية البحث العلمي: القواعد و المراحل و التطبيقات " دار وائل للنشر- عمان، الأردن 1999، ص10.

[3] علي مراح، مرجع سابق، ص64.

أولا– الباحث:

أهم ما يواجهه الباحث من صعوبة هو تحري الموضوعية في البحث العلمي، فبما أنه في دائرة العلوم الإنسانية و منها القانون يتعامل مع ظواهر اجتماعية يكون هو جزء منها، فمن الصعب أن يفصل ذاته عن موضوع بحثه بشكل تام، بالإضافة إلى صعوبة أخرى تتمثل في عدم القدرة على التحكم في المفاهيم و ضبطها في مجال العلوم الإنسانية على خلاف العلوم الطبيعية أو العلوم الدقيقة، ولتجنب هذه الصعوبات على الباحث العمل بالتوجيهات الآتية:

–التجرد من الأهواء و الميول الذاتية و الأحكام القيمية و الانفعالية أو التعميمية.

–تجنب استخدام العبارات العامة أو التعميمية (مما لا شك فيه، لا يختلف عليه اثنان، المتفق عليه...) واستخدام عبارات تدل على النسبية (أحيانا، في الغالب، نسبيا، قد يعود ذلك إلى...).

–تدعيم الآراء التي يستند إليها الباحث بالحجج المنطقية و بالمراجع العلمية ذات الإثباتات الميدانية.

–عدم الابتعاد عن الموضوع الأساسي للدراسة لأن ذلك يوقع الباحث في مغبة الانحراف عن الهدف الرئيسي لها.

–استعراض الآراء التي تقف ضد توجهات الباحث و أفكاره في محاولة لاختبارها ميدانيا أو حتى التحاور معها منطقيا من باب احترام الرأي الآخر و عدم التعصب للرأي الشخصي.[1]

ثانيا– البحث:

يواجه البحث صعوبة أساسية عامة تتمثل في كيفية إعداده بالطريقة المثلى أو السليمة و مدى توفيق الباحث في ذلك، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار قلة المعدات و الوسائل المستخدمة في البحث من قلة للمخابر المجهزة و صعوبة الحصول على مصادر لتمويل المشاريع البحثية خاصة في الدول النامية، هذا فضلا عن صعوبة التحكم في الظاهرة الإنسانية (الاجتماعية) و ضبطها لكونها متغيرة و تتدخل في حدوثها عدة عوامل متشابكة يصعب الفصل بينها.

[1] مناهج العلوم الاجتماعية و القانونية، مدونة بوابة القانون، ص ص05–07 على الموقع:
https://www.bawabat-el9anon-com

أمام كل ذلك يتعين على الباحث التخفيف ما أمكن من تلك الصعوبات و محاولة صياغة بحثه بمختلف مراحله النظرية و الميدانية بكل دقة و انضباط، والتنقل بين هذه المراحل بتسلسل منهجي ومنطقي بعيدا عن الاندفاع، و إعطاء كل مرحلة منها حقها من التحليل والتفسير المستند إلى أدلة علمية و ميدانية واضحة (مشكلة البحث، المفاهيم، الفروض، العينة، المنهج...).[1]

ثالثا- المبحوث:

عندما يرتبط موضوع البحث بجوانب سياسية أو دينية أو يدخل تحت باب القيم الاجتماعية يصعب أن يدلي المبحوث بإجابات صحيحة و ربما امتنع عن الإجابة أصلا خوفا من أن تستخدم ضده، لأنه عبارة عن تركيبة من الدوافع و الرغبات و التوجهات التي تحكمها الظروف الاجتماعية و الثقافية، فمن الممكن أن يغير المبحوث سلوكاته عندما يشعر بأنه خاضع للملاحظة أو الدراسة، ،و لكي يتجنب الباحث هذه الصعوبات عليه:

-استخدام أكثر من وسيلة لجمع البيانات كاستخدام الاستبيان و الملاحظة معا، أو المقابلة و الاستبيان.
-وضع جملة من الأسئلة ذات المعاني المترادفة و نشرها على مسافات متفاوتة داخل استمارة الاستبيان أو المقابلة، و ذلك للتعرف على جدية المبحوث و مصداقية إجابته.[2]

المبحث الثاني: الإطار المحتوياتي للبحث العلمي:

البحث العلمي جسم كلي مترابط من المعلومات و الحقائق و النظريات و الأفكار قائم على منهج أو عدة مناهج، عصبه التحليل و النقد و البرهنة و الاستنتاج و الإضافة، و لما كان كذلك فإن إعداده ليس بالأمر الهين ما دام محكوما بقواعد و ضوابط منهجية صارمة (مطلب أول) و قائما في الآن نفسه على أجزائه المعروفة التي لاغنى عنها في إطار عناصره أو عنصريه اللذان يعدان وعاء لتأطيره حتى نهايته.

عطفا على ذلك سنعالج:

-مراحل البحث العلمي (مطلب أول).

-أجزاء و عناصر البحث العلمي (مطلب ثان).

---

[1] علي مراح، مرجع سابق، ص ص55، 56.

[2] جابر جاد نصار: " أصول و فنون البحث العلمي " ط3، دار النهضة العربية- القاهرة 2005، ص125.

المطلب الأول: مراحل البحث العلمي:

تخضع عملية إعداد البحث العلمي في العلوم القانونية مثل بقية فروع العلم إلى طرق و إجراءات وأساليب علمية و عملية منطقية صارمة و دقيقة يجب احترامها و التقيد بها حتى يتمكن الباحث من إعداد بحثه بصورة سليمة و ناجحة.

و تعتبر هذه الطرق و الإجراءات من صميم تطبيقات علم المنهجية في مفهومه الواسع، لذلك تمر عملية إعداد البحث العلمي بعدة مراحل متسلسلة و متتابعة، متكاملة و متناسقة في حياة البحث، يمكن إيجازها فيما يلي: مرحلة اختيار موضوع البحث، مرحلة البحث عن الوثائق، مرحلة جمع و تخزين المعلومات، مرحلة القراءة و التفكير، مرحلة تقسيم و تبويب الموضوع، مرحلة الكتابة.

هذه المراحل يمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين: المرحلة الممهدة لإعداد البحث (فرع أول)، و مرحلة الشروع في إعداده (فرع ثان).

الفرع الأول: مرحلة التحضير للبحث:

و تضم بدورها مراحل فرعية لا بأس من إعادة ذكرها متمثلة في:

-مرحلة اختيار الموضوع (أولا).

-مرحلة البحث عن الوثائق (ثانيا).

-مرحلة القراءة (ثالثا).

أولا- مرحلة اختيار موضوع البحث:

و هنا البحث قد يكون مشكلة، ظاهرة، حدث، لذا يجب أن يأخذ الباحث وقته في التفكير لاختيار موضوع بحثه، و عدم التسرع في ذلك حتى لا يضطر إلى تغيير عنوانه عدة مرات.[1]

و من شروط اختيار الموضوع ما يلي:

[1] أحمد عبد الكريم سلامة: " الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية " ط1، دار النهضة العربية- القاهرة 1999، ص63.

1/ المقدرة العلمية:

يتطلب إنجاز بحث علمي أن يكون الباحث قد حصل على المؤهل الدراسي الذي يمكنه من متابعة الدراسة العليا، و يظهر ذلك من خلال نجاحه في اجتياز مسابقة الدكتوراه مثلا إذا تعلق الأمر بأطروحة دكتوراه.[1]

2/ الرغبة النفسية:

يتعين أن يكون للطالب رغبة حقيقية و صادقة في البحث لا مجرد نزوة عابرة، فالدراسة العليا مرحلة علمية شاقة تستلزم الجهد و المثابرة و الجدية، و تحمل كل الأعباء الناجمة عنها بما فيها الخسارة المادية و العزوف عن النشاط العائلي و الاجتماعي للتفرغ للبحث، فضلا عن الاستعداد النفسي و الاجتهاد العقلي.[2]

و عملية اختيار الموضوع هي عملية تحديد المشكلة العلمية التي تتطلب حلا علميا لها بناء على فرضيات بعد الدراسة و البحث و التحليل، لاكتشاف الحقائق العلمية المختلفة المتعلقة بالمشكلة محل البحث و تفسيرها و توظيفها في حلها، فالشعور بالمشكلة هو نقطة البداية في أي بحث، لذلك تعتبر مرحلة اختيار الموضوع أهم مرحلة في البحث على الإطلاق، ما جعل البعض يؤكد أن الاختيار الموفق للبحث هو نصف البحث، و لعل من أسباب تعثر الكثير من الباحثين و فشلهم في إعداد بحوثهم هو الاختيار غير الموفق لمواضيعها.[3]

و الأصل أن اختيار موضوع البحث يكون للباحث باعتباره المتخصص فيه و المعايش لفكرته و المستعد نفسيا لدراسته و التفاعل معه بالقراءة الانتقادية و التفكير العميق و التحدي العلمي، و هذه المرحلة صعبة و دقيقة لارتباطها بعوامل عقلية و نفسية و اجتماعية و اقتصادية و مهنية تتحكم في عملية اختيار الاختيار.

---

[1] خالد حامد: " منهجية البحث في العلوم الاجتماعية و الإنسانية " ط1، جسور للنشر و التوزيع– الجزائر 2008، ص57.

[2] مروان عبد المجيد إبراهيم، مرجع سابق، ص27.

[3] فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة: " أسس و مبادئ البحث العلمي " ط1، مكتبة و مطبعة دار الإشعاع الفنية– الإسكندرية 2002، ص21.

و ليس هناك ما يمنع من حيث المبدأ من اختيار موضوع البحث من قبل المشرف على الباحث، كونه أكثر خبرة و دراية إذا كان للباحث نفسه رغبة في دراسته كموضوع مقترح، و في هذه الحالة يأتي البحث ثمرة للتعاون بين الباحث و المشرف.[1]

3/ التريث و الصبر في تحديد الاختيار:

و ذلك بأن يأخذ الباحث وقته المناسب للقراءة و التنقيب في انتقاء الموضوع المناسب له، فقد أثبتت التجربة أن التسرع في اختيار موضوع البحث يؤدي إلى عدم التوفيق في إنجازه نتيجة عدم القدرة على التحكم فيه، فإما يستغرق وقتا طويلا، و إما يأتي سطحيا يفتقر إلى العمق العلمي المتطلب، ما تكون نتيجته في النهاية التجاء الباحثين قبل إتمام بحثهم إلى تغيير الموضوع نهائيا بعد إضاعة وقت طويل فيه.[2]

4/ القواعد المتوجب مراعاتها عند اختيار الموضوع:

على الباحث و هو يتأهب لاختيار الموضوع الذي خطر له على ضوء جملة من المعطيات العلمية والنفسية و الواقعية، أن يراعي فيه ما يلي:

أ/ أن يكون الموضوع جديدا:

ليس معنى هذا أن الموضوع لم يسبق دراسته لأن هذا الأمر يكاد يكون مستحيلا في ميدان العلوم القانونية و في العلوم الاجتماعية عموما، و إنما يقصد بالجدة أن يكون البحث ذا قيمة علمية و عملية يضيف نتائج قيمة إلى الفكر الإنساني، و يلبي حاجة المجتمع في التطور، و قد يكون البحث جديدا فعلا إذا تناول قضية لم يتطرق لها الباحثون من قبل، و قد يكون جديدا أيضا إذا تناول موضوعا تناوله الباحثون من قبل و لكن بصفة عارضة و في دراسات صغيرة و غير معمقة، و يتصف البحث بالجدية كذلك إذا أكمل الباحث نقصا في موضوع سبق أن درسه غيره، أو أجاب على تساؤلات طرحها باحثون سابقون بدون إجابة مقنعة عنها.[3]

---

[1] مريد يوسف الكلاب، مرجع سابق، ص117.

[2] عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص22.

[3] ناهد حمدي أحمد: " مناهج البحث في علوم المكتبات " دار المريخ للنشر و التوزيع– الرياض 1989، ص55.

و كل موضوع بطبعه يمكن أن يكون جديدا لأن مرور الزمن عليه يجعل الباحث قادرا على أن يضيف إليه ما استجد بشأنه من حقائق و معلومات، و قد أجمل فقهاء الشريعة الإسلامية معنى الجدة أو الإضافة العلمية في سبعة أشياء: شيء لم يسبق إليه فيؤلف، أو شيء ألف ناقصا فيكمل، أو خطأ فيصحح، أو مستشكل فيشرح، أو مطول فيختصر، أو مفرق فيجمع، أو منشور فيرتب.[1]

ب/ أن يكون الموضوع محددا:

و معنى ذلك ألا يكون بالواسع الفضفاض و لا بالضيق المحصور، لأن الأول يرهق الباحث و يستغرق الوقت و يعجز الفكر و يؤدي إلى عدم التعمق، بينما الثاني قد يدفع الباحث إلى إدخال تفصيلات ومفاهيم لا علاقة لها بموضوع البحث، و قد ينتهي الأمر بالباحث إلى عدم إنجاز البحث لقلة مادته العلمية، و البحث الجيد هو الذي يكون متوسطا بين الاتساع و الضيق، معقول الحجم، متناسبا مع الدرجة العلمية التي ينبغي للباحث الحصول عليها، و ليست العبرة بحجم البحث من الناحية الكمية، بل بما ينتهي إليه الباحث من نتائج تشكل في حد ذاتها إضافة إلى الفكر القانوني.[2]

ج/ أن يكون الموضوع واضحا:

معنى ذلك أن تكون فكرة البحث واضحة في ذهن الباحث يعرف حدودها و يلم بجميع جوانبها من حيث المشكلة و الحلول و النتائج، و لا يتأتى ذلك للباحث إلا بعد قراءة مستفيضة و متأنية، و عدم وضوح الموضوع يشتت ذهن الباحث و يؤدي به إلى اعتماد معلومات لا صلة لها به، كما يعني وضوح الموضوع انتماؤه إلى أحد فروع القانون العام أو الخاص و دخوله في تخصص معين.[3]

د/ أن يكون الموضوع متناسبا مع قدرات الباحث:

يعني ذلك أن يكون الموضوع في طاقة الباحث الذهنية و المالية و الزمنية، و عليه فطالب الماجستير لا يجوز له أن يختار موضوعا في مستوى طالب الدكتوراه، لأن هذا المستوى يحتاج إلى قدرات بحثية تفوق قدرات طالب الماجستير أو الماستر، كما أن المدة الزمنية المتوقعة لإنجاز البحث يجب وضعها في الاعتبار من حيث ضرورة تناسبها مع طبيعة الموضوع و مستواه العلمي، إضافة إلى القدرة المالية فهناك

---

[1] عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص17.

[2] ناهد حمدي أحمد، مرجع سابق، ص56.

[3] موريس إنجرس، مرجع سابق، ص83.

من البحوث ما يستلزم تكوينا في اللغات الأجنبية أو أسفارا بالانتقال إلى جامعات و مؤسسات مختلفة داخل الوطن و خارجه، ما يقتضي من الباحث أن يكون له المال الكافي لتغطية كل تلك النفقات، و كل باحث أدرى بظروفه و إمكانياته التي يجب عليه أن يختار بحثه في إطارها.[1]

ثانيا- مرحلة البحث عن الوثائق:

توثيق البحث أمر ضروري يعكس الأمانة العلمية التي تستدعي أن يكون البحث موثقا من المصادر والمراجع المستقى منها ما يعطي له المصداقية العلمية اللازمة، و يتعين على الباحث هنا الحصول على بيانات بحثه من خلال المصادر و المراجع الموجودة بالمكتبات، و تسمى هذه العملية عملية التوثيق أو البيبليوغرافيا بنقل المعلومات و الاستشهاد ببعض الفقرات أو النصوص لتعزيز وجهة نظر الباحث.[2]

1/ أنواع الوثائق:

بناء على ما تقدم أعلاه فالوثائق في أصلها نوعان مصادر و مراجع.

أ/ المصادر:

هي تلك الوثائق التي تتضمن الحقائق و المعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع، و المصدر بذلك هو الكتاب أو المخطوط الذي يتناول موضوع البحث بشمولية و أصالة و بدون استعمال وثائق أو مصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات.[3]

و من أنواع هذه المصادر في ميدان العلوم القانونية:

-المواثيق القانونية العامة و الخاصة، الوطنية و الدولية بما فيها التشريعات و النصوص التنظيمية المختلفة.

-محاضر و مقررات و توصيات هيئات المؤسسات العامة و الخاصة (البرلمان، الشركات...)

---

[1] عبد الله محمد الشامي: " أصول منهج البحث العلمي و قواعد تحقيق المخطوطات " ط1، المكتبة العصرية- لبنان 2012، ص08.

[2] ريما ماجد، مرجع سابق، ص17.

[3] عامر قنديلجي: " البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات " دار اليازوري العلمية- عمان، الأردن 1999، ص222.

-العقود الرسمية و الشهادات و المراسلات الرسمية.

-الأحكام و المبادئ و الاجتهادات القضائية.

الإحصائيات الرسمية.

ب/ المراجع:

هي تلك الوثائق التي تستمد قوتها من مصادر أو وثائق أصلية و مباشرة، و هي بذلك الوثائق التي نقلت الحقائق و المعلومات عن الموضوع محل البحث أو عن بعض جوانبه من مصادر و وثائق أخرى.[1]

و من أنواع المراجع في مجال القانون:

-الكتب و المؤلفات القانونية الأكاديمية العامة و المتخصصة في موضوع من الموضوعات مثل كتب القانون الدولي و العلاقات الدولية، القانون الدستوري، المدني، التجاري...[2]

-الدوريات و المقالات العلمية المتخصصة و النشريات، مثل نشرة وزارة العدل و وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

-المذكرات و الرسائل العلمية الأكاديمية المتخصصة، و مجموع البحوث و الدراسات العلمية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية (مذكرات التخرج من المدارس العليا للإدارة أو القضاء...)

-أعمال المؤتمرات و الندوات العلمية.

-الموسوعات و دوائر المعارف.[3]

2/ كيفية الحصول على المصادر و المراجع:

يمكن الحصول على مختلف المصادر و المراجع ذات الصلة بموضوع البحث عادة بواسطة:

---

[1] أحمد شلبي: " كيف تكتب بحثا أو رسالة " ط24، مكتبة النهضة العربية- القاهرة 1997، ص ص79، 80.

[2] آكلي تومي: " مناهج البحث و تفسير النصوص في القانون الوضعي و التشريع الإسلامي " برتي للنشر و التوزيع- الجزائر 2015، ص62.

[3] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص60.

-المكتبات العامة التي تشتمل على كتب و أبحاث في مختلف فروع العلم كالدين و التاريخ و الفلك وعلم النفس و الاجتماع و القانون... و قد تكون تابعة لدواوين أو وزارات معينة كوزارة الثقافة.

-المكتبات الخاصة، و هي المتخصصة في العلوم القانونية كمكتبات كليات الحقوق و مكتبات مجلس الدولة أو المحكمة العليا.

بالإضافة إلى عمليات الشراء و التصوير و النقل و التلخيص و التحميل الإلكتروني.[1]

3/ كيفية البحث عن المراجع في المكتبة:

يتم ذلك عن طريق الاستعانة بأمين المكتبة، و يجب على الباحث الالتزام بتوجيهات القائمين على أمر المكتبة، فهم المسؤولون عن تطبيق اللوائح الخاصة بالإعارة و التصوير و القراءة، مع توطيد علاقة الباحث بأمين المكتبة فهو المنظم الأول لها و الأدرى بكل صغيرة و كبيرة فيها، و هذا لاختصار الوقت و الجهد عليه، و يقتضي الأمر بعد ذلك المحافظة على الكتب المستعارة و الالتزام بآداب التواجد في المكتبة.[2]

و يمكن للباحث داخل المكتبة الحصول على المصادر و المراجع بطريقتين:

- ✓ البحث بواسطة فهارس المكتبة: و ذلك بالرجوع إلى الفهارس الهجائية التي تعدها المكتبة على أساس اسم المؤلف أو عنوان الكتاب، و ذلك عن طريق بطاقات مخصصة لهذا الغرض.
- ✓ كما يمكن العثور على تلك المصادر و المراجع مباشرة و ذلك بالبحث عنها في رفوف المكتبة، وفي علمي الاجتماع والنفس قد يتم البحث أيضا بطريقتي الاستبيان و المقابلة.[3]

---

[1] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص60.

[2] عبد الرحيم صدقي: " مناهج البحث الأولية في العلوم الإنسانية " ط3 (دون ذكر دار النشر) القاهرة 1988، ص33.

[3] عمار بوحوش: " دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية " ط2، المؤسسة الجامعية للكتاب- الجزائر 1989، ص ص26، 27.

ثالثا– مرحلة القراءة:

القراءة هي عملية ذهنية تشمل الاطلاع و الفهم لمجمل الأفكار و الحقائق التي تتصل بالموضوع وتأملها تأملا عقليا، حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع و السيطرة عليه، و استيعابه و القدرة على الاستنتاج بشأنه.[1]

و تهدف مرحلة القراءة إلى :

- ✓ التعمق في الموضوع و فهمه و التحكم فيه.
- ✓ اكتساب نظام تحليلي قوي و متخصص.[2]
- ✓ اكتساب الأسلوب العلمي الوظيفي للكتابة.
- ✓ التمكن من إعداد خطة محكمة للموضوع.
- ✓ اكتساب ثروة لغوية فنية و متخصصة تبني و تغذي أسلوب الكتابة العلمية في أي مجال.[3]

1/ شروط و قواعد القراءة:

- ✓ أن تكون القراءة ذاتها واسعة و شاملة لجميع وثائق الموضوع من مصادر و مراجع.
- ✓ الذكاء و القدرة على تقييم الوثائق بنوعيها.[4]
- ✓ الانتباه و التركيز و التأمل أثناء القراءة.
- ✓ أن تكون القراءة مرتبة و منظمة لا ارتجالية أو عشوائية.
- ✓ احترام القواعد الصحية و النفسية في القراءة باختيار الأوقات و الأماكن المناسبة لها.
- ✓ ترك فواصل زمنية للتأمل و التفكير بين القراءات.[5]

---

[1] صلاح الدين الهواري: " كيف تكتب بحثا أو رسالة " دار و مكتبة الهلال للطباعة و النشر– لبنان 2003، ص51.

[2] إدريس فاضلي: " الوجيز في المنهجية و البحث العلمي " ط2، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر 2010، ص239.

[3] مانيو جيدير: " منهجية البحث العلمي: دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث و رسائل الماجستير و الدكتوراه " ترجمة (ملكة أبيض) (دون دار و مكان نشر) 2015، ص24.

[4] محمد الصاوي محمد مبارك: " البحث العلمي: أسسه و طريقة كتابته " المكتبة الأكاديمية– القاهرة 1992، ص65.

[5] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص145.

2/ أنواع القراءة:

للقراءة ثلاثة أنواع هي:

أ/ القراءة الكاشفة أو السريعة:

و هي القراءة السريعة الخاطفة التي تتم بالاطلاع على الفهارس و رؤوس الموضوعات في قوائم المصادر و المراجع المختلفة و كذا مقدمات و فصول و عناوين المصادر و المراجع.

و تستهدف تدعيم قائمة المصادر و المراجع المحصل عليها بوثائق جديدة، و كذا معرفة سعة و آفاق الموضوع و جوانبه المختلفة و تقييم المراجع من حيث الإضافة للموضوع و القيمة العلمية.[1]

ب/ القراءة العادية:

و هي القراءة المرتكزة على الموضوعات التي تم اكتشافها سابقا من خلال القراءة الكاشفة، و يقوم بها الباحث بهدوء و أناة بغية استخلاص النتائج و تدوينها في بطاقات.[2]

ج/ القراءة العميقة و المركزة:

و هي التي تتركز حول بعض الوثائق دون البعض الآخر لما لها من أهمية في الموضوع و صلة مباشرة به، الأمر الذي يتطلب التركيز و التكرار، و التمعن و الدقة و التأمل و الصرامة و الالتزام.[3]

و تختلف هذه القراءة عن القراءة العادية، حيث يتعرف الباحث من خلالها على إطار المشكلة و الآراء الفكرية التي تناولتها و الفرضيات التي تبناها الباحثون، و المناهج العلمية التي اعتمدوها، و النتائج التي خلصوا إليها و الاستناد على كل ذلك في البحث.[4]

---

[1] أحمد عبد المنعم حسين: " أصول البحث العلمي: المنهج العلمي و أساليب كتابة البحوث و الرسائل العلمية " ج1، ط1، المكتبة الأكاديمية– القاهرة 1996، ص ص37، 38.

[2] عامر قنديلجي، مرجع سابق، ص ص70، 71.

[3] عبد الله محمد الشريف: " مناهج البحث العلمي " مكتبة الإشعاع– الإسكندرية 1996، ص34.

[4] علي مراح، مرجع سابق، ص97.

الفرع الثاني: مرحلة الشروع في إعداد البحث:

بعد التحضير للبحث وفق المراحل الفرعية المشار إليها سلفا، ينطلق الباحث في إعداد بحثه بأول خطوة متمثلة في ضرورة العمل على تخزين المعلومات المحصلة و تنظيمها، و الاستزادة منها كلما أمكن ذلك (أولا) ليتسنى له على ضوئها إعداد خطة بحثه (ثانيا) قبل أن يشرع في تحرير البحث أو كتابته (ثالثا).

أولا- مرحلة فرز المعلومات و تخزينها:

ساعدت التطورات التقنية المتسارعة و المتلاحقة على جمع المعلومات البحثية خاصة بعد الفترة التي أطلق عليها بالثورة المعلوماتية في العقدين الأخيرين، و التي تبلورت معالمها في سهولة نقل المعلومات وتدفقها عبر وسائل الاتصال الحديثة.

و تعتبر المعلومات المجمعة ركيزة الباحث الأساسية كمقومات محورية للبحث، و كلما جمع الباحث أكبر عدد من المعلومات و بنوعية حديثة و ممتازة كلما أدى ذلك إلى تمكنه من تغطية متطلبات بحثه بكل فروعه و نقاطه، خاصة إذا اعتمدت المعلومات المجمعة على قواعد بيانات تتصف بالشفافية والمصداقية و التسلسل و المنطقية.[1]

و تعكس المعلومات المجمعة مدى إلمام الباحث بما كتب و نشر حول موضوعه و الوقوف على مختلف الآراء و الأفكار، خاصة إذا تمكن هذا الأخير من جمع معلومات بلغات أجنبية، و استطاع ترجمتها بدقة وموضوعية.[2]

1/ مصادر المعلومات:

من أهم مصادر المعلومات في عصرنا:

-شبكة المعلومات الإلكترونية (الإنترنت).

-الدوريات المتخصصة.

---

[1] علي مراح، مرجع سابق، ص ص107، 108.

[2] صلاح الدين فوزي : " المنهجية في إعداد الرسائل و الأبحاث القانونية " دار النهضة العربية- القاهرة 2000، ص127.

-المؤتمرات و الندوات العلمية.

-الرسائل العلمية.

-الكتب العلمية المتخصصة.

-الموسوعات و القواميس و دوائر المعارف و أمهات الكتب.

كتب التراث و المخطوطات.[1]

2/ الطرق التي يجب استخدامها لتخزين المعلومات:

سرعان ما يجد الباحث نفسه بين كم هائل من المعلومات من خلال تنوع مصادرها على النحو المذكور سابقا، فماذا يفعل؟

-البدء بتنقية و غربلة المعلومات التي حصل عليها [2]، و ذلك بواسطة:

-إعطاء الأولوية للمصادر الأصلية المباشرة و تقديمها على غيرها من المراجع الثانوية و غير المباشرة، و المعتمدة أساسا على المصادر.

-التركيز على المصادر و المراجع الأكثر حداثة سواء في إحصاءاتها أو أرقامها أو توثيقها أو صياغة نظرياتها.

-حذف و استبعاد المراجع أو المعلومات المكررة الركيكة و الضعيفة المنقولة عن مصادر متوفرة، حرصا على دقة و قوة و مصداقية المعلومات، و احتياطا لتوثيقها بالاعتماد على أمهات الكتب و المصادر.[3]

-البعد عن المعلومات غير العلمية و المستندة إلى تعصب أو تحيز لفكر أو مذهب معين، أو قائمة على العاطفة و الحماس بعيدا عن الموضوعية و التجريد.

---

[1] محمد عربي لادمي: " مراحل و تقنيات إعداد الرسائل و الأطروحات الجامعية " مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تامنغست، العدد 11- جوان 2016، ص238.

[2] خالد حامد ، مرجع سابق، ص ص130، 131.

[3] نصر سلمان، سعاد سطحي، مرجع سابق، ص168.

-استبعاد المعلومات التي تتعارض مع الحقائق العلمية، تخلصا و بعدا عن بلبلة الأفكار و التكهنات وكل الأمور التي تغاير الدراسات العلمية.

-الحرص على استبعاد المعلومات التي لا تتعلق و بصفة مباشرة بموضوع البحث، تجنبا للتشعب والتوسع و الاستطراد، و توفيرا للوقت و الجهد.

-تركيز الباحث على مصادر المعلومات الدولية الأكثر و الأدق توثيقا و مصداقية ما أمكن ذلك، مثل مصادر و نشرات الأمم المتحدة مع الأخذ بعين الاعتبار أفضلية المصادر الدولية و تخصصها.

3/ أساليب تخزين المعلومات:

هناك أسلوبان في هذا الصدد:

أ/ أسلوب البطاقات:

يعتمد على إعداد بطاقات صغيرة الحجم أو متوسطة ثم ترتيبها على حسب أجزاء و أقسام و عناوين البحث، و يشترط أن تكون متساوية الحجم مجهزة للكتابة فيها على وجه واحد فقط، و توضع البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيس في ظرف واحد معد لذلك.

و تشمل البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات، مثل اسم المؤلف، عنوان المرجع، الجزء و الطبعة إن وجدا، دار و بلد النشر و تاريخه، رقم الصفحة أو الصفحات.[1]

ب/ أسلوب الملفات:

يتكون الملف من غلاف سميك و معد لاحتواء أوراق مثقوبة متحركة، حيث يقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات على حسب خطة البحث المعتمدة مع ترك فراغات لاحتمالات الإضافة و تسجيل معلومات مستجدة أو احتمالات التغيير و التبديل.

و يتميز أسلوب الملفات بما يلي:

[1] عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص37.

-السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز.

-ضمان حفظ المعلومات المدونة و عدم تعرضها للضياع.

-المرونة، حيث يسهل على الباحث أن يعدل أو يغير أو يضيف في المعلومات.

-سهولة المراجعة و المتابعة من طرف الباحث لما تم جمعه من معلومات.[1]

تجدر الإشارة إلى أن الأسلوبين المتقدمين كلاسيكيين جدا و متعبين، فضلا عن أخذهما وقتا طويلا في العمل بهما، لذلك صار يلجأ اليوم إلى كل من أسلوب التصوير و الأسلوب الإلكتروني بشكل أكبر.

ج/ أسلوب التصوير:

أسلوب التصوير أو النسخ الآلي كأسلوب حديث ينحصر استعماله في الوثائق التي تتضمن معلومات قيمة وهامة و غير متاحة دائما، بسبب ندرة المرجع أو المصدر المعني أو بسبب الطلبات الكثيرة بشأنه.[2]

د/ الأسلوب الإلكتروني:

و هو أحدث الأساليب و أكثرها تداولا في العصر الحالي، و أضمنها في المحافظة على المعلومات المخزنة شريطة اتباع التعليمات التقنية المتعلقة بسلامة الحاسوب.

4/ قواعد فرز و تسجيل المعلومات:

-حتمية الدقة و التعمق في فهم محتويات الوثائق، و الحرص و اليقظة في التقاط و تسجيل الأفكار والمعلومات.

-انتقاء ما هو جوهري و هام و مرتبط بموضوع البحث و ترك ما هو حشو.

-احترام منطق تصنيف و ترتيب البطاقات أو الملفات المستخدمة في جمع و تخزين المعلومات.

-احترام التسلسل المنطقي بين المعلومات و الحقائق و الأفكار.[3]

---

[1] مانيو جيدير، مرجع سابق، ص50.

[2] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص158.

[3] مانيو جيدير، مرجع سابق، ص51.

ثانيا– مرحلة إعداد خطة البحث:

لا يخلو أي بحث علمي مهما كان نوعه و مهما كانت المرحلة العلمية التي يعد في إطارها من خطة سيما أن من خصوصيته المنهجية، أي الضبط و الإحكام و التسلسل و المنطقية، و عليه سنتعرض إلى الجزئيات المتعلقة بالخطة فيما يلي:

1/ تعريف الخطة:

هي عملية جوهرية و حيوية للباحث لإعداد بحثه، و يقصد بها الهيكل العام للبحث و تتضمن تقسيمات الموضوع الأساسية و الكلية و الفرعية و الجزئية و الخاصة، على أسس و معايير علمية و منهجية واضحة و دقيقة.[1]

و يجب أن تخضع عملية التقسيم إلى أساس سليم و منهج منظم و رابطة معقولة و خاصة، كالترتيب الزمني أو الترتيب من حيث الأهمية.[2]

2/ مفهوم تقسيم الموضوع:

تقسيم الموضوع يعني تحديد الفكرة الأساسية و الكلية له تحديدا جامعا مانعا و واضحا، و إعطاءه عنوانا رئيسيا، ثم تحديد مدخل الموضوع في صورة مقدمة للبحث، و القيام بتفتيت الفكرة الأساسية إلى أفكار فرعية و جزئية خاصة، بحيث يشكل التقسيم هيكلة و بناء البحث.[3]

3/ الفرق بين خطة البحث و التبويب:

خطة البحث هي عبارة عن العناصر الأساسية التي سيدور حولها موضوع البحث و تشمل: تحديد مشكلة البحث و أهمية دراستها، و أهداف البحث و خطواته، و المنهج العلمي المتبع، و النتائج المتوقعة للبحث والمراجع المطلع عليها، كما تشمل المصطلحات العلمية الواردة في البحث (أبواب، فصول، مباحث، مطالب، فروع...).[4]

---

[1] DREYFUS (Simone) : « La thèse et le mémoire en droit » Librairie Armand Colin, Paris 1971, p158.

[2] نصر سلمان، سعاد سطحي، مرجع سابق، ص35.

[3] عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص35.

[4] نصر سلمان، سعاد سطحي، مرجع سابق، ص ص54، 55.

أما تبويب البحث فهو جزء من الخطة ،و يعني توزيع المادة العلمية للبحث بين ثلاثة أقسام هي: المقدمة، المتن، الخاتمة، و التي يجب أن تكون مرتبة ترتيبا منطقيا وفقا لقواعد و أسس معينة تقتضي ضرورة ارتباط الجزء بالكل.[1]

4/ الشروط الواجب مراعاتها لتقسيم و تبويب البحث:

هناك مجموعة من الشروط و القواعد المتوجب مراعاتها لتقسيم البحث بصورة سليمة و صحيحة و هي:

-التعمق و الشمول في تأمل كافة جوانب و أجزاء و فروع و نقاط الموضوع بصورة جيدة.

-الاعتماد الكلي على المنطق و الموضوعية و المنهجية في التقسيم و التبويب.

-احترام مبدأ المرونة في تقسيم خطة البحث.

-يجب أن يكون التقسيم تحليليا و حيا و دالا، و ليس تجميعا لموضوعات و عناوين فارغة المحتوى.

-تحاشي التكرار و الخلط بين محتويات العناصر و الموضوعات و العناوين الأساسية و الفرعية و العامة و الخاصة.

-ضرورة تحقيق التقابل و التوازن بين التقسيمات الأساسية و الفرعية أفقيا و عموديا، كأن يتساوى ويتوازن عدد الأبواب و الأقسام و الأجزاء، و كذا عدد الفصول و المباحث و المطالب...[2]

5/ القواعد و الضوابط الواجب مراعاتها في إعداد خطة البحث:

الخطة أشبه ما تكون برسم هندسي لبناء معين، فهذا الرسم المدون في ورقة صغيرة هو الذي يعبر عن المبنى الكبير الذي سيوجد، و هو الذي يوضح عدد أدواره و محتويات كل دور، و الطالب الذي يدرس موضوع بحثه دون خطة يكون كمن يسير عشوائيا في طريق لا يعرف مؤداه.[3]

لذلك يتعين مراعاة الضوابط الآتية:

---

[1] علي مراح، مرجع سابق، ص76.

[2] المرجع نفسه، ص78.

[3] رجاء وحيد دويدري: " البحث العلمي: أساسياته النظرية و ممارسته العلمية " ط1، دار الفكر- دمشق 2000، ص407.

-ألا تكون الخطة مجرد تكرار للأعمال أو البحوث السابقة، و إنما يجب أن تكون من إبداع الباحث حتى تكون متناسبة مع موضوع بحثه هو، لأن الخطة التي تصلح لدراسة موضوع معين قد لا تصلح لدراسة موضوع آخر، فلكل موضوع ظروفه و لكل باحث ذاتيته.[1]

-مراعاة الباحث التوازن بين أجزاء الخطة، فلا يصح أن يطغى جزء على آخر، فمثلا لا يجوز أن يكون هناك باب من 200 صفحة و الآخر من 100 أو أقل، و الأمر نفسه مع الفصول و المباحث و بقية التفريعات الأخرى، هذا زيادة على مراعاة الترابط المنطقي بين أجزاء الخطة، فالتعريف بالموضوع يسبق شروطه و شروطه تسبق آثاره و هكذا.[2]

-ضرورة أن يكون هناك تفاعل و تناغم بين العنوان و الخطة، فالخطة الجيدة هي التي تترجم العنوان بكل دقة، فلا يجوز للباحث أن يدخل في الخطة ما ليس له علاقة بعنوان البحث.[3]

-أن تكون عناوين الأبواب و الفصول و غيرها مختصرة و معبرة بوضوح عن موضوع الباب أو الفصل، لأن التطويل في العنوان يعد عيبا في البحث.[4]

ثالثا- مرحلة الكتابة:

و هي مرحلة صياغة و تحرير البحث في صورته النهائية بتدوين نتائج الدراسة وفقا لقواعد و أساليب منهجية علمية و منطقية دقيقة، و إخراجه و إعلامه بصورة واضحة و جيدة للقارئ بهدف إقناعه بمضمونه.[5]

و تتضمن عملية الكتابة أهدافا معينة و محددة، إذ تتكون من مجموعة من المقدمات و الدعائم، يجب على الباحث احترامها و الالتزام بها أثناء مرحلة الكتابة.[6]

---

[1] علي مراح، مرجع سابق، ص78.

[2] نصر سلمان، سعاد سطحي، مرجع سابق، ص178.

[3] عبد القادر الشيخلي: " قواعد البحث القانوني " دار الثقافة، عمان- الأردن 1999، ص77.

[4] علي مراح، مرجع سابق، ص79.

[5] مريد يوسف الكلاب، مرجع سابق، ص146.

[6] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص88.

1/ أهداف كتابة البحث العلمي:

تحقق عملية كتابة البحث العلمي عدة أهداف منها:

أ/ إعلان و إعلام نتائج البحث:

إن الهدف الأساسي و الجوهري من عملية الكتابة هو إعلام القارئ بطريقة علمية منهجية و دقيقة بمجهودات و كيفيات إعداد البحث و إنجازه، و إعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث.[1]

ب/ عرض و إعلان أفكار الباحث و آرائه:

حيث تكون مدعمة بالأسانيد و الحجج المنطقية، و ذلك بصورة منهجية و دقيقة و واضحة لإبراز شخصية الباحث و إبداعه العلمي الجديد في الموضوع محل الدراسة.[2]

ج/ اكتشاف النظريات و القوانين العلمية:

و ذلك عن طريق الملاحظة العلمية و وضع الفرضيات المختلفة، و دراستها و تحليلها و تقييمها بهدف استخراج نظريات جديدة أو قوانين علمية حول الموضوع.

2/ مقومات كتابة البحث العلمي:

تتمثل في ضرورة اتباع الركائز الآتية :

أ/ تحديد و اعتماد مناهج البحث و تطبيقها في الدراسة:

و هذا مقوم جوهري و حيوي في كتابة البحث، حيث يسير الباحث و يتنقل بطريقة علمية منهجية في ترتيب و تحليل و تركيب و تفسير الأفكار و الحقائق، حتى يصل إلى النتائج العلمية لبحثه بطريقة مضمونة.[3]

---

[1] عقيل حسين عقيل، مرجع سابق، ص ص47، 48.

[2] صلاح الدين شروخ: " الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية " مرجع سابق، ص183.

[3] آكلي تومي، ، مرجع سابق،، ص64.

إذ يؤدي تطبيق المنهج بدقة و صرامة إلى إضافة الوضوح و الدقة العلمية و الموضوعية إلى عملية الصياغة و التحرير، و يوفر ضمانات السير المتناسق و المنظم لها.[1]

ب/ انتهاج الأسلوب العلمي و المنهجي الجيد:

الأسلوب في البحث العلمي يتضمن العديد من العناصر و الخصائص حتى يكون أسلوبا علميا مفيدا ودالا، أهمها:

-سلامة اللغة و فنيتها و سلاستها و وضوحها.[2]

-الإيجاز و التركيز الدال و المفيد.

-عدم التكرار و الإطناب.

-القدرة على تنظيم المعلومات و الأفكار و عرضها بطريقة منطقية.

-الدقة و الوضوح و التحديد و البعد عن الغموض و الخلط و العمومية.

-تدعيم الأفكار بأقوى الأدلة المناسبة.[3]

-قوة و جودة الربط في عملية الانتقال من كلمة إلى أخرى و من فقرة إلى أخرى.[4]

ج/ احترام قواعد الاقتباس و الإسناد و التوثيق:

و يسميه البعض بالتهميش أو الإحالة، و المقصود بهذه المصطلحات كلها إسناد أو إلحاق المعلومات المقتبسة بأصحابها مع الإشارة إلى الوثائق التي أخذت منها تلك المعلومات، حيث يعد إيراد التوثيق في

[1] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص88.

[2] رشيد شميشم، مرجع سابق، ص211.

[3] المرجع نفسه، ص101.

[4] ريما ماجد، مرجع سابق، ص52.

البحث إثباتا لحق المؤلف و حماية لجهده الفكري من جهة، و أمانة علمية تحسب للباحث من جهة أخرى، ناهيك عن كونه دلالة على دقة البحث و أصالته و جودته.[1]

فخلال عملية إعداد البحث العلمي يعتمد الباحث على مصادر و مراجع متعددة و متنوعة، و يجب عليه مقابل ذلك الاعتراف لمؤلفيها بفضلهم عليه، و هذا الاعتراف في الحقيقة يظهر في صورتين:

- ✓ اعتراف عام: و يتجلى في إبراز قائمة المصادر و المراجع عند نهاية البحث.
- ✓ اعتراف خاص: و يتجلى في عملية التوثيق ذاتها أو التهميش، أي من خلال نسبة كل فكرة أو معلومة لصاحبها وفق منهجية متعارف عليها.

و الهامش عموما هو ما يخرج عن النص المكتوب من الإحالات و التعاليق و الشروح، أو ما يطلق عليه أيضا بالإسناد، و هو ما يقع تحت الخط الأفقي الفاصل بين متن الورقة و مؤخرتها، يشار فيه إلى المرجع محل النقل أو الاقتباس بالتفصيل بواسطة طريقة ترقيمية.[2]

أما التهميش ذاته أو الاقتباس فهو نوعان: اقتباس مباشر أو حرفي، و اقتباس غير مباشر أو غير حرفي.

- ✓ **الاقتباس المباشر أو الحرفي:**

و هو الذي يعمد فيه الباحث إلى نقل النص كاملا و كما هو أي بحذافيره، و يسمى هذا النوع من الاقتباس تضمينا، و يلجأ إليه في الحالات الآتية:

-إذا كان النص المقتبس من القرآن الكريم أو من السنة المطهرة.

-إذا كان النص المقتبس نصا قانونيا أو حكما أو قرارا قضائيا، أو قرارا صادر عن مجلس دستوري أو محكمة دستورية، أو خطابا سياسيا أو دينيا، أو محضرا من محاضر جلسات هيئة سياسية أو إدارية...

-إذا كان أسلوب المؤلف في عرض فكرته في النص ذا أهمية خاصة و يعكس موقفا ذاتيا أو متفردا للمؤلف.

---

[1] حسن شحاتة: " البحوث العلمية و التربوية بين النظرية و التطبيق " مكتبة الدار العربية للكتاب- القاهرة 2001، ص29.

[2] إدريس فاضلي: " الوجيز في المنهجية و البحث العلمي " ط2، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 2010، ص252.

-إذا كان أسلوب المؤلف من خلال النص المقتبس مؤديا للغرض من الفكرة من حيث سلامته ووضوحه، و بالتالي أبلغ في التعبير من أسلوب الباحث.

-إذا كان الباحث يخشى من تحريف المعنى بالزيادة أو النقصان، خاصة إذا كان الموضوع محل البحث ذا حساسية خاصّة.

و في هذا النوع من الاقتباس لا بد من عناية تامة في نقل النص الأصلي بعباراته و علاماته الإملائية، و حتى أخطائه مع تداركها و وضعها بين معتكفتين أو قوسين.[1]

✓ **الاقتباس غير المباشر أو غير الحرفي:**

و هو الاقتباس الذي لا ينقل فيه الباحث النص حرفيا كما هو و إنما ينقل روحه أو فحواه و بأسلوبه الخاص أي إعادة صياغة الفكرة صياغة ذاتية، و تظهر فائدة هذا النوع من الاقتباس في حالة امتلاك الباحث أسلوبا علميا قويا مقارنة مع أسلوب النص الأصلي الذي يعتريه ضعف أو تعقيد و عدم إحاطة وافية بالفكرة، و يتم الاقتباس غير المباشر ذلك إما عن طريق التلخيص أو الاختصار.

- **التلخيص:** و ذلك بأن يعمد الباحث إلى إيجاز موضوع كامل أو فكرة كاملة شغلت حيزا كبيرا من الصفحات، حيث يصوغها بأسلوبها الخاص مركزا على جوهرها غير متأثر بأسلوب مؤلفها وعباراته.
- **الاختصار:** و ذلك بأن يعمل الباحث على تقليص عبارات النص إلى مقدار الثلث أو الربع بطريقة جد مركزة مع الاحتفاظ بأسلوب المؤلف غالبا، و يظهر اجتهاد الباحث هنا في مجرد حذف التوضيحات و التفاصيل و كل ما يمكن الاستغناء عنه من النص الأصلي، باستعمال كلمة (أنظر) أو (راجع) في الهامش إشارة إلى تصرف الباحث في النقل.[2]

و تختلف عملية التوثيق أو التهميش باختلاف نوعية المصادر و المراجع المستعملة من كتب و مذكرات و أطروحات و مقالات و مداخلات، فضلا عن نصوص قانونية و اجتهادات قضائية، كما تختلف هذه العملية ذاتها بحسب عدد الاقتباسات من مرجع واحد على التفصيل الآتي:

---

[1] عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص ص39، 40.

[2] عامر قنديلجي، مرجع سابق، ص ص165، 166.

❖ **توثيق الكتب:**

إن الباحث البارع هو الذي يقدم مواصفات أو معلومات الكتاب الذي استعمله كاملة، بحيث يمكن لأي مطلع أو قارئ أن يستعين بالكتاب المشار إليه و يتوسع في موضوع بحثه.[1]

فإذا ذكر الكتاب لأول مرة يهمش كما يلي:

- ✓ اسم المؤلف و لقبه، و إذا كان الاسم ثلاثيا (على نحو ما يجري به العمل في المشرق العربي) فيجب كتابته بنفس الصيغة التي ورد بها أي دون أي تغيير أو تصرف.
- ✓ عنوان الكتاب كاملا، فإذا كان له عنوانان: عنوان أساسي و آخر فرعي، فيكتب العنوان الأساسي ثم توضع نقطتان لكتابة العنوان الفرعي، و يستحسن وضع العنوان كاملا بين شولتين أو مزدوجتين بعد نقطتين تعقبان اسم و لقب المؤلف، و هذا للفصل بين العنوان و اسم المؤلف ولقبه من جهة، و بقية المعلومات المتعلقة بالكتاب و التي ترد بعد العنوان من جهة أخرى.
- ✓ الجزء إن وجد، إضافة إلى كتابة عنوانه إن وجد أيضا على نحو: العربي بلحاج: " النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري " الجزء الثاني: الواقعة القانونية...
- ✓ اسم و لقب مترجم الكتاب بين قوسين و هذا إذا كان الكتاب مترجما من لغة غير العربية، على نحو:

مانيو جيدير: " منهجية البحث العلمي: دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث و رسائل الماجستير و الدكتوراه " ترجمة (ملكة أبيض)...

- ✓ رقم الطبعة، حيث يأتي ذكره بعد ذكر عنوان الكتاب و جزئه و اسم و لقب مترجمه إن وجدا، وإذا لم يوجد رقم الطبعة فيفهم ضمنا أنها الطبعة الأولى، و عليه فلا داعي هنا للإشارة إلى أنه ليس للكتاب طبعة، إذ من الخطأ الشائع و الجسيم في المنهجية أن يستعمل الباحث عبارة (دون طبعة) حيث يعني هذا أن الكتاب لم يطبع أصلا.
- ✓ دار النشر، حيث يأتي ذكرها بعد ذكر رقم الطبعة إن وجد، و الإشارة إليها ضروري و في حال عدم العثور عليها وجب إثبات ذلك بعبارة (دون دار نشر).

[1] عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص139.

- ✓ مكان النشر، حيث يأتي ذكره بعد ذكر دار النشر، و في حال عدم العثور عليه وجب إثبات ذلك أيضا بعبارة (دون مكان نشر)، و يجدر التنويه هنا أن الاكتفاء باسم المدن إذا كانت معروفة يغني عن ذكر البلد معها كالقاهرة أو بيروت أو الجزائر مثلا، و العكس صحيح بحيث إذا لم تكن مدينة النشر معروفة يتعين هنا إلحاقها بالبلد إذ لا يمكن أن يكون البلد مجهولا على أي حال.
- ✓ سنة أو تاريخ النشر، حيث يأتي ذكرها بعد ذكر مكان النشر، و في حال عدم العثور عليها يشار إلى ذلك أيضا بعبارة (دون تاريخ أو سنة النشر).
- ✓ الصفحة، و هي آخر ما يشار له في الهامش، و يرمز لها بحرف ص واحدة إذا كان الكلام مقتبسا من صفحة واحدة و ص ص (مرتين) إذا كان مقتبسا من صفحتين فأكثر.[1]

و إذا كان الكلام من صفحتين فقط فتوضع فاصلة بين ص و ص على نحو (ص، ص) أما إذا كان من ثلاث صفحات و أكثر توضع مطة (-) بين ص و ص دليلا على تتابع الكلام على نحو (ص-ص).

المثال:

-إدريس فاضلي: " الوجيز في المنهجية و البحث العلمي " ط2، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 2010، ص10، أو ص ص10، 11، أو ص ص11-13.

أما إذا ذكر الكتاب مرة أخرى و بشكل متتال و لم يتوسط العملية مرجع آخر، يتعين في هذه الحالة الاستغناء عن كل المعلومات المذكورة سلفا، و الاكتفاء بعبارة (مرجع سابق) مع الإشارة إلى رقم الصفحة.

و إذا كان الكتاب الذي تكرر ذكره باللغة الأجنبية فيستعمل الباحث عبارة (IBID) متبوعة برقم الصفحة.[2]

مثال:

(1)منذر الضامن: " أساسيات البحث العلمي " ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان- الأردن 2007، ص21.

(2)المرجع نفسه، ص22.

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص161.

[2] علي مراح، مرجع سابق، ص ص133، 134.

(1)DREYFUS (Simone) : « La thèse et le mémoire en droit » Librairie Amand Colin, Paris 1971, p30.

(2)IBID, p31.

أما إذا ذكر الكتاب مرتين غير متتاليتين و توسط العملية مرجع آخر، فيكتفي الباحث هنا بذكر اسم ولقب المؤلف متبوعين بعبارة (مرجع سابق) و رقم الصفحة، و إذا كان للمؤلف نفسه مرجعان فتذكر كل المعلومات المتعلقة بالمرجع الثاني الذي يذكر لأول مرة، و يذكر عنوان الكتاب وجوبا في كل مرة يرد فيها اسم المؤلف دلالة على المرجع المقصود و منعا من التباس الأمر على المطلع.[1]

و إذا كان المرجع الذي تكرر ذكره وفقا لما سبق باللغة الأجنبية، يتعين على الباحث ذكر اسم المؤلف ولقبه متبوعين بعبارة (OP.Cit)، و يؤخذ بالتوجيهات نفسها إذا كان للمؤلف نفسه مرجعان.

مثال:

(1)عبد القادر الشيخلي: " قواعد البحث القانوني " دار الثقافة، عمان– الأردن 1999، ص40.

(2)صلاح الدين الهواري: " كيف تكتب بحثا أو رسالة " دار مكتبة الهلال للطباعة و النشر– لبنان 2003، ص50.

(3)عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص41.

(1)JANIN (Patrick) : « Méthodologie de droit administratif » Ellipses édition, Paris 2007, p25.

(2) DREYFUS (Simone) : « La thèse et le mémoire en droit » Librairie Amand Colin, Paris 1971, p30.

(3)JANIN (Ptrick), OP.CIT, p26.

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص ص163، 164.

❖ **توثيق الأطروحة أو المذكرة الجامعية:**

يجري توثيق الأطروحة أو المذكرة الجامعية على النحو الآتي:

- ✓ اسم و لقب الباحث.
- ✓ عنوان المذكرة أو الأطروحة.
- ✓ تحديد نوع البحث (مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).
- ✓ الإشارة إلى التخصص العلمي إن ذكر.
- ✓ تحديد الكلية و الجامعة التي أنجز فيها البحث.
- ✓ تاريخ المناقشة أو السنة.
- ✓ الصفحة أو الصفحات المقتبس منها.[1]

مثال:

قويدر شعشوع: " دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي " أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان 2014، ص127.

و هي الخطوات نفسها تقريبا التي تهمش بها المطبوعة البيداغوجية، حيث يتوجب ذكر اسم و لقب صاحب المطبوعة، و عنوانها، و المقياس موضوع المطبوعة، مع تحديد المستوى الدراسي و التخصص، ثم تحديد الكلية و الجامعة، و أخيرا السنة الجامعية و الصفحة أو الصفحات محل الاقتباس.

مثال:

خديجة وافي: "محاضرات منهجية البحث العلمي " موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس– سيدي بلعباس 2015/ 2016، ص10.

[1] إيهاب الأخضر: " التوثيق في البحث العلمي " مجلة العلوم الإنسانية " المركز الجامعي تندوف، المجلد 05، العدد 02– كانون الأول 2021، ص254.

❖ **توثيق المقالات:**

يتم توثيق المقال العلمي وفق الخطوات الآتية:

- ✓ اسم و لقب صاحب المقال.
- ✓ عنوان المقال.
- ✓ اسم المجلة، و الجهة التي تصدر عنها إن ذكرت (كلية أو جامعة أو مؤسسة نشر).
- ✓ المجلد ببيان رقمه.
- ✓ العدد أو رقم المجلة.
- ✓ سنة النشر (و عادة ما يشار معها إلى الشهر).
- ✓ رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها.[1]

مثال:

محمد الطاهر وحال: " القرائن و أثرها في تكوين اقتناع القاضي الجنائي " مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 30، العدد 01- سنة 2016، ص435.

و تتبع المنهجية نفسها تقريبا في تهميش المقالات السياسية أو القانونية المأخوذة من الجرائد اليومية، حيث يتم ذكر اسم و لقب صاحب المقال، عنوان المقال، اسم الجريدة، عددها، تاريخ نشر المقال (اليوم و الشهر و السنة)، و أخيرا رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها.[2]

❖ **توثيق النصوص القانونية:**

يعمد الباحث في تهميش النصوص القانونية إلى المنهجية الآتية:

- ✓ تحديد نوع النص القانوني (قانون عضوي أو عادي، أمر رئاسي، مرسوم رئاسي أو تنفيذي، قرار وزاري منفرد أو مشترك...)
- ✓ الإشارة إلى رقمه و سنة صدوره متبوعين بتاريخ النشر بالتفصيل (يوم و شهر و سنة).
- ✓ بيان مضمونه (عنوانه أو تسميته).

---

[1] إيهاب الأخضر، مرجع سابق، ص ص253، 254.

[2] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص166.

- ✓ الإشارة إلى الجريدة الرسمية التي تضمنته (رقمها أو عددها و تاريخ صدورها باليوم والشهر و السنة).
- ✓ الإشارة إلى رقم الصفحة في الجريدة الرسمية غير ضروري.[1]

مثال:

قانون رقم 02-11 مؤرخ في 17 فبراير 2011 يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، صادرة بتاريخ 28 فبراير 2011.

❖ **توثيق الأحكام و القرارات القضائية:**

في هذا الإطار يتبع الباحث الخطوات الآتية:

- ✓ اسم و درجة المحكمة أو الهيئة القضائية التي أصدرت الحكم.
- ✓ رقم الملف أو القضية.
- ✓ المصدر الذي أخذ منه الحكم أو القرار (مجلة في الغالب).[2]

مثال:

قرار المحكمة العليا رقم 009573 الصادر بتاريخ 11 مارس 2020، قضية (ب. ع) ضد الوكيل القضائي للخزينة، مجلة المحكمة العليا، العدد 01- سنة 2020.

❖ **توثيق البحوث الإلكترونية:**

يتم ذلك وفق ما يلي:

- ✓ اسم و لقب صاحب البحث.
- ✓ عنوان البحث.
- ✓ تحديد نوعه إن أمكن (مقال، دراسة...)

[1] علي مراح، مرجع سابق، ص ص139- 142.

[2] المرجع نفسه، ص ص142، 143.

- ✓ تاريخ النشر
- ✓ ساعة و تاريخ الاطلاع.
- ✓ الرابط أو الموقع الإلكتروني.[1]

- هذا و توجد مجموعة من الضوابط على الباحث التقيد بها في هذا الصدد و هي:

-الدقة و الفطنة في فهم القواعد و الأحكام و الفرضيات العلمية و آراء الغير المراد اقتباسها.

-عدم التسليم و الاعتقاد بأن الأحكام و الآراء المراد اقتباسها هي حجج و مسلمات مطلقة، بل يجب اعتبارها دائما مجرد افتراضات قابلة للتحليل و المناقشة و النقد.[2]

-الجدية و الموضوعية في اختيار ما يقتبس منه و ما لا يقتبس منه باختيار العينات التي لها علاقة وطيدة بالموضوع.

-تجنب الأخطاء و الهفوات في عملية النقل و الاقتباس.

-حسن الانسجام و التوافق بين المقتبس و بين ما يتصل به، و تحاشي التنافر و التعارض و عدم الانسجام بين العينات المقتبسة و سياق الموضوع.

-عدم المبالغة و التطويل في الاقتباس، و الحد الأقصى المتفق عليه هو عدم تجاوز الاقتباس الحرفي المباشر الستة الأسطر.[3]

-عدم ضياع شخصية الباحث العلمية بين ثنايا الاقتباسات، بل لا بد من تأكيد وجود شخصيته أثناء عملية الاقتباس عن طريق دقة و حسن الاقتباس، مع التحليل و التعليق و النقد و التقييم للعينات المقتبسة.[4]

---

[1] إيهاب الأخضر، مرجع سابق، ص ص254، 255.

[2] نصر سلمان، سعاد سطحي، مرجع سابق، ص165.

[3] عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص41.

[4] منهجية البحث العلمي و تقنياته في العلوم الاجتماعية: كتاب جماعي، مرجع سابق، ص ص92-114.

د/ الأمانة العلمية:

و تتجلى في عدم نسبة الباحث أفكار الغير و آرائهم إلى نفسه، بل في الاقتباس يتم إسناد كل رأي أو فكرة أو معلومة إلى صاحبها الأصلي و بيان مكان وجودها بدقة و عناية في المصادر و المراجع المعتمدة.

و على الباحث في هذا السياق التقيد بأخلاقيات و قواعد الأمانة العلمية و هي:

-الدقة الكاملة و العناية في فهم أفكار الآخرين و نقلها.[1]

-الرجوع و الاعتماد الدائم على الوثائق الأصلية.

-الاحترام الكامل و الالتزام التام بقواعد الإسناد و الاقتباس على النحو المبين سلفا.

-الاعتداد بالشخصية و احترام الذات و المكانة العلمية من طرف الباحث.[2]

هـ/ ظهور شخصية الباحث:

يتجلى ذلك من خلال إبراز آرائه الخاصة و أحكامه الشخصية على الوقائع و الأحداث و عدم الاعتماد الكلي على آراء غيره من الباحثين و نقلها دون تمحيص أو دراسة، كما يتضح من خلال تعليقاته وتحليلاته الأصلية، مما يضفي على عمله نوعا من التميز و الخصوصية و الأصالة.[3]

و/ التجديد و الابتكار في موضوع البحث:

إن المطلوب دائما من الباحث العلمي هو إنتاج و تقديم الجديد في النتائج و الحقائق العلمية المبنية على أدلة و أسس علمية حقيقية، و ذلك في صورة فرضيات و نظريات و قوانين علمية.[4]

و تتحقق عملية التجديد و الابتكار في البحث العلمي عن طريق العناصر التالية:

---

[1] نصر سلمان، سعاد سطحي، مرجع سابق، ص165.

[2] ريما ماجد، مرجع سابق، ص20.

[3] علي مراح، مرجع سابق، ص70.

[4] المرجع نفسه، ص70.

-اكتشاف معلومات و حقائق جديدة متعلقة بموضوع البحث لم تكن موجودة من قبل و تحليلها و تركيبها و تفسيرها و إعلامها في صورة فرضية علمية أو في صورة نظرية علمية أو قانون علمي.

-اكتشاف معلومات و أسباب و حقائق جديدة إضافية عن الموضوع محل الدراسة و البحث، تضاف إلى المعلومات و الحقائق القديمة المتعلقة بذات الموضوع.

-اكتشاف أدلة و فرضيات علمية جديدة بالإضافة إلى القديمة.

-إعادة و ترتيب و تنظيم و صياغة الموضوع محل الدراسة و البحث ترتيبا و صياغة جديدين يعطيان للموضوع قوة و توضيحا و عصرنة.

المطلب الثاني: أجزاء و عناصر البحث العلمي:

كل بحث علمي أكاديمي جاد بالمواصفات المتقدمة يجب أن يكون منظما، منهجيا و منطقيا من خلال توافر أعمدته الثلاثة (مقدمة، متن، خاتمة) (فرع أول)، يسهر على إحكامه بهذا النظام و تسلسله كل من الباحث والمشرف و يشكل تعاونهما بشأنه ثمرته المستقبلية، لذا فالبحث المكتمل يستند لتحقيقه غايته المرجوة إلى عناصره اللازمة و هي فضلا عن الباحث و المشرف البحث ذاته (فرع ثان).

الفرع الأول: أجزاء البحث العلمي:

جرت العادة في النظام اللاتيني على تقسيم الرسالة أو الأطروحة إلى مقدمة و قسمين رئيسين و خاتمة، و كل قسم ينقسم إلى بابين، و كل باب إلى فصلين و كل فصل إلى مبحثين، و كل مبحث إلى مطلبين وكل مطلب إلى فرعين...إلخ

أما في النظام الأنجلوسكسوني فيكون التقسيم إلى مقدمة ثم فصول و خاتمة، لأن هذا النظام يهتم أساسا بالتطبيقات و يبتعد عن التأصيل.[1]

غير أن التقسيم الأول أو الثاني ليس أصلا أو قاعدة عامة، فلكل موضوع ظروفه و طريقة دراسته، فقد يرى البعض أن الطريقة المثلى لدراسة الموضوع هي تقسيمه إلى ثلاثة أقسام بدلا من قسمين، والتقسيمات الصغيرة إلى فصول و مباحث، و قد لا توجد المطالب أو الفروع في بعض أجزاء البحث نظرا لطبيعته،

[1] آكلي تومي، مرجع سابق، ص66.

وعليه فلا حرج على الباحث في الخروج عن هذا التقسيم إذا كان له مبرر، و قد تحتاج بعض البحوث إلى فصل أو مبحث أو حتى مطلب تمهيدي لدراسة الموضوع من الناحية التاريخية أو لتحديد بعض المفاهيم أو المصطلحات التي لها علاقة بالبحث.

و مهما يكن من أمر فإن أجزاء البحث العلمي هي:

أولا- عنوان البحث:

من البديهي أن يكون لكل بحث عنوان أو اسم، و من الاسم يعرف البحث مصداقا لقول العرب: "يعرف الخطاب من عنوانه" و في اختيار العنوان يراعى ما يلي:

- ✓ أن يكون العنوان واضحا و جذابا يشد انتباه القارئ و يدل بجلاء على موضوع البحث، و لذلك يجب على الباحث الابتعاد عن العناوين الغامضة أو المبهمة، و إذا اضطر الباحث إلى ذلك فعليه إضافة عنوان فرعي أسفل العنوان المقترح للتوضيح و التخصيص.
- ✓ أن يكون العنوان دالا: أي يتسم بالطابع العلمي بعيدا عن العناوين (الأدبية او الإعلامية) المثيرة، لأن مثل هذه العناوين تناسب الإعلانات التجارية لا البحوث العلمية.
- ✓ ضرورة تطابق العنوان مع موضوع الرسالة أو الأطروحة: فلا يكون فضفاضا يتسع لمعلومات أكثر من الواردة في البحث، و لا ضيقا مما يضطر الباحث إلى أن يعالج في بحثه أمورا تخرج عنه، فمثلا من كان عنوان بحثه "الدستور الجزائري" فلا يجب عليه أن يفصل في دساتير الدول الأخرى.[1]

و في كل الحالات يتوقف حسن اختيار الموضوع على القراءة الجيدة و المستفيضة و العميقة.[2]

ثانيا- المقدمة:

يجب أن تتضمن مقدمة البحث:

-التعريف بالموضوع و أهميته و ما يثيره من مشاكل.

[1] منذر الضامن: " أساسيات البحث العلمي " ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع- عمان، الأردن 2007، ص53.

[2] عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص ص29-33.

– المبررات التي دعت الباحث إلى اختياره.

– المنهج المتبع في الدراسة.

– الصعوبات التي واجهت الباحث و ما يأمل تحقيقه من وراء دراسة الموضوع، ثم ينتهي في آخر المقدمة إلى هيكل الموضوع العام.[1]

بالإضافة الإشارة إلى الدراسات السابقة ذات الصلة التي يفترض دوما في الباحث الاطلاع عليها ودراستها دراسة نقدية فاحصة لتقييم الإنجازات فيها و اختيار المقبول منها و المرفوض قياسا إلى البحث، قصد التعرف على ما إذا كان الباحث قد وصل إلى أبعد مما وصلت إليه، أو أنه لم يتجاوز نتائجها أو لم يبلغها حتى، لهذا يقتضي الأمر من الباحث في هذا الشأن تقديم قائمة وصفية بها و تقويما مختصرا لمحتواها[2] بلوغا لما يلي:

–تفادي التكرار.

–إيجاد المسوغات المقنعة لدراسة الموضوع المختار.

–تقويم الدراسات السابقة و الكشف عن ثغراتها و الجوانب المغفلة فيها.

و تعد الإشكالية في المقدمة شريان البحث حيث تتوقف جودته و قيمته على مدى ضبط إشكاليته والإشكالية هي الفكرة المحورية التي يدور حولها البحث و تصاغ على شكل سؤال بالفرضيات التي ينطلق منها الباحث و الإشكالية هي التي تحدد مسار البحث و توجه الباحث ليبقى ملتزما بحدود موضوعه.[3] وتنقسم إلى نوعين:

إشكالية مبدئية و إشكالية نهائية.

---

[1] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص178.

[2] نصر سلمان، سعاد سطحي، مرجع سابق، ص ص32–35.

[3] سليمان بلعور، عبد الرحمن بن سانية: " إعداد الإشكالية و أهميته في ضمان جودة البحث " مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 04– سنة 2009، ص45.

أ-الإشكالية المبدئية:

يضعها الباحث بمجرد اختيار موضوع بحثه و تحديد عنوانه، و هي الفكرة الأساسية التي تصاغ على شكل سؤال، مع أنها ليست نهائية بل يمكن تعديلها و ضبطها أثناء جمع المادة العلمية و كل المعلومات المتعلقة بالموضوع لتصبح نهائية.[1]

ب-الإشكالية النهائية:

بعد جمع المادة العلمية و المصادر و المراجع قد يتضح للباحث أن الإشكالية التي وضعها ليست مضبوطة و تحتاج إلى تعديل فيعيد صياغتها.[2]

و جرت العادة على أن تكون المقدمة موجزة غير مطولة تتراوح عادة بين 3 إلى 5 صفحات مثلا، كما جرت العادة على أن تكتب بأسلوب جيد و مشوق لأنها أول ما يقع عليه القارئ، و منها يكون انطباعه المبدئي عن البحث، فالمقدمة الهزيلة أو الركيكة تقلل من قيمة البحث و مجهود الباحث.[3]

و نظرا لأهمية المقدمة و طبيعة المعلومات التي تحتويها فإنها آخر ما يكتب من البحث رفقة الخاتمة، وذلك لأنها-كما أسلفنا- تتضمن تعريفا بالموضوع و لا يكون التعريف جامعا مانعا ما لم يكن المعرف قائما و مكتملا.[4]

ثالثا- التمهيد (الجزئية التمهيدية):

قد يضع الباحث بعد المقدمة بابا أو فصلا أو مبحثا تمهيديا و ذلك وفقا لحجم المعلومات التي يتضمنها، و على حسب ظروف تقسيم موضوع البحث، فإذا كان الموضوع من القصر بمكان فيمكن جعل التمهيد مطلبا أو مبحثا، أما إذا كان طويلا فيمكن أن يكون التمهيد في صورة فصل مثلا.

---

[1] حسن الساعاتي: " تصميم البحوث الاجتماعية: نسق منهجي جديد " دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع- بيروت 2003، ص74.

[2] منهجية البحث العلمي و تقنياته في العلوم الاجتماعية: كتاب جماعي، مرجع سابق، ص ص50، 51.

[3] ريما ماجد، مرجع سابق، ص54.

[4] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص ص192، 193.

و التمهيد تبدو فائدته في أن الباحث قد يحتاج إليه لتحديد معاني بعض المصطلحات الجديدة في بحثه، كأن يتناول في التمهيد مثلا تعريف الضريبة إذا كان الموضوع حول التهرب الضريبي، كما تبدو أهمية التمهيد من ناحية أخرى في أنه يمكن للباحث أن يعالج فيه التطور التاريخي لموضوع بحثه.

يتضح مما سبق أن التمهيد يتناول عادة معلومات خارجة عن جوهر الموضوع و لكنها لازمة لدراسته، كما يلاحظ أن التمهيد غير المقدمة، فهذه الأخيرة تتسم بالقصر و التركيز بخلاف التمهيد الذي يكون طويلا نسبيا بالقياس إلى المقدمة، حيث يقوم على التحليل و النقد الذي يكون شأنه في ذلك شأن المتن.[1]

على أنه يجب أن يراعي الباحث وجود تناسب بين حجم التمهيد و حجم الرسالة أو الأطروحة، فيجب أن يعامل الباحث التمهيد على أنه في النهاية تمهيد للموضوع، و إلا تعرض للنقد لعدم مراعاة التوازن بين حجم التمهيد و صلب البحث.

رابعا- المتن (صلب الموضوع):

و يقصد بذلك الأبواب و الفصول المختلفة التي تكون البحث، و يجب أن يلتزم الباحث في دراسته حدود الموضوع كما هي واردة في العنوان، فلا يحوز له أن يستطرد في مسائل لا علاقة لها ببحثه و إلا شكل ذلك عيبا في البحث، فالباحث الجيد هو الذي يعرف حدود بحثه، يدور فيها و لا يتجاوزها.[2]

كما يجب على الباحث أن يراعي قدر الإمكان التماثل (كل باب من فصلين مثلا، و كل فصل من مبحثين و هكذا...) و التوازن هو أن يكون الباب مثلا في 150 صفحة، و عليه فلا يكون الباب الأول بهذا الحجم بينما الباب الثاني في مئة صفحة أو أقل، كذلك لا يجوز أن يكون الباب الأول من فصلين والباب الثاني من أربعة فصول، يعني التوازن كذلك أن تكون عناوين الأبواب و الفصول متطابقة مع مضامينها، كما يجب أن تكون هذه الأبواب و الفصول مترابطة يمهد كل منها للآخر.[3]

بالإضافة إلى الكتابة التي يجب أن تكون على وجه واحد من الورقة مع ترك مساحات كافية بين السطور و في الحاشية، حتى يتيسر لما عسى أن يستجد من إضافات أو إجراء ما يلزم من تصويب عند المراجعة، و في هذه المرحلة كثيرا ما يغير الباحث أو يبدل فيما يكتب بشطب عبارة أو كلمة ليضع عبارة

---

[1] علي مراح، مرجع سابق، ص120.

[2] جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص109.

[3] علي مراح، مرجع سابق، ص121.

أو كلمة أدق منها، أو يجد أن هناك فكرة أولى بالتقديم على فكرة أخرى، أو يكتب رأيا ثم يبدو له أن يعدل عنه بعد إمعان النظر فيه.[1]

و يجب أن يعلم الباحث أن هذا كله ليس عيبا في البحث و لا في قدراته، لأن النقصان سمة البشر والكمال لله وحده، و لكن على الباحث أن يعطي كل جزئية نصيبا كافيا من العناية و التأمل و التفكير، ولما كانت الكتابة المبدئية أو المسودة مآلها أن تصبح الصورة النهائية للبحث، فإذا ما انتهى الباحث من كتابة المسودة فعليه أن يعيد قراءتها بتمعن فيقف عند كل فكرة و كل رأي مضيفا ما يرد على ذهنه من أفكار و آراء تخدم موضوع البحث.[2]

خامسا– الخاتمة:

تعتبر الخاتمة نهاية المطاف في البحث العلمي و هي خلاصة ما توصل إليه الباحث في متن بحثه، ولذلك من الخطأ الشائع أن يلخص الباحث رسالته في الخاتمة و كأنها موجز للبحث، و إنما ينبغي أن تتضمن الخاتمة النتائج المتوصل إليها و المقترحات التي يمكن أن يقدمها للمشرع أو للقضاء أو لجهات أخرى وطنية و دولية ذات صلة بموضوع البحث، من خلال تحليل النصوص التشريعية و الأحكام القضائية و تمحيصها و تقديم البدائل بشأن الثغرات القانونية التي تكتنفها.[3]

سادسا– الملاحق:

الملحق جزء لا يتجزأ من البحث و إن كانت فرضية وروده ليست قارّة، حيث يتعلق بمعلومات و بيانات مهمة لا يستطيع الباحث إدراجها في متن أو ثنايا البحث حفاظا على تسلسل الأفكار و ترتيبها من جهة، و لأن مضامين الملاحق على أهميتها و قيمتها العلمية تكون دوما ذات علاقة غير مباشرة بالمتن من جهة أخرى و إن كانت تتمة لما جاء فيه أو توضيحا و تأكيدا و دعما.[4]

و تعد ملاحقا الأشكال و الرسومات و النماذج التوضيحية و الجداول و الإحصاءات و استمارات الاستبيانات و صور المخطوطات و الوثائق التاريخية، و في مجال الدراسات القانونية عادة ما تتمثل

---

[1] رشيد شميشم، مرجع سابق، ص118.

[2] نصر سلمان، سعاد سطحي، مرجع سابق، ص145.

[3] زكريا سرايش، مرجع سابق، ص41.

[4] رشيد شميشم، مرجع سابق، ص120.

الملاحق في مشاريع القوانين و نصوص الاتفاقيات الدولية، و النصوص الكاملة للاجتهادات القضائية (أحكاما و قرارات)، و وثائق المرافعات...

يجدر التنويه إلى أن مضمون الملاحق يختلف باختلاف طبيعة مواضيع البحوث، فما يعتبر ملحقا في موضوع بحث ما لا يعد كذلك في موضوع بحث آخر، لذا ينبغي ان يحتكم الباحث دائما إلى الأصل في الملحق أو الهدف منه، و هو أن يكون في خدمة البحث من حيث الإيضاح و التأكيد و التفسير.

سابعا- قائمة المصادر و المراجع:

تعتبر قائمة المصادر و المراجع السند الأساس الذي ترتكز عليه عملية التوثيق في البحث العلمي، و هي دون شك من أهم العناصر التي يتفحصها المطلع أو القارئ بعد الفهرس و المقدمة و الخاتمة، و بذلك فهي ذات أهمية بالغة في تكوين انطباعه الأولي عن البحث في مجمله، فضلا عن أن قائمة المصادر والمراجع تمثل إحدى الوسائل التي يتحقق بها المطلع أو القارئ من مدى جدية و علمية و منهجية البحث (مذكرة أو أطروحة أو مقالا أو مداخلة...)، زيادة على فتحها المجال أمامه للتوسع في ذات الموضوع إن كان مهتما به.[1]

و يمكن ترتيب المصادر و المراجع وفق الاعتماد على أسماء مؤلفيها أو تواريخ نشرها.

1/ الترتيب الأبجدي:

و يقصد به ترتيب المصادر و المراجع المستعملة في البحث ترتيبا أبجديا بالاعتماد على الحرف الأول من اسم المؤلف أو لقبه بصرف النظر عن الأسبقية في النشر، و هذا الترتيب أو التصنيف يشمل كل أنواع المصادر و المراجع سواء كانت كتبا أو مقالات أو مذكرات او أطروحات أو غيرها.

2/ الترتيب التاريخي:

و يقصد به ترتيب المصادر و المراجع الموظفة في البحث ترتيبا تاريخيا يراعي معيار الأسبقية في نشر المصدر أو المرجع بالنظر إلى سنة النشر.[2]

[1] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص58.

[2] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص187.

تجدر الإشارة إلى أن هناك من يرتب مصادر البحث و مراجعه بالنظر إلى أهميتها أو قيمتها العلمية بتقسيمها إلى مصادر أو مراجع خاصة و أخرى عامّة، غير أن هذا المعيار ليس عمليا و لا منهجيا وإن كان يمكن اعتماده بالنسبة للكتب أو المؤلفات و لكن ضمن التصنيف الأبجدي أو التاريخي.[1]

غير أن أكثر الأساليب شيوعا في ترتيب قائمة المصادر و المراجع في مجال الدراسات القانونية هو ذلك الأسلوب القائم على الترتيب الأبجدي من جهة و على نوعيتها أو أهميتها من جهة أخرى، و الذي يتم تخطيطه كما يلي:

أولا– المراجع باللغة العربية:

1/ النصوص القانونية (الدستور، الاتفاقيات الدولية، النصوص التشريعية من قوانين عضوية و قوانين عادية، النصوص التنظيمية من مراسيم رئاسية و تنفيذية، و قرارات وزارية و قرارات وزارية مشتركة).

2/ الكتب (و يمكن هنا تقسيمها إلى كتب خاصة و أخرى عامة).

3/ الأطروحات و المذكرات الجامعية.

4/ المقالات.

5/ الورقات البحثية أو المداخلات.

6/ الاجتهادات القضائية (أحكاما و قرارات).

7/ المراجع الإلكترونية.

ثانيا– المراجع باللغة الأجنبية:

1/ Textes juridiques.

2/ Ouvrages.

3/ Thèses et mémoires.

[1] علي مراح، مرجع سابق، ص156.

4/ Articles.

5/ Documents.

6/ Références internet.[1]

ثامنا- قائمة المحتويات أو الفهرس:

هي ذلك الدليل الذي يرشد القارئ أو المطلع على البحث إلى محاوره و جزئياته الأساسية و الفرعية بهدف تيسير اطلاعه على المعلومات الواردة فيه من خلال العناوين و أرقام صفحاتها، و على هذا الأساس وجب الاهتمام بهذه العناوين و تنسيقها مع محتوى البحث، بحيث ينبغي أن يتضمن الفهرس جميع العناوين التي شكلت مخطط البحث من المقدمة إلى الخاتمة، فضلا عن الملاحق إن وجدت و قائمة المحتويات ذاتها، و ذلك بواسطة الترقيم الذي يقتضي مقابلة كل عنوان لرقم صفحة معين.[2]

تاسعا- ملخص البحث:

تلخيص البحث هو تقديمه كاملا بصورة موجزة بالتركيز على محاوره الأساسية و جزئياته الجوهرية بهدف تزويد المطلع أو القارئ بفكرة عامة مجملة عن موضوع البحث و اتجاهاته، و يوضع الملخص عادة في نهاية البحث بعد قائمة المحتويات أو الفهرس في الواجهة الخلفية من المذكرة أو الأطروحة، و هناك من يجعله في بداية البحث مباشرة بعد الصفحة الداخلية لواجهته، و مهما يكن من أمر فإن الملخص يشترط فيه أن يكون على إيجازه دالا و هادفا، كما يتوجب كتابته بلغة البحث إضافة إلى كتابته بلغة أخرى غير لغة البحث، فإذا أعد البحث مثلا باللغة العربية اقتضى الأمر حتما إنجاز الملخص بلغة أجنبية كاللغة الإنجليزية مثلا، و يتعين أيضا أن يتبع الملخص بالكلمات المفتاحية التي لا ينبغي أن تقل عن ثلاث كلمات و لا أن تزيد على سبع.[3]

الفرع الثاني: عناصر البحث العلمي:

تتمثل عناصر البحث العلمي في: الباحث، المشرف، البحث، و تفصيلها كما يلي:

---

[1] علي مراح، مرجع سابق، ص ص155، 156.

[2] عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص106.

[3] عبد الكريم بوحفص: " دليل الطالب لإخراج البحث العلمي " ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 2006، ص61.

أولا- الباحث:

الباحث إنسان متميز بقدراته العلمية و رغبته في الوصول إلى المعرفة العلمية المتخصصة بطريقة إبداعية بواسطة الكفاءة العلمية المكتسبة عبر سنوات من الدراسة و التحصيل، و التي تؤهله إلى القدرة على جمع المعلومات و الاحتفاظ بها و توظيفها بتنظيمها تنظيما منطقيا له معناه و مدلوله في إطار ترتيب متسلسل و محكم للأفكار، و في سياق أسلوب علمي رصين بعيدا عن الخلط و الغموض والإسهاب.

و الباحث العلمي بهذه المثابة لا بد أن توفر له مستلزمات البحث ماديا و معنويا لأن البحث عملية شاقة تحتاج لجهد وتفكير و تقصي و دراسة عميقة، و تقع على عاتق الباحث نفسه للسير في تحليلها ومعالجتها، و البحث بهذا المعنى هو كما يرى البعض موهبة تمنح لبعض الناس و لا تمنح لآخرين فالبحث خلق و إبداع و قدرة خاصة تبرز أو تتألق لدى بعض الأفراد و تتضاءل أو تنعدم عند آخرين.[1]

فهناك من لديه الرغبة في البحث عن الحقيقة و الرغبة في ارتياد المكتبات و قراءة الكتب قراءة واعية مركزة، و له القدرة على تحليل ما يقرأ و نقده و الاستنتاج منه بدقة و سلامة تفكير.[2]

1/ صفات الباحث:

ينبغي أن تتوافر في الباحث صفات أخلاقية تكمل و تعزز شخصيته العلمية و البحثية و هي:

أ/ الصبر و التضحية:

البحث العلمي بقدر ما هو شرف للباحث لا يتاح للجميع بقدر ما هو مشقة لا يتحملها الجميع، خاصة في الدول النامية التي لا تهتم بالبحث العلمي و لا تعير له أدنى اهتمام، فعلى الباحث أن يضع في اعتباره منذ الوهلة الأولى أنه لن يجد طريقا معبدا أو سهلا أمامه لإنجاز بحثة بالسهولة التي يتخيلها، فالعراقيل و عوامل الإحباط أمامه من الكثرة بمكان، و من أهمها سعيه الحثيث داخل و خارج الوطن لتحصيل مصادر و مراجع بحثه، و قد يصطدم ببعض الجهات أو المؤسسات التي ترفض تقديم المساعدة

---

[1] أحمد شلبي: كيف تكتب بحثا أو رسالة " ط24، مكتبة النهضة العربية- القاهرة 1997، ص41.

[2] عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: " كتابة البحث العلمي: صياغة جديدة " ط9، مكتبة الرشد ناشرون- الرياض 2005، ص24.

اللازمة له في ذلك، مع ما يتكبده من جهود و مصاريف في التنقل للغرض ذاته، و ما يصرفه من وقت و كدّ و تعب على حساب التزاماته العائلية أو المهنية و المجتمعية، و ما يواجهه من بيروقراطية في المؤسسات الجامعية خاصة الجامعة المسجل بها بحثه، حيث من المألوف أن تماطل و تسوف في الإجراءات الإدارية أمامه منذ لحظة التسجيل و إلى غاية المناقشة، لذلك على الباحث أن يؤمن بالغاية النبيلة التي يطمح في الوصول إليها و يناضل في سبيلها بالحلم و التحمل و عدم الاستسلام والمحاولات المتكررة بالطرق السلمية لإقناع الجهات الوصية بمشروعية و وجاهة مطالبه.

و يظل الصبر مرافقا للباحث طيلة إعداد بحثه، بل هو من مستلزماته الأساسية، لأن إصدار النتائج بسرعة و دون تقصي يوقع الباحث في تناقضات بين النتائج و المقدمات، فلا بد منه كي يتمكن الباحث من تكوين الانطباع السليم حول موضوع بحثه، و تأسيس أحكام و تقديرات صحيحة.[1]

ب/ الأمانة العلمية:

و تعني إسناد الفكرة أو الرأي المدون إلى مصدره الأصلي مهما كان حجمهما، و الأمر في العلوم الإنسانية أوجب من أي مجال آخر، على اعتبار الأمانة العلمية هي شرف الباحث.[2]

من مظاهر الأمانة العلمية عودة الباحث إلى البحث الأصلي أو الكتاب الأول دون النقل عن الآخرين الذين قد ينقلون معلومات غير صحيحة، و من مقتضيات هذه الأمانة أيضا الرجوع للمصادر الأصلية كالدساتير و مختلف التشريعات من خلال الجرائد الرسمية دفعا لأي تحريف أو تغيير، و الأمر نفسه بالنسبة للمراجع القديمة و المفقودة في المكتبات، حيث يتوجب على الباحث عند الإشارة إلى آراء واردة فيها أن يورد في الهامش عبارة (مشار إليه لدى...أو مذكور لدى) ثم يذكر اسم الباحث و مؤلفه الذي نقلت عنه هذه المعلومات.[3]

---

[1] غازي عناية: " البحث العلمي: منهجية إعداد البحوث و الرسائل الجامعية (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه) " ط1، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان– الأردن 2014، ص169.

[2] عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص20.

[3] نصر سلمان، سعاد سطحي، مرجع سابق، ص20.

و من صور عدم الأمانة العلمية السطو على بحوث الغير و نتائجها دون أية إشارة إليها، و كذلك عدم التدقيق في فهم آراء الآخرين و التسرع في تأويلها و حملها على غير معناها بغية تعريضها للنقد، فعلى الباحث ألا يزايد على هذه الآراء و لا أن يبالغ في إطرائها حتى و إن كان مؤيدا لها.[1]

ج/ التواضع:

معناه عدم إفراط الباحث في الثقة بالنفس أو التفاخر بقدراته و مهاراته العلمية، و من مظاهر التواضع العلمي الابتعاد عن الغرور و عدم تحقير مواقف الغير أو السخرية منهم أو الحط من قيمتهم، لذلك على الباحث ألا يكثر من مديح آرائه و نتائج بحثه على أنها أحسن الآراء أو النتائج التي قدمت في الموضوع، لأن هذا الحكم يملكه أهل الاختصاص من المناقشين و الباحثين في ذات الموضوع.[2]

لذا ينصح الباحث بالابتعاد عن استعمال ضمير المتكلم (أنا، نحن، أرى، نرى، و قد انتهيت في هذا الموضوع إلى...) و أن يجعل أحكامه مبنية للمجهول، كما على الباحث أن يكون لطيفا و لبقا في تخير عباراته بحيث لا يشعر القارئ أنه يجهل تماما الموضوع محل البحث، فلا يقول مثلا (إن القارئ قد لا يدرك...أو أننا نعالج موضوعا لم يسبقنا إليه أحد) كما عليه ألا يبالغ في استعمال العبارات التالية: (ويرى الكاتب أو يجزم الكاتب...) و يستبدلها بعبارات: (و يبدو أنه، و يظهر مما سبق، و يتضح من ذلك...)، و إذا اضطر الكاتب في بعض مواضع بحثه إلى استعمال ضمير المتكلم فيجب أن يتم ذلك بكل تواضع و أدب.[3]

د/ القراءة و سعة الاطلاع:

إذا كان مجال الباحث مثلا العلوم القانونية فعليه أن يتناول بالقراءة أحدث المصادر و المراجع المتعلقة ببحثه و بمختلف اللغات، حيث يتعين عليه هنا أن يكون متمكنا من لغتين أجنبيتين على الأقل، كما

---

[1] نصر سلمان، سعاد سطحي، مرجع سابق، ص180.

[2] مدحت أبو النصر: " قواعد و مراحل البحث العلمي: دليل إرشادي في كتابة البحوث و إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، مجموعة النيل العربية– مصر 2004، ص ص80، 81.

[3] نصر سلمان، سعاد سطحي، مرجع سابق، ص ص171، 172.

يتعين عليه التمكن من علوم أخرى لها صلة بمجاله كأصول الفقه و علم الاجتماع و علم النفس و علوم اللغة العربية من نحو و صرف و غيرها.[1]

هـ/ الموضوعية و الحياد:

و ذلك بالتخلص من الأفكار المسبقة و عدم التأثر بالمشاعر و المواقف أو الأفكار الشخصية و من هنا جاءت الموضوعية ضدا للذاتية أو الشخصية، و عليه تناول الآراء و المواقف الأخرى بذهن متجرد ومنطق علمي محايد، فليس في البحث العلمي صديق أو عدو بقدر ما فيه من حق و حقيقة ينبغي القصد إليهما. في الوقت نفسه لا يجوز للباحث أن يطوع بحثه لإخراج نتائج ترضي جهة معينة سياسية أو دينية أو غيرها، بل عليه أن ينظر مليا في الجوانب الواقعية للمسألة المعروضة محاولا فهم حقيقتها متفحصا إياها و مقارنا بينها و بين المسائل القريبة بعيدا عن الجدل.[2]

و عليه ألا يقبل كل ما يقرأ دون تأمل و تقليب للأمر على مختلف الوجوه، و أن يتثبت من صحة ما يقرأ و يقيم الدليل و الحجة على ما يقول أو يبتدع.

و/ القدرة على الإبداع و الابتكار:

لأن المطلوب في البحوث العلمية تقديم الجديد على مستوى الحقائق و النتائج العلمية بناء على أدلة وأسس دقيقة في صورة نظريات و قوانين، فيطلب من الباحث أن يكون مبدعا و مبتكرا في اكتشاف هذه النظريات و القوانين و صياغتها تحليلا و تفسيرا و تركيبا، و تنبع القدرة على الإبداع من حب الباحث للعمل و إخلاصه له، فهو خصلة ضرورية يجب على الباحث التحلي بها كونه القوة الدافعة التي تجعله يقدم كل ما يملك في سبيل إخراج بحثه بشكل راقي و مثالي.[3]

ثانيا-المشرف:

الباحث مهما عظمت موهبته و اتسعت قدراته و مهاراته يحتاج دائما إلى موجه يرشده إلى كيفية توظيف هذه الموهبة و القدرات و كيفية الانتفاع منها.

---

[1] نصر سلمان، سعاد سطحي، مرجع سابق، ص ص165-168.

[2] موريس إنجرس، مرجع سابق، ص ص39، 40.

[3] عبد الله محمد الشريف، مرجع سابق، ص ص153، 154.

و الإشراف ليس عملا إداريا بقدر ما هو عمل أكاديمي له أصوله و قواعده، و في الجزائر لا يمكن أن يكون مشرفا على أطروحة دكتوراه إلا من كان بدرجة أستاذ أو أستاذ محاضر قسم أ على الأقل، وعموما من الأساتذة الذين لهم ممارسة طويلة و متعمقة في مجال البحث العلمي بحثا و تأليفا و إشرافا وتوجيها.

و المشرف الجدير بالإشراف حقيقة هو الذي يعمل على تجديد معلوماته بشكل مستمر والإحاطة المتواصلة بما استجد في مجال تخصصه و مجالات العلوم عموما بالقراءة و النشر و المشاركة في التظاهرات العلمية المتنوعة.

و لكن جرت العادة أن يبدأ اختيار المشرف بمبادرة من الباحث اعتمادا على عدة معايير من بينها الخبرة في التدريس و التأطير و البحث بشكل عام، و الإلمام بأصول البحث و مناهجه، فضلا عن التخصص.[1]

و صلة المشرف بالباحث صلة الوالد بولده و الصديق بصديقه، فيها الحزم و المحبة و التقدير و اللطف و الحوار المتبادل المدعوم بالتحفيز و التشجيع، و عدم تثبيط الهمة بالسخرية أو الاستهزاء مهما كان عمل الباحث ناقصا أو معيبا خاصة في بدايته، و كذا عدم فرض آراء المشرف على الباحث مهما كانت صحيحة و صائبة.

فالمشرف الذي يتمتع بالأخلاق المتأصلة و الروح العلمية العالية يكون مثالا يحتذى لطلبته و موضع ثقتهم، في المقابل تبرز واجبات الباحث نحو مشرفه و مرشده العلمي و تتلخص في ضرورة احترامه ومحبته و الامتثال لتوجيهاته و نصائحه، و إطلاعه على كل ما يعترضه من صعوبات و عراقيل في بحثه.

ومرحلة الدراسات العليا هي مرحلة محاولة اكتشاف استقلالية الطالب الباحث ببروز مميزات فكرية وعلمية خاصة به، و يعود الفضل في ذلك إلى الأستاذ المشرف الذي يعتبر مرشدا و موجها للباحث و مدربا له من دون فرض فكره و آرائه على هذا الأخير.

[1] عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص ص24-27.

ثالثا- البحث (موضوع البحث):

للبحث العلمي موضوع تدور حوله عملية التقصي و الاستعلام، و موضوع البحث الظاهرة أو المشكلة التي تحتاج إلى تفسير أو حل، و أول ما يواجه الباحث من مشكلات هو اختيار موضوع البحث و كيفية الاختيار و ضوابطه.[1]

و قد سبق الحديث عن القواعد و الضوابط التي تحكم عملية اختيار موضوع البحث، و لكن لا بأس من التأكيد و الاستزادة في هذا الصدد بالحث على الابتعاد عن:

- الموضوعات محل الخلاف و الجدل.

-الموضوعات المعقدة التي تحتاج تقنيات عالية.

- الموضوعات السطحية (المتداولة والمستهلكة).

-الموضوعات التي يصعب العثور على مادتها العلمية.

- الموضوعات المفتوحة أو الواسعة، و الموضوعات المحدودة أو الضيقة، والموضوعات الغامضة أو الملتبسة.

-الموضوعات الميدانية أو الحساسة كتلك التي تحتاج معاينات في الميدان، أو يحيطها التكتم و السرية لاصطدامها بأسرار الدولة أو بالآداب العامة لمجتمعها.[2]

و يمكن وضع مقياس للبحث أو الموضوع الذي يستحق الدراسة بطرح الأسئلة الآتية:

-هل يستحق هذا الموضوع ما يبذل فيه من جهد؟

-هل يقدم إضافة أو جديدا؟

-هل يمكن فعلا أن يكون موضوع أطروحة علمية؟

-هل في طاقة الباحث البحث فيه فعلا؟

---

[1] نصر سلمان، سعاد سطحي، مرجع سابق، ص ص23-25.

[2] مروان عبد المجيد إبراهيم، مرجع سابق، ص ص26، 27.

الفصل الثاني:

مناهج البحث العلمي

الفصل الثاني: مناهج البحث العلمي:

يعود الفضل في تأسيس علم المناهج لبعض الفلاسفة أمثال " فرنسيس بيكون" و "ديكارت" أين ظهر بشكل واضح كعلم مستقل له أسسه و مبادؤه التي عممت على أغلب ميادين البحث، ما دفع الكثير من العلماء إلى الانكباب على دراسة هذا العلم و تحليله و بيان كيفيات تطبيقه.[1]

و كلمة Methodologie من وضع الفيلسوف الألماني (كانط) الذي قسم العلم إلى قسمين: قسم يتناول شروط المعرفة الصحيحة، و قسم يحدد الشكل العام أو الطريقة التي يتكون منها أي علم، و هذا الأخير هو ما يشكل علم المناهج الذي هو فرع من المنطق يمكن أن نطبق عليه مبادئ و عمليات المنطق، ومن ثم يعد بمثابة الجنس الذي تتدرج تحته المناهج النوعية للعلوم الخاصة.[2]

و تنقسم المناهج إلى أنواع، مع ارتباط هذا التقسيم بطبيعة البحث في كل علم و أدوات هذا البحث والغاية المتوخاة منه، لهذا نجد:

-المناهج العقلية (الفلسفية): و تعتمد على إعمال العقل و الاستناد إلى التأمل.

-المنهج البديهي (الاستنباطي): يستخدم في العلوم النظرية و الرياضيات خاصة، و يستند إلى مجموعة من الحدود الأولية و التعريفات و البديهيات و المصادرات.

-المنهج الاستقرائي: و هو منهج البحث في العلوم التجريبية كالطبيعة و الكيمياء و الأحياء، كما تستخدمه بعض العلوم الإنسانية كالتاريخ و علم النفس و الاجتماع، و يهدف إلى الكشف عن اضطراد الظواهر و انطوائها تحت قوانين بعينها

والمنهج انطلاقا مما سبق و باختصار شديد هو وسيلة محددة توصل لغاية معينة، أو هو الترتيب الصائب للعمليات العقلية التي يقوم بها العقل بصدد الكشف عن الحقيقة و البرهنة عليها.[3]

---

[1] رشيد شميشم، مرجع سابق، ص127.

[2] أنور خنان : "إشكالية تطبيق مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية و الإدارية " مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 14، العدد 03- سنة 2021، ص ص510- 514.

[3] زكريا سرايش، مرجع سابق، ص41.

والمنهج لغة هو الطريق الواضح الصحيح أو السليم، و تقابل كلمة منهج في اللغة الفرنسية كلمة (Méthode) و تعني بدورها الطريق أو الطريقة، و هي مشتقة من كلمة (Méthodologie) في اللغة اليونانية و تعني المتابعة.[1]

و قد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم بلفظ " المنهاج " في قوله تعالى: " لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا " و يقصد بالمنهاج هنا الطريق المحدد الواضح لمعرفة دين الله و فهم القواعد التي قامت عليها أحكامه.[2]

أما اصطلاحا فيعرف المنهج بأنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة عدة قواعد تهيمن على سير العقل و تحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معينة.[3]

و يعرف أيضا بأنه تحليل منسق و تنظيم للمبادئ و العمليات العقلية و التجريبية التي توجه بالضرورة البحث العلمي أو ما تؤلفه بنية العلوم الخاصة.

و عليه فالمنهج هو مجموعة القواعد (و القوانين) التي تبين أوجه الخطأ و الصواب في خطوات البحث العلمي و طرق تحري الحقيقة فيه، لذلك فالعلم الذي يبحث في المناهج و يضع قواعدها و ينتقدها يسمى بعلم المناهج.[4]

و عليه فالمنهج بالمعنى المتقدم يستخدم أداة منهجية غاية في الأهمية و هي التحليل لمجموعة المبادئ والأسس التي ينطلق منها أي بحث علمي على أن يتسم هذا التحليل بصفات منطقية مثل الاتساق والضرورة، والتحليل لا يتوقف عند الإلمام بهذه المبادئ، و لكنه يبحث من بينها عن الأكثر بساطة وضرورة ويحذف المتكرر أو المشتق منها، كما يمتد إلى مجموعة العمليات العقلية و التجريبية، فنحن نجري مجموعة من عمليات الاستنباط و الاستدلال المنطقي و الرياضي على ما توفر لدينا من معطيات و نعود في إجراء ذلك إلى مجموعة من قواعد الاشتقاق ذات الطابع الرياضي (العقلي)، و نحتكم

---

[1] محمد طه بدوي: " المنهج في علم السياسة " دار الفكر الحديث– الإسكندرية 2000، ص115,

[2] سورة المائدة– الآية 48.

[3] عبد الواحد شعير، أنور فؤاد: " المنهجية في العلوم القانونية من النظرية إلى التطبيق– مطبعة النجاح– المغرب 2015، ص09.

[4] عبد الواحد شعير، أنور فؤاد، مرجع سابق، ص09.

بالإضافة إلى ذلك إلى التجريب عند الحكم على مجموعة من النتائج المشتقة بالصدق أو الكذب بشأن مدى مطابقتها للواقع التجريبي.

و المنهج يمكن أن يأخذ طابع العمومية عندما يشير إلى مجموعة من القواعد العامة التي تعمل طبقا لها كل العلوم، كما يمكن أن تكون هناك مناهج نوعية تتعدد باختلاف العلوم و البناء المنطقي لكل علم، وفي كل الحالات الهدف هو تحصيل المعرفة العلمية رصيد العلم الحقيقي.[1]

و يشير استخدام المنهج العلمي بصفة عامة إلى عمليتين رئيسيتين هما الاستقراء و الاستنباط أو التحليل و التركيب، حيث يمكن النظر إلى الاستقراء على أنه تحليل ينتقل من المشخص إلى المجزأ، من الظواهر إلى القانون العام، و من الحالات التطبيقية إلى المبدأ ذاته، كما ينظر إلى الاستنباط على أنه انتقال من البسيط إلى المركب، من المبدأ إلى تطبيقاته، من الضروري إلى العرضي، من القانون العام إلى الحالات الفردية التي تندرج تحته، و مجال استخدام المنهج الاستقرائي العلوم التجريبية، و مجال استخدام المنهج الاستنباطي الرياضيات التي تبدأ طبقا لفكرة التركيب بأفكار أساسية قليلة و بديهيات، ثم نشيد بالتدريج علما أكثر تركيبا دون استعانة بملاحظة أو تجربة. تأسيسا على هذا يمكن القول أن النسق الاستنباطي يتلاءم و الكتب المدرسية بينما المعمل هو المكان الطبيعي للعمليات الاستقرائية.

و تجدر الإشارة إلى أن أغلب العلوم تستخدم المنهج العلمي بشقيه الاستنباطي و الاستقرائي، التحليلي والتركيبي معا عند دراسة أي ظاهرة.[2]

و تظهر أهمية علم المناهج في أمرين:

الأول: تأهيل دارسي القانون و إعدادهم للمهن القانونية.

الثاني: ضمان فعالية الدراسات التطبيقية و ذلك بوضعها في إطار منهجي معين.

و تأسيسا على ما سبق سنتناول مناهج البحث العلمي الأكثر استخداما في العلوم القانونية (مبحث أوّل)، ثم مناهج البحث العلمي الأخرى المستخدمة في العلوم القانونية (مبحث ثان).

---

[1] عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص ص05-07.

[2] أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص34 و ما بعدها.

المبحث الأول: مناهج البحث العلمي الأكثر استخداما في العلوم القانونية:

تختلف مناهج البحث العلمي باختلاف الظواهر و المشاكل المدروسة، فما يصلح منها لدراسة ظاهرة معينة قد لا يصلح لدراسة ظاهرة أخرى.

و سنقتصر هنا على المناهج الأكثر اعتمادا في مجال الدراسات القانونية، أي تلك المناهج التي تستعمل بكثرة في البحوث القانونية بمختلف مستوياتها من مذكرات الليسانس إلى أطروحات الدكتوراه، و هي:

المطلب الأول: المنهج الوصفي:

يعتبر المنهج الوصفي من أبرز مناهج البحث العلمي و أقدمها، اتبعه الباحثون في وصف الشعوب والمجتمعات على اختلافها من حيث العادات و المعتقدات الدينية و التقاليد الاجتماعية، و يستعمل في العديد من مجالات العلوم سواء بشكل منفرد أو مشترك مع مناهج أخرى، و ذلك إيمانا من الباحثين بالحاجة لوصف المجتمع و المتغيرات المستمرة و إيجاد الحلول لها.[1]

الفرع الأول: مفهوم المنهج الوصفي:

من خلال المنهج الوصفي يقوم الباحث بوصف خصائص المشكلة و العوامل المؤثرة فيها لتشخيص الظاهرة و الكشف عن بعض جوانبها و تحديد سماتها و ملامحها. فكيف يمكن تعريفه؟ و ما هي خطواته؟ و مناهجه الفرعية؟

أولا- تعريف المنهج الوصفي:

يعرف المنهج الوصفي بأنه كل استقصاء ينصب على ظاهرة أو مشكلة يهدف إلى جمع المعلومات والبيانات و الحقائق ثم تصنيفها و معالجتها قصد تشخيصها و تحديد علاقتها بغيرها.[2]

لا يتوقف عمل الباحث على وصف ظاهرة معينة، بل يحاول تحليل البيانات و استخراج الاستنتاجات ذات الدلالة و المغزى بالنسبة لمشكلة البحث.

---

[1] إياد خالد الطباع: " الوجيز في أصول البحث و التأليف " وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب- دمشق 2010، ص41.

[2] نور الدين حتحوت: " منهجية البحث في العلوم السياسية " دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع- الجزائر 2018، ص69.

إن المنهج الوصفي يهتم بدراسة حاضر الظواهر و الأحداث بعكس المنهج التاريخي، و يشتمل هذا المنهج على عمليات تنبؤ بمستقبل الظواهر و الأحداث التي يدرسها، و يمر المنهج الوصفي بعدة خطوات.[1]

ثانيا- خطوات المنهج الوصفي:

-تحديد المشكلة البحثية و صياغتها.

-وضع الفرضيات المفسرة للظاهرة.

-تجميع البيانات الكافية عن المشكلة المطلوبة.

-وصف الظاهرة أو المشكلة كما هي.

-التنسيق و الربط بين البيانات المجمعة و تحليلها.

-استخلاص النتائج و تحديدها.

-وضع التوصيات المناسبة (الاقتراحات).[2]

ثالثا- المناهج الفرعية للمنهج الوصفي:

يعتمد المنهج الوصفي على مناهج فرعية تنبثق منه أهمها: منهج الدراسة المسحية، منهج دراسة الحالة.

1/ منهج الدراسة المسحية:

يتمثل هذا الأسلوب في جمع البيانات و المعلومات عن متغيرات قليلة لعدد كبير من الأفراد، و يطبق هذا الأسلوب عادة على نطاق جغرافي كبير أو صغير، و قد يكون مسحا شاملا عن طريق العينة، و في أغلب الأحيان تستعمل فيه عينات كبيرة من أجل مساعدة الباحث في الحصول على نتائج دقيقة، وبالتالي تمكينه من تعميم نتائجه على مجتمع الدراسة.

---

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص120.

[2] عصام حسن الدليمي، علي عبد الرحيم صالح: " البحث العلمي: أسسه و مناهجه " ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع- عمان، الأردن 2014، ص150.

كأن يقوم الباحث بإجراء دراسة مسحية تتعلق بالطلبة من خلال مجموعة من العناصر يمكن أن تتمثل في رغبة الطلبة في دراسة مادة معينة، و مدى تأثير ذلك على عملية التعلم أو المستوى الاقتصادي للطلبة ومدى تأثير ذلك على عملية التعلم...

و تستعمل الدراسة المسحية أدوات البحث العلمي و خاصة المقابلات و الاستفتاءات، كما أنها تختار عينة كبيرة العدد، و المثال: يمكن طرح سؤال حول إلغاء عقوبة الإعدام من التشريع الجزائري لمعرفة توجه الرأي العام الجزائري من خلال عملية سبر الآراء.[1]

يواجه هذا المنهج العديد من المعوقات منها أن استخدام هذا النوع من الأساليب تكاليفه مرتفعة، ويتطلب وقتا طويلا و جهدا كبيرا.

2/ منهج دراسة الحالة:

يعتبر منهج دراسة الحالة أحد المناهج الوصفية التي تعنى بدراسة حالة فردية واحدة أو عدد محدود من الحالات، و ذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة و ما يشبهها من ظواهر.

هذا المنهج يتميز بالعمق في دراسة وحدة معينة سواء كانت هذه الوحدة فردا أو قبيلة أو قرية أو مؤسسة اجتماعية أو مجتمعا محليا أو وطنيا، و ذلك من خلال جمع البيانات و المعطيات عن الوضع القائم المتعلق بالوحدة المدروسة و تاريخها و علاقاتها بالبيئة و تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الوحدة، غير أنه يشترط أن تكون الحالة مماثلة للمجتمع الذي يراد الحكم عليه.[2]

الفرع الثاني: دور المنهج الوصفي عموما في الدراسات القانونية:

يقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق و التعميمات مما يزيد الرصيد المعرفي المتطلب لفهم الظواهر والتنبؤ بها، و من هنا يجد المنهج الوصفي في العلوم القانونية مجاله للتطبيق من خلال إجراء المسح الاجتماعي لتطوير المنظومة القانونية مثلا، أو من خلال الدراسات المتصلة بالمؤسسات العقابية و إجراء

[1] أحمد بدر، مرجع سابق، ص289 و ما بعدها.

[2] ريما ماجد، مرجع سابق، ص ص28، 29.

التحقيقات اللازمة للكشف عن خفايا أسباب النزاعات القانونية، و كذا فيما يتعلق بمتابعة تطور و تنامي السمات الإجرامية و علاقتها بالظروف الاجتماعية و الاقتصادية.[1]

ويستخدم منهج دراسة الحالة في مجال العلوم القانونية لمعرفة الدوافع الإجرامية خاصة مع التطور المذهل للظاهرة الإجرامية و ظهور أنماط لم تكن معروفة من قبل، و هذا من أجل مواجهة هذه الظواهر المستجدة بدراسات قانونية معمقة، لأن فائدة هذه الدراسات المعمقة هو وضع تشريعات تواجه الظواهر الجديدة، وهذا بطبيعة الحال بالاشتراك مع الباحثين من مختلف التخصصات.[2]

في مجال العلوم القانونية يستعمل المنهج الوصفي أيضا في الدراسات التي تهدف إلى استطلاع الرأي العام حول مسألة أو قضية ذات طابع عام، ذلك فيما يتعلق مثلا بمدى تأثير عقوبة الإعدام على نسبة الجرائم في مجتمع ما، أو فيما يتعلق بالتعرف على أعداد المدمنين على المخدرات لتحديد عدد المؤسسات العلاجية المستعدة لاستقبالهم، حيث يتيح استعمال هذا المنهج الحصول على كافة البيانات المتعلقة بهم مثل مستويات السن و مستويات التعليم و ظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية و غيرها.[3]

المطلب الثاني: المنهج التحليلي:

تستعمل كلمة التحليل كثيرا عند الباحثين و خاصة في مجال الدراسات القانونية، و يعرف هذا المنهج في إطارها كذلك بالمنهج الاستنباطي.[4]

لهذا سيتم دراسة هذا المنهج من خلال بيان مفهومه (فرع أول) و رصد تطبيقاته في الدراسات القانونية (فرع ثان).

الفرع الأول: مفهوم المنهج التحليلي:

لبيان مفهوم المنهج التحليلي لا بد من تعريفه (أولا) و التعرض لمراحله (ثانيا) و خطواته (ثالثا) و أنواعه (رابعا).

---

[1] جابر عبد الحميد جابر، أحمد خيري ناظم: " مناهج البحث في التربية و علم النفس " دار النهضة العربية– القاهرة 2002، ص187.

[2] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص130.

[3] صلاح الدين شروخ: " منهجية البحث العلمي " دار العلوم للنشر و التوزيع– عنابة 2003، ص ص155–158.

[4] عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص16.

أولا- تعريف المنهج التحليلي:

التحليل لغة يعني التفكيك و التجزئة، أما اصطلاحا فمعناه تفكيك الكل إلى الجزء، و يقصد بهذا المنهج التفكيك العقلي للكل إلى أجزائه المكونة له و عناصره المقيّمة بشأنه مبينا طبيعة الفكر البشري الذي ينظر إلى الكل، و ممارسة التحليل يمكن الباحث من تجزئة الظاهرة و دراستها بعمق.

هذا المنهج يقوم على تقييم أو تجزئة الظواهر أو المشكلات البحثية إلى العناصر الأولية التي تكونها لتسهيل الدراسة و بلوغ الأسباب التي أدت إلى نشوئها، و يستخدم بالتزامن مع طرق علمية أخرى.[1]

ثانيا- مراحل المنهج التحليلي:

يمر المنهج التحليلي بثلاث مراحل تتمثل في:

1/ التفكيك (التفسير): و يتمثل في عرض الدراسات العلمية بشرح مستفيض و موسع، مع التماس التأويلات من خلال استرجاع العناصر الأساسية و التعرف على المسببات و العلل، بما يساعد على توضيح الظواهر.

2/ التقويم (النقد): هذا الجزء مهم في حالة وجود دراسات سابقة تشبه البحث العلمي الذي يجريه الباحث، حيث ينطلق من تقويمها و نقدها بأسلوب علمي صحيح مع توضيح نقاط الضعف و تصحيحها بالاستناد إلى أسس علمية صحيحة.

3/ التركيب (الاستنتاج): و يتمثل في تركيب المفاهيم و النتائج، و يمكن أن نطلق عليها مرحلة الاستنباط سواء تم ذلك بشكل كلي أو جزئي، و في ضوء ذلك يتم التعميم.[2]

ثالثا- خطوات المنهج التحليلي:

أيا كان المنهج العلمي المستخدم بالتزامن مع المنهج التحليلي، إلا أن هذا الأخير يستخدم كعامل مساعد في تدقيق الاستنتاجات أو الخلاصة البحثية كما يطلق عليها البعض، و يمكن أن نلخص خطوات المنهج التحليلي التي لا تنفصل عن مكونات كثير من المناهج التي يستخدمها الباحثون:

---

[1] صلاح الدين فوزي، مرجع سابق، ص ص138، 139.

[2] محمد طه بدوي: منهج البحث العلمي " المكتب العربي الحديث- القاهرة (دون تاريخ نشر)، ص09.

1/ الإجابة عن أسئلة البحث و تفسير الفرضيات:

يتطلب أي بحث علمي وضع أسئلة بحثية تبدأ بالأولويات المتعارف عليها مثل كيف؟ و متى؟ و هل؟ أو يمكن وضع فرضيات تبين العلاقة بين متغيرين، بالإضافة إلى إمكانية وضع الأسئلة و الفرضيات معا والحكم من ذلك على أهداف البحث، و التي ترتبط بالنتائج المهنية، و يساهم المنهج التحليلي في تنظيم وترتيب البيانات للإجابات عن الأسئلة أو تفسير الفرضيات.

2/ صياغة النتائج:

بعد توضيح إجابات أسئلة البحث و كذا الربط بين المتغيرات و بيان العلاقة يأتي المنهج التحليلي ليساعد في صياغة الخلاصة أو النتائج.[1]

رابعا– المناهج الفرعية للمنهج التحليلي:

لا يستخدم المنهج التحليلي بمعزل عن المناهج الأخرى، لذا نجد أنه يقترن بكثير من المناهج العلمية الأخرى، ليتفرع عنه المنهجان الآتيان:

1/ المنهج التحليلي الوصفي:

يتعلق الأمر برصد الظاهرة محل الدراسة، و من ثمة يشرع الباحث في توصيفها من خلال المعلومات والبيانات المتاحة، بعد ذلك يقوم بوضع الأسئلة أو الفرضيات ثم التعمق في الدراسة و التعرف على مسببات المشكلة و تحليل النتائج و وضع الحلول من خلال رؤية الباحث، يساعد المنهج التحليلي على بلوغ نتائج و بالتالي أسس المنهج التحليلي تكمل إجراءات المنهج الوصفي.[2]

2/ المنهج التحليلي المقارن:

يتعلق الأمر هنا باستعمال المنهج التحليلي المقارن عندما تتفاوت الدول من حيث مستوى التقدم، حيث نجد أن هناك ظواهر و إشكالات تتفاوت في حدتها بين عدة دول، هناك من يتغلب عليها بسرعة و هناك

---

[1] عبد الناصر جندلي: تقنيات و مناهج البحث في العلوم السياسية و الاجتماعية " ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر 2005، ص12.

[2] المنهج التحليلي: دراسة على موقع المدونة: https://master-théses.com

من لا يستطيع التخلص منها، و من ثم يستخدم هذا المنهج في المقارنة بين الإشكاليات في أكثر من دولة، و الاستفادة بعد ذلك من طرق العلاج التي اتبعتها الدول المتقدمة من خلال التحليلات الدقيقة.[1]

الفرع الثاني: دور المنهج التحليلي في الدراسات القانونية:

يعدّ "هارولد لازويل" أوّل من وظّف المنهج التحليلي في مجال العلوم القانونية بمناسبة دراسته للحملة الدّعائية التي قام بها الإعلام البريطاني حول مبادئ ولسن الأربعة عشر و منها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها و ذلك عام 1969، حيث استخدم هذا المنهج لدراسة و تحليل فحوى المؤتمرات الصحفية للجنرال "ديغول"، و انتهت نتيجة عمله إلى أنّ التحليل هو أنجع وسيلة لنقد و تقويم النصوص القانونية.

و بعد دراسات متلاحقة استعمل فيها المنهج التحليلي اعتبر هذا الأخير أفضل منهج لدراسة النظريات القانونية العامة مثل نظرية الالتزام، و لا يقتصر إعمال هذا المنهج على الدراسات القانونية النظرية بل يتمّ إعماله بشكل مكثف في القضاء، حيث يفيد القاضي عند فصله في النزاعات المطروحة عليه، إذ عن طريقه يفكك الدّعوى من خلال استعراض وقائعها و رصد النصوص و المبادئ القانونية الملائمة لها، ليقوم بتطبيقها عليها تمهيدا لإصدار حكمه بشأن الدّعوى.[2]

المطلب الثالث : المنهج المقارن:

يقوم هذا المنهج على معرفة كيف و لماذا تحدث الظواهر من خلال مقارنتها مع بعضها لتحديد أوجه الشبه و الاختلاف، و هذا للتعرف على العوامل المسببة لحادث أو ظاهرة معينة و الظروف المصاحبة لذلك، و الكشف عن الروابط و العلاقات بين الظواهر.[3]

و يشترط لتطبيق المنهج المقارن أن تكون الظواهر و الأنظمة المقارنة متجانسة، أي لا يجب أن تجري المقارنة بين شيئين متناقضين، كما يجب عزل المتغيرات، و عليه يقتضي الأمر:

-التعرض لمفهوم المنهج المقارن (فرع أول)

- دوره في الدراسات القانونية (فرع ثان).

---

[1] أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص37.

[2] جابر جاد نصار، مرجع سابق، ص39.

[3] مناهج العلوم الاجتماعية و القانونية، مرجع سابق، ص22.

الفرع الأول: مفهوم المنهج المقارن:

المنهج المقارن هو منهج تجريبي غير مباشر حسب عالم الاجتماع " إميل دوركايم" و المقارنة هي المعوض الأساسي و الرئيسي للتجريب المباشر، و هذا ما يعتبر من خصائص العلوم الإنسانية والاجتماعية.[1]

لذلك لا بد من تعريفه (أولا) و بيان خطواته (ثانيا).

أولا- تعريف المنهج المقارن:

يعرف "جون ستيروارت مل" المنهج المقارن بقوله: " إن المنهج المقارن الحقيقي يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف، و لكنهما يختلفان في عنصر واحد، حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف.[2]

ثانيا- خطوات المنهج المقارن:

يتبع الباحث في مجال الدراسات المقارنة بعض الخطوات هي:

-تحديد الظواهر المتجانسة (المتماثلة) و ليس الظواهر المتناقضة.

-القيام بجميع المعلومات بواسطة استخدام بعض أدوات البحث العلمي.

-القيام بعملية التحليل و التصنيف للمعلومات و مقارنتها.[3]

الفرع الثاني: دور المنهج المقارن في الدراسات القانونية:

يستخدم المنهج المقارن في الدراسات الاجتماعية عموما بما فيها القانون، كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنظيرتها في مجتمع آخر أو مقارنتها في بعض المجالات الاقتصادية و السياسية و القانونية و غيرها، أو

---

[1] محمد در: " أهم مناهج و عينات و أدوات البحث العلمي " مجلة الحكمة للدراسات التربوية و النفسية " مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع- الجزائر، العدد 09- سنة 2017، ص313.

[2] عبد الحليم بن مشري: " توظيف المنهج المقارن في الدراسات القانونية " مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع- ديسمبر 2018، ص ص40، 41.

[3] المرجع نفسه، ص ص61-72.

مقارنة نظام قانوني (النظام اللاتيني مثلا) بنظام قانوني آخر (النظام الأنجلو سكسوني أو الإسلامي مثلا).[1]

بل يستخدم في جميع مستويات البحث العلمي في إطار هذه الدراسات سواء تعلق الأمر بالوصف مثل ملاحظة عناصر التشابه و الاختلاف بين الأنظمة الاجتماعية كمؤسستي الزواج و الطلاق في المجتمعات العربية و المجتمعات الغربية، و كذا الأنظمة الثقافية كالمعتقدات الدينية بين مجتمع و آخر، فضلا عن أنماط المشاركة السياسية مثلا بين مجتمع و آخر (التقليدية و غير التقليدية).[2]

وتكاد الدراسات القانونية لا تخلو من المقارنة، ذلك لأن النظام القانوني لا يمكن اكتشاف ما يكتنفه من نقص أو فراغ أو عدم انسجام إلا بمقارنته بنظم قانونية لدول أخرى، و تكاد تكون كل الرسائل الجامعية في العلوم القانونية دراسات مقارنة خاصة بين القانون الجزائري و نظيريه المصري و الفرنسي، و كثير من الانتقادات التي وجهت للمشرع الجزائري كانت بسبب مقارنة القانون الجزائري بغيره من القوانين، والتعديلات التي قام بها المشرع الجزائري لبعض القوانين كانت تحت تأثير هذه الانتقادات، و المقارنة بين القوانين الثلاثة المذكورة محبذة (الجزائري، المصري، الفرنسي) بسبب التجانس القائم بينها كونها تنتمي إلى نظام قانوني واحد هو النظام اللاتيني.[3]

كما تشمل المقارنة أيضا دراسة السلوك الإنساني من منظور قانوني، كمقارنة معدلات الجريمة في مختلف الدول و تحديد الأسباب التي تؤثر في زيادة أو نقص هذه المعدلات.

تجدر الإشارة إلى أهمية استعمال المنهج المقارن في الدراسات القانونية، ذلك أن العديد من الدول تداركت العديد من النقائص و الثغرات على مستوى تشريعاتها الوطنية من خلال مختلف الانتقادات الموجهة لها نتيجة مقارنتها بتشريعات دول أخرى هي أكثر تطورا منها.[4]

---

[1] إبراهيم أبراش : " المنهج العلمي و تطبيقاته في العلوم الاجتماعية " دار الشروق، عمان– الأردن 2008، ص ص180–182.

[2] مادلين غرافيتز: " مناهج العلوم الاجتماعية " ترجمة (سام عمار)(دون ذكر دار النشر) دمشق 1993، ص99.

[3] رشيد شميشم، مرجع سابق، ص182.

[4] خالد حامد: " منهج البحث العلمي " ط1، دار بجاية– الجزائر 2003، ص35.

المطلب الرابع: منهج تحليل المحتوى:

يعدّ منهج تحليل المحتوى من أكثر المناهج استعمالا في مجال الدراسات القانونية، و قد عرّفه "بيزلي" بأنه: " إحدى أطوار تجهيز المعلومات، إذ يتحول فيه محتوى الاتصال إلى بيانات يمكن تلخيصها ومقارنتها، و ذلك من خلال التطبيق الموضوعي و النسقي لقواعد التصنيف الفئوي."[1]

كما يمكن تعريفه كذلك بأنه " رد محتوى الشيء أو الفكرة أو الخطاب المحلل إلى عناصره الأولية البسيطة بمعنى أنها تخالف المركب المحلل في خصائصه."[2]

من أهداف منهج تحليل المحتوى: التعرف على التراكيب الداخلية المكونة للمادة المحللة، و التأكد من انتماء هذه المادة أو الفكرة إلى أصل ما، أو التأكد من مطابقة الموضوع المدروس لأحد التراكيب المعروفة سابقا، و كذا الكشف عن طرق و أساليب لتركيب مواد أخرى يحتاجها الإنسان.[3]

تتبني خطوات الباحث في تحليل الرسالة الاتصالية على ثلاثة مرتكزات:

-خصائص النص.

-المقدمات والظروف السابقة له.

-الأثر المتوقع له.

و هذا يعني أن تحليل المحتوى يمكن اعتباره منهجا لاختبار الفروض و ليس مجرد أداة لتجميع البيانات.[4]

فيما تتمثل خطوات منهج تحليل المحتوى في الآتي:

-اختيار موضوع البحث أو العينة أو الوثيقة المراد تحليل مضمونها أو محتواها.

-تحديد نوعية موضوع التحليل، و كذا إشكاليته و فروضه و أهدافه.

---

[1] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص192.

[2] المرجع نفسه، ص192.

[3] صلاح الدين شروخ: " منهجية البحث العلمي " مرجع سابق، ص161,

[4] إياد خالد الطباع، مرجع سابق، ص40.

-تأمين الوسائل و الأدوات اللازمة لتحليل المحتوى المطلوب.

-استخلاص النتائج و مقارنتها بنتائج تحليل دراسات سابقة.

-كتابة تقرير البحث وفق المنهجية العلمية المتبعة في ذلك.[1]

ينصرف منهج تحليل المحتوى في العلوم القانونية أساسا إلى منهجين فرعيين هما: منهج التعليق على النصوص القانونية والآراء الفقهية (فرع أول)، و منهج التعليق على الأحكام و القرارات القضائية (فرع ثان).

الفرع الأول: منهج التعليق على النصوص القانونية و الآراء الفقهية

النص القانوني أو الرأي الفقهي هو مجموعة أفكار تتصل بمسألة قانونية معينة يتم عرضها على الطالب لمناقشتها، و الهدف من ذلك هو تدريبه على اكتساب الفكر القانوني تحليلا و تركيبا و إبعاده عن المناقشة الكلاسيكية الاجترارية، باعتبارها مناقشة تتم عن طريق التحليل النظري لتلك المسائل و بأسلوب إنشائي حر لا يسمح له إلا بإعادة سرد ما حفظه من معلومات سردا آليا لا يحقق أي هدف.[2]

و بذلك فالتعليق على نص قانوني أو رأي فقهي هو محاولة لتوضيح و تفسير هذا النص أو الرأي بقدر من الحرية و بأسلوب علمي شخصي إلى درجة ما، بالبحث في مضامينه و عناصره للوصول إلى صياغة فكرة تأليفية أو تركيبية عن المسألة التي يعالجها ذلك النص أو الرأي.[3]

و عليه يحقق التعليق على نص قانوني أو رأي فقهي هدفين:

الأول: هو تحديد إطار المناقشة و حدودها، حيث يتقيد الطالب بالأفكار الواردة في النص أو المقتطف الفقهي و الأفكار المرتبطة به دون غيرها حتى و لو تعلقت بشكل أو بآخر بنفس المسألة القانونية التي عالجها النص القانوني أو الفقهي، و هذا لتجنب الخروج عن الموضوع و إعادة سرد المعلومات المتلقاة أو المحفوظة آليا.

---

[1] صلاح الدين شروخ: " منهجية البحث العلمي " مرجع سابق، ص163.

[2] زكية غناي: " منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني " ط2، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 2005، ص73.

[3] صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص ص73، 74.

الثاني: و يتمثل في فتح المجال أمام الطالب لإعطاء وجهة نظره حول النص القانوني أو الفقهي تأييدا أو معارضة مع تبرير موقفه الشخصي في الحالتين، بهدف استظهار استيعابه الجيد للمعلومات و قدرته على توظيفها و بناء الفكر القانوني لديه.[1]

و يطبق منهج التعليق على نص قانوني أو فقهي وفق منهجية محكمة تلعب دورا كبيرا في تنظيم عمل الطالب و تنسيقه عبر مرحلتين:

مرحلة تحضيرية: و فيها يقوم الطالب بتحليل النص القانوني أو الفقهي تحليلا شكليا و موضوعيا.

مرحلة تحريرية: و فيها يعمد الطالب إلى مناقشة المسألة القانونية التي أثارها النص القانوني بواسطة خطة مؤلفة من مقدمة و متن و خاتمة.

و تفصيل ذلك كما يلي:

أولا- المرحلة التحضيرية:

يقوم الطالب هنا بالتحليل الشكلي ثم التحليل الموضوعي للنص من أجل فهمه جيدا و وضعه في سياقه الصحيح تمهيدا لمناقشته.[2]

1/ التحليل الشكلي:

يتطلب التحليل الشكلي دراسة النص من حيث شكله أو هيكله العام، إذ يتعين على الطالب بعد قراءة أولية له أن يستخرج العناصر الآتية:

أ/ تركيز النص:

أي تحليل النص قصد تثبيته و ربطه بمصدره ببيان ما يلي من العناصر:

[1] زكية غناي، مرجع سابق، ص ص73، 74.

[2] علي مراح، مرجع سابق، ص177.

✓ **طبيعة النص:**

أول ما يلاحظه الطالب على النص هو طبيعته من حيث كونه مادة من مواد قانون معين أم فقرة أو فقرات مستلة من مرجع فقهي معين، إذ بعد قراءته يرده الطالب إلى مصدره و ما إذا كان نصا قانونيا أو موقفا فقهيا.[1]

✓ **موقع النص:**

يقصد بموقع النص موضعه من المرجع الذي أخذ منه، حيث يتعين على الطالب أن يبحث من أين أخذ النص بالتحديد، فيذكر مصدره الشكلي بطريقة منتظمة و مرتبة تبعا لطبيعته، فإذا كان النص قانونيا يشير الطالب إلى القانون الذي ورد فيه مرتبا العناوين التي جاء تحتها، و إذا كان موقفا أو رأيا فقهيا يشير إلى المرجع الذي أخذ منه ببيان اسم و لقب المؤلف، و عنوان المرجع، و الجزء إن وجد، و رقم الطبعة إن وجد، و دار النشر، و مكان النشر، ثم تاريخه، و أخيرا رقم الصفحة.[2]

✓ **المصدر المادي للنص:**

يقصد به تأصيل النص من حيث كونه نصا تشريعيا أو مبدأ فقهيا، لإبراز مصدر تأثر المشرع أو الفقيه في هذا الصدد.

فإذا كان نصا تشريعيا في القانون الجزائري المستلهم من القانونين المصري و الفرنسي يذكر الطالب نص المادة محل التعليق و النص المقابل لها في كل من القانونين المصري و الفرنسي، وإذا كان رأيا فقهيا فشخصية المؤلف إذا كان معروفا تدل على المذهب الذي ينتمي إليه و النظرية والمبدأ اللذين يعتنقهما.[3]

ب/ بنية النص:

في إطار بنية النص يتم تحليله من عدة جوانب:

---

[1] صالح طاليس: " المنهجية في دراسة القانون " ط1، منشورات زين الحقوقية– بيروت 2010، ص289.

[2] حلمي محمد الحجار: " المنهجية في القانون " (دون ذكر دار النشر) القاهرة 2003، ص433.

[3] زكية غناي، مرجع سابق، ص77.

✓ **البنية الطوبوغرافية (البناء المطبعي):**

في تجلية هذه البنية يحدد الطالب ما إذا كان النص قد ورد في فقرة واحدة أو في عدة فقرات، و يترتب على هذا التحديد نتائج هامة لا بد منها في معالجة النص خاصة فيما يتعلق بوضع خطة التعليق عليه واستخراج الأفكار الأساسية و الفرعية منه، فالمسلم به أن النص الذي يرد في فقرة واحدة يعبر غالبا عن فكرة واحدة، و المسلم به أيضا في الوقت نفسه أن المشرع عندما يضع النص في فقرتين أو أكثر فغالبا ما يريد تكريس القاعدة في الفقرة الأولى و الاستثناءات عليها و حدودها في الفقرة أو الفقرات الموالية.

في ذات السياق قد تكون الفقرة الأولى بيانا أو تعدادا للشروط التي تفترضها الفقرة الأولى أي ضوابط أو مستلزمات تطبيق القاعدة.[1]

✓ **البنية المنطقية:**

تتحدد البنية المنطقية للنص من خلال الخصائص التي تميزه، إذ أن القاعدة القانونية غالبا ما تكون آمرة و هي الخاصية التي ينفرد بها النص القانوني عن سائر النصوص الأدبية أو الفلسفية التي تفتح بذلك مجالا للجدل و النقاش و إقحام الآراء و القناعات و المعتقدات الشخصية.

✓ **البنية اللغوية:**

يتم تفكيك البنية اللغوية للنص بالوقوف على الألفاظ المستخدمة في النص لتقييم مدى توافقها مع السياق الذي وردت فيه و مدى انسجامها و تجانسها معه، و كذا دلالاتها اللغوية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن اللغة القانونية هي لغة ذات خصوصية من حيث الدقة و الوضوح الذين يقودان إلى معنى واحد و محدد دون أية تأويلات أخرى محتملة، و عليه تتحدد البنية اللغوية للنص بالإشارة إلى المصطلحات و العبارات التي تشكل أهمية خاصة لفهمه.[2]

[1] عكاشة محمد عبد العال، سامي منصور: " المنهجية القانونية " منشورات الحلبي الحقوقية– بيروت 2009، ص ص72–74.

[2] رشيد شميشم، مرجع سابق، ص ص186، 187.

2/ التحليل الموضوعي:

في إطار التحليل الموضوعي يتم تحليل النص بالنظر إلى مضمونه أو محتواه بالتركيز على القاعدة أو المسألة القانونية التي بني عليها، و لا يتأتى ذلك إلا بقراءة النص ذاته قراءة متكررة و متمعنة لاستنباط مدلول و خلفية كل كلمة جاءت فيه بالربط بينها و بين ما سبقها و تلاها من كلمات، و تحليل كل فقرة من فقراته.[1]

أ/ شرح المصطلحات:

من هذه الزاوية يشير الطالب إلى أهم المصطلحات القانونية التي تضمنها النص و محاولة شرحها بإيجاز، رفعا للغموض و تجنبا للخلط بين المصطلحات المتشابهة أو المتقاربة خاصة تلك التي شاع استعمالها في غير معناها بين القانونيين، فباتت خطأ متداولا في الوسط القانوني يصعب تصويبه، كما أن الفهم السليم للمصطلحات المستعملة في النص هو الذي يفضي إلى التحديد الصحيح للمسألة القانونية محل التعليق و عدم الخروج عن مقتضياتها.[2]

ب/ استخراج الفكرة العامة:

الفكرة العامة لأي نص هي المعنى الإجمالي له أو مقصوده العام، و يمكن استخراجها من النص القانوني أو الفقهي بسهولة بعد قراءته بتمعن و فهمه جيدا، ليتبين للطالب بعد ذلك جوهر المسألة القانونية التي يتناولها، و بهذا يرسم الطالب معالم و حدود المسألة محل التعليق و لا يتجاوزها.[3]

ج/ استخراج الأفكار الأساسية:

بعد التوصل إلى الفكرة العامة للنص يعمد الطالب إلى تقسيمه لفقرات على أساس منطقي بحيث تنطوي كل فقرة على فكرة مستقلة عن الفكرة التي تنطوي عليها الفقرة أو الفقرات الأخرى، ليقوم بعدها بوضع عنوان لكل فقرة تمهيدا لوضع خطة مناسبة للتعليق.[4]

---

[1] صالح طاليس، مرجع سابق، ص290.

[2] JANIN(Patrick) : « Méthodologie de droit administratif » Ellipses édition, Paris 2007, p76,77.

[3] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص199.

[4] آكلي تومي، مرجع سابق، ص234.

ثانيا– المرحلة التحريرية:

في هذه المرحلة يسعى الطالب لوضع خطة ملائمة للنص للشروع في التعليق على المسألة القانونية التي تضمنها.[1]

1/ الخطة:

بعد أن يكون الطالب قد فرغ من تحديد معالم و حدود المسألة القانونية محل التعليق من النص المعروض عليه، ينبغي عليه تمييز الأفكار الأساسية للنص عن تلك الثانوية و استبعاد كل ما لا علاقة له منها بالمسألة المدروسة، ثم ترتيب هذه الأفكار تمهيدا لوضع خطة مناقشة مناسبة، على اعتبار أن خطة التعليق على نص قانوني أو فقهي لا يمكن وضعها إلا بعد هذه العملية الضرورية و النابعة من النص ذاته، فيجري تقسيم الخطة على ضوء ذلك إلى محاور أو مباحث يتضمن كل محور أو مبحث إشكالية فرعية من إشكاليات النص، بعد تأكد الطالب من موافقة الخطة لموضوع النص و شمولها له مع عدم إغفال أية فكرة منه، مع الحرص على توازن الخطة و تسلسلها و عدم تكرار عناوينها.[2]

2/ التعليق و المناقشة:

يتم التعليق على النص و مناقشته بتفصيل عناوين أو أجزاء الخطة وفق مقدمة و متن و خاتمة.

أ/ المقدمة:

و فيها ينطلق الطالب في تحليل المسألة القانونية التي تضمنها النص بشكل موجز و مركز أخذا بعين الاعتبار الإطار العام الذي ورد فيه النص و بيان أهمية الموضوع من خلال بيان أهمية المسألة المدروسة، و الإشكالية التي يثيرها النص، و أخيرا الإعلان عن خطة التعليق المعدة للإجابة عن الإشكالية المطروحة.[3]

[1] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص200.

[2] رشيد شميشم، مرجع سابق، ص188.

[3] المرجع نفسه، ص188.

ب/ متن الموضوع:

يشمل متن الموضوع تفصيل عناوين الخطة استعراضا و شرحا و تعقيبا في سياق مناقشة النص والتعليق عليه من خلال المعلومات المحصلة من المحاضرة أو المراجع أو بناء على ثقافة الطالب القانونية، وعليه التقيد في كل ذلك بالموضوع و عدم الخروج عنه عبر الالتزام بأفكار النص شرحا و نقدا و إبداء لوجهة نظره بشأن محوره، و هي المسألة القانونية المدروسة مع التبرير و التأسيس.[1]

ج/ الخاتمة:

يحاول الطالب في خاتمة التعليق على نص قانوني أو رأي فقهي تلخيص جوهر المسألة القانونية التي أثارها النص أو الرأي بإيجاز، و إيراد أهم النتائج التي توصل إليها من التحليل و التي تعكس موقفه أو موقف المشرع أو الفقيه مع اقتراح البديل إن كان له موقف مخالف لهما، و سوق المقترحات التي يراها ضرورية لمراجعة أو تعديل أو إلغاء النص القانوني بالنظر إلى صياغته أو مضمون أحكامه.[2]

الفرع الثاني: منهج التعليق على حكم أو قرار قضائي:

إن المقصود بالتعليق على قرار قضائي هو معالجة أي قرار صادر عن هيئة قضائية، سواء في إطار القانون الخاص أو في إطار القانون العام، و يعتبر هذا المنهج من المناهج الفرعية التي تتفرع عن المنهج الاستدلالي الذي ينطلق دائما من مقدمات ثابتة ليرتب عنها نتائج عن طريق القياس و التركيب والتجريب العقلي و البرهان الرياضي.

و التعليق هو الفحص الانتقادي لمضمون و شكل الحكم أو القرار و يسمى بالفرنسية (Le Commentaire de décision Analyse du texte).[3]

يمثل الحكم القضائي المخطوطة التي يصوغها القاضي و يصدرها، فالأصل فيها النزاع المطروح عليه، و هو يقتصر على عملية ذهنية معقدة مر بها القاضي قبل و أثناء إنشاء الحكم، و يخضع الحكم في

[1] علي مراح، مرجع سابق، ص158.

[2] زكية غناي، مرجع سابق، ص ص83-85.

[3] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص ص205، 206.

إنشائه إلى قواعد أصولية محضة، تفرض على القاضي أن يراعي بعض القواعد الشكلية و الأساسية، ويستعمل بعض العبارات التقنية في فهم القرار القضائي.[1]

و من أجل تذليل تلك الصعوبات لا بد من الإحاطة بمضمون الحكم حتى يعرف الطالب كيف يقرأه قراءة واعية و مفيدة تمكنه من وضع التعاليق.

أولا- تعريف التعليق على حكم أو قرار قضائي

إن التعليق على الحكم أو القرار القضائي هو معالجة العناصر و الأجزاء المختلفة للحكم أو للقرار موضوع التعليق في الشكل والموضوع، و وفق منهجية مرسومة مسبقا لحالات التعليق، فلا يترك من القرار ناحية عالجها إلا ويقتضي التعرض لها.[2]

إن التعليق الصحيح هو الذي يرتكز فيه الطالب على وقائع الدعوى و المسألة القانونية التي تثيرها تلك الوقائع و الحل القانوني الذي أعطته المحكمة لها، ولكي يعطي تعليقا سليما يجب أن يكون الشخص الذي يعلق على القرار ملما بالنصوص القانونية التي تحكم النزاع، و من ثم بالفقه قديمه و حديثه الذي تعرض للمسألة المطروحة، و كذلك للاجتهاد الذي تناول هذه المسألة.

ثانيا- مراحل التعليق على حكم أو قرار قضائي:

لا بد من قراءة القرار بكامله بوقائعه الأساسية التي اعتبرها الحكم أو القرار مؤثرة، و بذلك يتطلب التعليق على حكم أو قرار قضائي المرور بمرحلتين: المرحلة التحضيرية، و المرحلة التحريرية.

1/ المرحلة التحضيرية:

في هذه المرحلة يستخرج الطالب أو الباحث من القرار قائمة من العناصر يقصد منها إبراز جوهر عمل القاضي وصولا إلى الحكم.[3]

---

[1] نبيل إسماعيل عمر: " الحكم القضائي: دراسة لبعض الجوانب الفنية للحكم القضائي " دار الجامعة الجديدة- الإسكندرية 2007، ص07.

[2] علي مراح، مرجع سابق، ص162.

[3] ياسين جبيري: " المنهجية العلمية في العلوم القانونية و الإدارية " ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع- عمان، الأردن 2017، ص233.

و تحتوي هذه القائمة على:

أ/ الوقائع:

و هي كل الأحداث التي أدت إلى نشوء النزاع و أدت إلى رفع الدعوى نتيجة المساس بحق لشخص اكتسبه بموجب نص قانوني، إذ يقتضي الأمر ترتيبا على ذلك المطالبة برفع الاعتداء الواقع عليه.[1]

و في إطار استخراج الوقائع على الطالب مراعاة ما يلي:

- ✓ **التركيز على الوقائع الحاسمة في حل النزاع:**

معيار الأهمية هنا يتمثل في كونها هي الوقائع التي أدت إلى إثارة النزاع و تحريك الدعوى، و لذا وجب على الطالب اعتمادها هي بالذات دون غيرها للوقوف على السند القانوني المناسب لها في ضوء الحل المحتمل بشأنها من قبل القاضي الذي سيصدر الحكم أو القرار في النزاع الماثل أمامه.[2]

مثلا كأن يذكر في حيثيات الحكم أو القرار أنه تم إبرام عقد بيع شاحنة بين إسحاق و محمد، و اتضح بعد دفع الشطر المتفق عليه من ثمنها بين الطرفين أن محركها به عطب لم يتم ذكره للمشتري الذي ثار لهذا السبب و قام بضرب البائع، فهنا إذا كان الحكم أو القرار يعالج موضوع المسؤولية العقدية المترتبة عن عيب التدليس فلا وجه لذكر واقعة الضرب ضمن الوقائع.

- ✓ **استخراج الوقائع تبعا لتسلسلها الزمني و حسب وقوعها مع ترتيبها في نقاط:**

في هذا الصدد يتم استعراض العناصر الواقعية بشكل يراعى فيه ترابطها و تتابعها الزمني بالنظر إلى وقت حدوثها، كل ذلك بأسلوب خاص هو أسلوب المعلق لا المردد أو المجتزء لمقاطع من الحكم أو القرار حرفيا.[3]

للتدليل على ذلك نضرب المثال الآتي:

---

[1] عمار بوضياف: " المرجع في كتابة البحوث القانونية " ط3، جسور للنشر و التوزيع– الجزائر 2018، 59.

[2]. علي مراح، مرجع سابق، ص164.

[3] حلمي محمد الحجار، مرجع سابق، ص401.

كأن يذكر في الحكم أو القرار أن إسحاقا أصدر إيجابا لمحمد في شهر جانفي 2022، و في شهر ماي من نفس السنة أصدر إيجابا آخر لوحيد، و اتضح بعدها أن محمدا قد أصدر قبولا لإسحاق في شهر مارس من نفس السنة، فتبعا لذلك ترتب الوقائع كما يلي:

1/ إسحاق أصدر إيجابا لمحمد في شهر جانفي 2022.

2/ محمد أصدر قبولا لإسحاق في شهر مارس 2022.

3/ إسحاق أصدر إيجابا آخر لوحيد في شهر ماي 2022.

- ✓ **تفادي افتراض وقائع لم تذكر في الحكم أو القرار:**

ينبغي على المعلق في هذا المقام أن يحصر تعليقه في العناصر الواقعية المعروضة على المحكمة والمذكورة في الحكم أو القرار محل التعليق، و لا يتكهن أو يفترض أو يضيف عناصر أخرى بهدف التفسير أو ملأ الثغرات.[1]

فإذا ذكر في الحكم أو القرار مثلا أن إسحاقا قد باع عقارا بموجب عقد عرفي لمحمد الذي دفع قسطا من ثمنه، و وقع بينهما فيما بعد نزاع بشأن صحة العقد الذي لم يفرغ في شكل رسمي، فلا يجوز في هذه الحالة أن يفترض المعلق بأن النزاع قد نشب بسبب عدم استيفاء اسحاق للثمن المتبقي إذا لم تذكر هذه الواقعة فعلا في الحكم أو القرار.

- ✓ **تكييف كل الوقائع تكييفا قانونيا صحيحا:**

التكييف السليم للوقائع يقود إلى تحليل سليم بالضرورة، و بالنتيجة يفضي إلى حل قانوني صحيح.[2]

و المثال على ذلك:

ثار نزاع حول بطلان عقد إيجار سكن بسبب استخدام المستأجر له في الدعارة، فيكون العقد هنا باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته النظام العام و الآداب العامة، و بذلك فالبطلان كان لعدم صحة السبب و ليس محل العقد.

---

[1] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص210.

[2] علي مراح، مرجع سابق، ص165.

ب/ الإجراءات:

هي المراحل القضائية التي يمر بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور الحكم أو القرار القضائي، و تتركز عملية التعليق هنا على عرض موجز و دقيق لهذه المراحل ببيانها من لحظة تحريك الدعوى أمام المحكمة و حتى صدور الحكم أو القرار محل التعليق، و هكذا تشمل كل مرحلة استعراض الأسباب الواقعية و القانونية و طلبات و دفوع الخصوم، ثم الحل القانوني الذي أعطي للنزاع.[1]

كل ذلك مع مراعاة الطالب –في استخراج هذه المراحل– ما يلي:

- ✓ **تحديد الجهة القضائية التي رفع أمامها النزاع:**

حيث يوضح الطالب ما إذا كانت الدعوى قد رفعت أمام المحكمة أو أمام المجلس القضائي أو المحكمة العليا، و إذا رفعت أمام جهة من الجهات المذكورة فأمام أي غرفة أو قسم منها على وجه التحديد.[2]

- ✓ **بيان كل إجراء من إجراءات الدعوى و ما يتعلق به:**

و يركز الطالب هنا على طرفي الدعوى و نوع العريضة التي قدمها المتقاضي و الجهة القضائية التي مثل أمامها و ماذا طلب و ما الدفع المقدم من الطرف الآخر؟

كما يشير إلى نوع المحرر الصادر عن القضاء، و ما إذا كان حكما أو قرارا و مضمونه و الجهة التي أصدرته.[3]

- ✓ **عدم افتراض أو إضافة إجراء خارج نطاق الدعوى:**

و يعني ذلك تقيد الطالب بالإجراءات الواردة في الدعوى و عدم استنتاج إجراءات مكملة لها لم تذكر في الحكم حتى و لو كانت منطقية، و ذلك كأن يفترض مثلا أن أحد طرفي النزاع قد طعن أو سيطعن في الحكم بالنقض أمام المحكمة العليا.

---

[1] حلمي محمد الحجار، مرجع سابق، ص402.

[2] زكية غناي، مرجع سابق، ص23.

[3] إدريس فاضلي، مرجع سابق، ص258.

ج/ الادعاءات:

هي مزاعم و طلبات طرفي أو أطراف النزاع و الأساس القانوني الذي استندوا إليه في المطالبة بحقوقهم، و أخذا بعين الاعتبار أن ادعاءات الخصوم تكون متضاربة و متقابلة، فإن هذا التضارب هو الذي يطرح المشكل القانوني، بحيث يتعين على القاضي إيجاد الحل القانوني له حسما للنزاع.[1]

و في استخراج الادعاءات على الطالب مراعاة ما يلي:

- ✓ **ذكر الادعاءات مع شرح كل الحجج و الأسانيد القانونية التي اعتمد عليها كل طرف:**

ذلك أنه لا يكفي أن يقول الطالب مثلا: يدعي الطرف (أ) مخالفة و سوء تطبيق القانون، بل يتوجب عليه ذكر النص القانوني الذي أساء القاضي تطبيقه، لأن النص يلعب دورا كبيرا في استنباط المسألة القانونية محل التعليق، ثم يشرح بشكل موجز حجة المدعي و يبين الدليل على صحة ادعائه.

مثال يدعي(أ) سوء تطبيق القاضي لنص المادة 134 من القانون المدني، حيث اعتبره القاضي مسؤولا عن الضرر الذي تسبب فيه ابنه، في حين أن المتسبب الحقيقي في الضرر و المسؤول عنه هو مدير المدرسة، لأن الضرر وقع أثناء تواجد الابن في المدرسة.

- ✓ **ذكر الادعاءات على نسق مرتب:**

فإذا كان القرار مثلا صادرا عن المجلس القضائي، يتعين على الطالب أن يذكر أولا ادعاءات المستأنف، ثم ادعاءات المستأنف ضده في شكل نقاط، بحيث يورد ادعاءات كل طرف على حدة مع تفادي النقل الحرفي لحيثيات القرار و الاعتماد في ذلك على أسلوبه الخاص و بإيجاز.[2]

د/ المشكل القانوني:

هو ذلك التساؤل الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند فصله في النزاع و بعد سماعه لادعاءات الخصوم، حيث تشكل الادعاءات لتضاربها في ذهن القاضي مشكلا قانونيا وجب عليه حله ببيانه بعد حيثيات

[1] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص210.

[2] زكية غناي، مرجع سابق، ص ص23-25.

الحكم أو القرار و قبل منطوقه، إذ يضع الطالب نفسه مكان القاضي ليتوصل إلى استخراج المشكل القانوني على ضوء الادعاءات المتبادلة. [1]

و عليه في ذلك مراعاة ما يلي:

- ✓ **طرح المشكل القانوني في شكل سؤال:**

كأن تكون الصياغة مثلا: هل العقد المبرم بين إسحاق و محمد يقتضي إجراؤه في شكل رسمي؟ و عليه فهل هذا العقد باطل؟ و ما هي الآثار القانونية المترتبة عن ذلك؟

- ✓ **صياغة المشكل القانوني صياغة قانونية:**

بما أن طالب الحقوق هو رجل قانون فعليه استخدام الأسلوب القانوني في صياغة الأسئلة التي تتبادر إلى ذهنه، فبدلا من السؤال العام التالي: هل لإسحاق الحق في بيع عقار لمحمد بعقد عرفي؟ له أن يتساءل: هل الرسمية ركن لانعقاد البيع في العقارات؟

- ✓ **طرح المشكل القانوني بدقة:**

تشخيص المشكل القانوني لا بد أن يتم بمنتهى الدقة و الوضوح، و يعني ذلك ضرورة احتواء الطرح على كل ما يتصل بالنزاع من عناصر أساسية، فبدلا من الطرح العام التالي: من المسؤول عن الضرر الذي سببه الطفل (أ) للطفل (ب)؟ هل هو الأب أم المدير؟ يطرح المشكل وفق صياغة قانونية دقيقة فيقول: هل يسأل الأب عن الضرر الذي ألحقه طفله(أ) بالطفل (ب) بصفته متوليا للرقابة عليه كونه قاصرا؟ أم يسأل المدير باعتبار الطفل (أ) كان متواجدا بالمدرسة أثناء وقوع الضرر بحكم أن الرقابة آلت إليه اتفاقا؟

- ✓ **طرح المشكل القانوني طرحا عمليا:**

يتعين على الطالب في هذا المقام تفادي الطرح النظري الذي لا علاقة له بالقضية العملية المعروضة عليه، و لذلك عليه طرح سؤال عملي يتعلق بالنزاع المعروض في الحكم أو القرار.

[1] زكية غناي، مرجع سابق، ص23.

[1] فبدلا من هذا السؤال النظري: هل التدليس عيب في العقد؟ و ما هي صوره و آثاره؟ يطرح المشكل القانوني عمليا فيقول الباحث: هل وقع محمد في تدليس؟ و هل يعتبر سكوت إسحاق عن بيان العيب الموجود في المبيع حيلة تدليسية أو غشا يوجبان بطلان العقد؟

2/ المرحلة التحريرية:

تتطلب هذه المرحلة وضع خطة لدراسة المسألة القانونية المعروضة على الطالب من خلال الحكم أو القرار القضائي محل التعليق، ثم مناقشتها وفق الخطة المعدة نظريا و عمليا في الوقت نفسه.[2]

أ/ الخطة:

-حتى تكون الخطة مناسبة في مجال التعليق على حكم أو قرار قضائي ينبغي أن يراعى فيها ما يأتي:

-احتواؤها على مقدمة و متن و خاتمة.

-احتواؤها على مخطط عمل (خطة عملية)، و الخطة العملية في هذا الشأن هي تلك المتعلقة بالقضية، يحيث يتم إبراز وقائعها و أطرافها من خلال العناوين الواردة فيها، لذلك على الطالب و قدر الإمكان تحاشي الخطة النظرية بتجنب العناوين غير العملية أو تلك المنطوية على جانب نظري و آخر تطبيقي، لأن ذلك سيؤدي حتما إلى تكرار للمعلومات.

-أن تكون الخطة دقيقة، و ذلك بوضع عناوين محددة و موجزة، و أن تكون متوازنة بالنظر إلى تساوي محاورها أو مباحثها و مطالبها و حتى فروعها و بقية عناوينها الجزئية.

-أن تكون متسلسلة أي مترابطة من حيث تناسق العناوين من جهة و تتابعها من جهة أخرى وفقا لتتابع وقائع القضية.

-أن تشمل الخطة إجابة على المشكل القانوني المطروح، فإذا صادف الطالب مشكلتين قانونيتين في الوقت نفسه أفرد كلا منهما بمعالجة قانونية في مبحث مستقل، و هكذا تتألف الخطة عادة من محورين

---

[1] زكية غناي، مرجع سابق، ص ص26-28.

[2] حلمي محمد الحجار: " المنهجية في حل النزاعات و وضع الدراسات القانونية " منشورات الحلبي القانونية- بيروت 2010، ص392.

أو جزئيتين (مبحثين)، و هي الخطة المثالية لاستيعاب أو معالجة معظم المسائل القانونية المطروحة من خلال الأحكام و القرارات القضائية.[1]

ب/ التعليق أو المناقشة:

و فيهما يقوم الطالب بمناقشة المسألة القانونية وفق الخطة المعتمدة سيرا على الخطوات الآتية:

✓ **مقدمة:**

للمقدمة أهمية كبيرة في التعليق على الحكم أو القرار القضائي، إذ يبدأ الطالب من خلالها في استعراض جوهر المسألة القانونية محل التعليق بإيجاز، ليلخص بعد ذلك القضية موضوع الحكم أو القرار في فقرة يركز فيها على أهم الوقائع و الإجراءات و الادعاءات، لينتهي إلى طرح المشكل القانوني وفق صياغة قانونية واضحة محددة و موجزة.[2]

✓ **متن التعليق:**

و فيه يحلل الطالب و يناقش النقاط القانونية المثارة أمام القاضي و التي عرضها الخصوم في شكل ادعاءات، مع بيان وجهة نظره في الحل القانوني المعطى للنزاع و هل كان مناسبا أم لا؟

و لكي يتسنى للطالب القيام بكل ذلك عليه الاسترشاد بالمعلومات النظرية المحصلة ذات العلاقة بالمسألة القانونية محل التعليق، مع الرجوع في كل مرة إلى حيثيات الحكم أو القرار المعروض عليه، و هذا لأجل توظيف تلك المعلومات في القضية التي يعكف على تحليلها، و مقارنة الحل الذي توصل إليه القاضي مع الحل الذي انتهى إليه الطالب، و في هذه الحالة عليه مع تقديم البديل تبرير ما انتهى إليه قانونا.[3]

✓ **خاتمة:**

في خاتمة التعليق على الحكم أو القرار القضائي يعرض الطالب ما توصل إليه من نتائج بعد معالجته لهذا الحكم أو القرار، و تدور الاستنتاجات عموما في كون المشكل القانوني الوارد في الحكم أو القرار

---

[1] DRUFFIN-BRICA (Sophie), LAURRENE-CAROLINE (Henry): « Droit civil » Gualino Editeur, Paris 1999, p14.

[2] علي مراح، مرجع سابق، ص174.

[3] إدريس فاضلي، مرجع سابق، ص ص259، 260.

محل التعليق يتصل بمسألة قانونية محددة لها حل قانوني معين، يقوم الطالب بإبرازه إما بتأييده أو رفضه مع اقتراح البديل في الحالة الثانية.[1]

المبحث الثاني: المناهج العلمية الأخرى المستخدمة في العلوم القانونية:

و يتعلق الأمر هنا بمناهج البحث الآتية:

المنهج الاستدلالي (مطلب أول)، المنهج التجريبي (مطلب ثان)، المنهج التاريخي (مطلب ثالث).

المطلب الأول: المنهج الاستدلالي:

لدراسة المنهج الاستدلالي يتعين الوقوف على:

-مفهوم المنهج الاستدلالي (فرع أول)،

-تطبيقات المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية (فرع ثان).

الفرع الأول: مفهوم المنهج الاستدلالي:

للإلمام بالمنهج الاستدلالي يقتضي الأمر التطرق إلى:

أولا- تعريف الاستدلال:

يعرف الاستدلال بأنه العملية العقلية أو البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها و يسير إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة دون الالتجاء إلى التجربة، و هذا السير قد يكون بواسطة القول أو عن طريق الحساب.

و الاستدلال و إن كان ميدانه الأصلي الرياضيات فإن تطبيقاته لا تشمل هذا العلم فقط، بل تمتد إلى سائر العلوم الأخرى و منها القانون، فالقاضي مثلا يعتمد الاستدلال في البحث عن الحل القانوني للقضية بالرجوع إلى ما بحوزته من نصوص أو مواد قانونية.[2]

---

[1] حلمي محمد الحجار: " المنهجية في حل النزاعات و وضع الدراسات القانونية " مرجع سابق، ص494.

[2] طلعت همام: " سين و جيم عن مناهج البحث العلمي " ط1، دار عمار للنشر و التوزيع- عمان، الأردن 1984، ص11.

ثانيا– مبادئ الاستدلال:

مبادئ الاستدلال هي القضايا الأولية غير المستنتجة من غيرها وفق أي استدلال، لذا تعتبر نقطة البداية عند كل عملية استدلال، و يقسم علماء المنطق مبادئ الاستدلال إلى ثلاثة:

1/ البديهيات:

البديهية هي قضية بينة بذاتها و ليس من الممكن أن يبرهن عليها، حيث تعد صادقة من غير حاجة إلى برهان عند كل من يفهم معناها.[1]

2/ المسلمات:

المسلمة هي فكرة يصادر على صحتها و يسلم بها تسليما مع عدم تبينها بوضوح للعقل، و لكنه يتقبلها لفائدتها و لأنها لا تؤدي إلى تناقض، حيث أن كل استدلال ينطلق منها يصل إلى نتائج صحيحة غير متناقضة، فالإنسان مثلا يفعل أو لا يفعل وفقا لما يرى فيه نفعه أو مصلحته، و هو في كل ذلك يطمح إلى السعادة.[2]

3/ التعريفات:

التعريف تعبير عن ماهية الشيء المعرف بمصطلحات مضبوطة، بحيث يصبح التعريف جامعا مانعا يشمل كل صفات الشيء و يمنع دخول صفات أو خصائص خارجة عنه.[3]

هذه المبادئ الثلاثة للاستدلال متكاملة و متداخلة فيما بينها و غير منفصلة عن بعضها، بحيث نجدها مجتمعة في عملية استدلالية واحدة.

ثالثا– أدوات الاستدلال:

تقتضي العملية الاستدلالية وجود أدوات معينة يستخدمها الباحث لاستخراج أو استنباط النظريات والمبادئ من القضايا الأولية أو المقدمات، و هذه الأدوات هي:

---

[1] عبد الرحمن بدوي: " مناهج البحث العلمي " ط3، وكالة المطبوعات– الكويت 1977، ص ص89، 90.

[2] طلعت همام، مرجع سابق، ص56.

[3] رشيد شميشم، مرجع سابق، ص145.

1/ البرهان الرياضي:

هو عملية منطقية تنطلق من قضايا أولية صحيحة إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة وفقا لقواعد منطقية محضة.[1]

2/ القياس:

هو بدوره عملية منطقية ينطلق من مقدمات مسلم بصحتها، و يصل إلى نتائج غير مقطوع بصحتها، فهو عبارة عن تحصيل حاصل، بحيث تكون النتائج المتحصل عليها موجودة في المقدمات بطريقة ضمنية، و يختلف عن البرهان الرياضي الذي تكون نتائجه جديدة.[2]

3/ التجريب العقلي:

هو قيام الباحث على مستوى عقله أو داخله بكل الفروض و التجارب التي يعجز عن القيام بها خارجه بهدف التأكد من صدقية النتيجة.[3]

4/ التركيب:

هو عملية منطقية علمية تنطلق من مقدمات صحيحة وصولا إلى نتائج معينة.[4]

الفرع الثاني: تطبيقات المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية:

لما كان هناك ارتباط وثيق بين الفلسفة و القانون فقد طبق المنهج الاستدلالي في الدراسات القانونية، وبما أن النظرة إلى القانون على أنه علم ثابت و جامد فقد كانت تلك الدراسات تنطلق من مبادئ ثابتة تأخذ شكل المسلمات، و هي في أغلبها قواعد عقلية و دينية مطلقة لا تتغير بتغير الزمان و المكان، و من الدراسات التي طبق فيها هذا المنهج تلك المتعلقة مثلا ب: تفسير أصل و غاية الدولة و الأمة، القانون و السلطة، الديمقراطية و غيرها من الظواهر الاجتماعية ذات البعد القانوني و السياسي.

---

[1] طلعت همام، مرجع سابق، ص13.

[2] رشيد شميشم، مرجع سابق، ص144.

[3] عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص116.

[4] رشيد شميشم، مرجع سابق، ص145.

و عليه فقد ساهم المنهج الاستدلالي في بناء صرح العلوم القانونية سيما في المجالين القضائي (أولا) والتشريعي (ثانيا).

أولا- تطبيقات المنهج الاستدلالي على مستوى القضاء:

يتمثل دور المنهج الاستدلالي على مستوى القضاء في إرشاد القاضي إلى حل النزاع، حيث أن الحكم القضائي ما هو إلا نتاج عمليات استدلالية منطقية يقوم بها القاضي بدء من تكييف الوقائع إلى غاية إصدار الحكم، و يتجلى ذلك عمليا فيما يلي:

يتم تكييف المسألة محل النزاع من طرف القاضي لتحديد ما إذا كانت مسألة واقع أو قانون و أثر التقرير بين المسألتين هام، إذ لا رقابة للمحكمة العليا على مسائل الواقع على خلاف مسائل القانون، على اعتبارها محكمة قانون فقط يناط بها مراقبة مدى تطبيق القانون تطبيقا سليما و توحيد الاجتهاد القضائي على المستوى الوطني.

و عليه فالقاضي يلجأ إلى إعمال القياس لتكييف المسائل الماثلة أمامه معتبرا القاعدة القانونية من مقومات القياس المنطقي، فإذا لم يكن حل النزاع ممكنا إلا بربط الوقائع المادية التي تشكل المقدمة الصغرى للقياس بالقاعدة القانونية التي تشكل المقدمة الكبرى له، فإن المسألة هي مسألة قانون تخضع لرقابة المحكمة العليا، أما إذا أمكن حل النزاع بربط الوقائع المادية التي تشكل المقدمة الصغرى بوقائع مادية أخرى تشكل المقدمة الكبرى، فإن المسألة هي مسألة واقع تخرج عن رقابة المحكمة العليا.[1]

مثال ذلك قام إسحاق ببيع عقاره إلى يعقوب بتاريخ 2020/01/10، و هذا الأخير لم يقم بتسجيل العقد و شهره، و بعد مرور سنة قام يعقوب ببيع العقار نفسه إلى محمد بتاريخ 2021/01/10 الذي قام بتسجيل العقد و شهره على الفور.

و السؤال المطروح هنا: أي المشتريين أسبق تاريخا في شراء العقار؟

الإجابة عن هذا السؤال تقتضي مقابلة و مقارنة التاريخين لمعرفة أيهما أسبق عن طريق القياس المنطقي التالي:

مقدمة كبرى: تاريخ 2020/01/10 أسبق من تاريخ 2021/01/10.

[1] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص ص188، 189.

مقدمة صغرى: عقد البيع الخاص بيعقوب مؤرخ في 2020/01/10، و عقد البيع الخاص بمحمد مؤرخ في 2021/01/10.

النتيجة: عقد يعقوب أسبق تاريخا من عقد محمد.

نلاحظ أن المقدمة الكبرى تتألف من وقائع مادية محضة، و المقدمة الصغرى تتألف أيضا من وقائع مادية، و بالتالي فالمسألة هنا هي مسألة واقع لا قانون.

أما إذا كان السؤال: إلى أي المشتريين تؤول الملكية؟

فالإجابة عن هذا السؤال مرتبطة بما يقرره القانون في هذا الشأن، حيث أن الملكية في عقد بيع العقار لا تنتقل إلا بعد تسجيل العقد و شهره، و بالاستناد إلى هذه القاعدة القانونية يكون محمد هو المالك للعقار كونه أول من استوفى الإجراءات القانونية للملكية، و هذه النتيجة يتوصل إليها القاضي عن طريق القياس التالي:

مقدمة كبرى: ملكية العقار في عقد البيع لا تنتقل إلا بالشهر العقاري.

مقدمة صغرى: عقد البيع الخاص بمحمد تم شهره، بينما عقد البيع الخاص بيعقوب لم يتم شهره.

النتيجة: محمد بناء على ذلك هو المالك للعقار.[1]

نلاحظ هنا أن المقدمة الكبرى هي عبارة عن قاعدة قانونية، و عليه فإن مسألة انتقال الملكية هي مسألة قانون تخضع لرقابة المحكمة العليا.

و هكذا كلما تم الربط بين وقائع مادية و وقائع مادية مثلها في عملية القياس نكون بصدد مسألة واقع، وكلما تم الربط بين وقائع مادية و قواعد قانونية في عملية القياس نكون بصدد مسألة قانون، و يتم بناء القياس وفق النموذج التالي:

مقدمة كبرى هي القاعدة القانونية، مقدمة صغرى هي الوقائع المادية، نتيجة و هي الحكم أي تطبيق القاعدة القانونية على الوقائع المادية، و هذه الطريقة في القياس القانوني تسمى بالقياس القانوني المقترن.

[1] رشيد شميشم، مرجع سابق، ص ص146-149.

ثانيا- تطبيقات المنهج الاستدلالي على مستوى التشريع:

يستعين المشرع بالمنهج الاستدلالي في إصدار التشريعات، فينطلق من القواعد القانونية كمقدمات كبرى ليصل إلى قواعد قانونية أخرى عن طريق القياس، فيمنع فعلا ما انطلاقا من منعه فعلا آخر قبله منصوصا عليه كلما كان للمنع نفس السبب أو العلة، و المثال المتداول في هذا الصدد هو منع التعامل في المخدرات انطلاقا من مقدمة كبرى تتمثل في منع كل المواد أو الأشياء التي تذهب بالعقل و تعطل الإدراك، و بهذه الآلية يستطيع المشرع أن يتصدى للمستجدات التي لا يجد نصا بشأنها.[1]

المطلب الثاني: المنهج التجريبي:

ظهر المنهج التجريبي على يد " فرنسيس بيكون" و ذلك عقب الانتقادات التي وجهت للمنهج الاستدلالي و النزعة الفلسفية التأملية عامة.[2]

فما هو مفهومه (فرع أول) و ما هو دوره في الدراسات القانونية (فرع ثان)؟

الفرع الأول: مفهوم المنهج التجريبي

يتعين تعريف المنهج التجريبي (أولا) و بيان مراحله (ثانيا) و أسسه (ثالثا).

أولا- تعريف المنهج التجريبي:

يعرف المنهج التجريبي بأنه ذلك النوع من البحوث الذي يستخدم التجربة في اختيار فرض معين يقرر علاقة بين عاملين أو متغيرين، و ذلك عن طريق الدراسة للمواقف المتقابلة التي ضبطت كل المتغيرات ما عدا المتغير الذي يهتم الباحث بدراسة تأثيره.[3]

من خلال هذا التعريف يمكن استنباط مميزات و خصائص هذا المنهج و هي:

- ✓ المنهج التجريبي أقرب المناهج إلى الطريقة العلمية و نتائجه صادقة إلى حد ما.

---

[1] حسين فريجة: " تطور مناهج العلوم القانونية عبر العصور " ط2، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 2014، ص ص60، 61.

[2] طلعت همام، مرجع سابق، ص203.

[3] محمد در، مرجع سابق، ص ص312، 313.

- ✓ المنهج التجريبي منهج علمي خارجي، إذ يعتمد على التجربة الخارجة عن العقل، أي أن التجربة لا تتم داخل العقل، بل تأتي من الخارج لتفرض نتائجها على العقل.
- ✓ يوصف المنهج التجريبي بأنه منهج موضوعي، فالنتائج المتحصل عليها عن طريق التجربة تفرض نفسها على العقل حتى و إن كانت تتعارض مع رغبة الباحث أو ميولاته النفسية.

بالتالي يتميز المنهج التجريبي عن غيره من المناهج بدور متعاظم للباحث، بحيث لا يقتصر فقط على وصف الوضع الراهن للحدث أو الظاهرة، بل يتعداه إلى تدخل واضح و مقصود من قبل الباحث بهدف إعادة تشكيل واقع الظاهرة أو الحدث من خلال استخدام إجراءات أو إحداث تغييرات معينة، و من ثم ملاحظة النتائج بدقة و تحليلها و تفسيرها.[1]

ثانيا– مراحل المنهج التجريبي:

يمر البحث التجريبي بثلاث مراحل أساسية هي: مرحلة التعريف و التصنيف، مرحلة التحليل، مرحلة التركيب.[2]

1/ مرحلة التعريف و التصنيف:

في البداية لا بد على الباحث أن يعرف الظاهرة و يحدد الزاوية التي يتناول منها دراستها، ثم يصنفها إلى فئات لأن التصنيف الجيد من شأنه أن يسهل عملية صياغة الفروض و التجريب بوجه سليم.[3]

2/ مرحلة التحليل:

بعد مرحلة التعريف بالظاهرة و تصنيفها ينتقل الباحث إلى تحليلها تلك بدراسة علمية تتمثل في البداية في وضع فروض علمية تفسر الظاهرة و كل العلاقات المرتبطة بها، و بعدها يقوم الباحث بعملية التجريب

---

[1] ذوقان عبيدات، عبد الرحمن عدس، كايد عبد الحق، مرجع سابق، ص244.

[2] إحسان محمد الحسن، عبد المنعم الحسين: " طرق البحث الاجتماعي " منشورات وزارة التعليم العالي– بغداد 1989، ص133.

[3] كمال دشلي: " منهجية البحث العلمي " مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حماة– سوريا 2016، ص68.

التي تثبت صحة أو خطأ الفروض، و بعد عملية التجريب يقوم الباحث بصياغة قوانين جزئية تحكم الظاهرة، و ليس من الضروري ترتيب خطوات التحليل، فقد يسبق صياغة الفروض عملية تجريب جزئية.

3/ مرحلة التركيب:

بعد عملية تحليل الظواهر و التي تنتهي بوضع قوانين جزئية تحكم الظاهرة، يقوم الباحث بتركيب النتائج و القوانين الجزئية في شكل قانون عام يحكم الظاهرة ذاتها.[1]

ثالثا- أسس المنهج التجريبي:

يقوم المنهج التجريبي على ثلاثة أسس هي: الملاحظة و الفرضية و التجربة، و لا يكون المنهج تجريبيا إلا بهذه الأسس، و التي لا تعتبر مراحل للبحث التجريبي و إنما هي أسس يقوم عليها هذا المنهج، فالمراحل قد سبق بيانها حيث يشترط فيها الترتيب، بينما الأسس فلا يشترط أن يستخدمها الباحث بطريقة مرتبة أي لا يتوجب عليه أن يبدأ بالملاحظة ثم الفرضية ثم التجربة، فقد قد يبدأ بالملاحظة، ثم يجري تجارب بسيطة ثم يقوم بصياغة الفروض، ثم يرجع ثانية إلى التجربة و يستعين بالملاحظة أثناء التجربة، و بالتالي هو يستخدم هذه الأسس بصفة تكاملية و تداخلية.

و لأهمية هذه الأسس سنقوم بشرح كل أساس على حدة.

1/ الملاحظة:

هي عبارة عن مشاهدة أو مراقبة للظواهر و الأحداث بأسلوب علمي منظم، حيث تسمح بصياغة الفروض المناسبة و إجراء التجارب، و ذلك بهدف تفسير الظواهر عن طريق تحديد العلاقة بين المتغيرات، و قد كانت في السابق تستعمل فقط في العلوم الطبيعية، و بعد إثبات إمكانية تطبيق المنهج التجريبي في ميدان العلوم الإنسانية أصبحت من أهم الوسائل التي تستعمل في العلوم الإنسانية.[2]

وتختلف الملاحظة من حيث درجة التنظيم و الضبط، و من حيث دور الباحث في الظاهرة موضوع الدراسة.

---

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص114.

[2] فاخر عاقل: " أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية " ط2، دار العلم للملايين- بيروت 1982، ص48.

أ/ تقسيم الملاحظة حسب درجة التنظيم و الضبط:

نجد هنا الملاحظة البسيطة التي تعني الانتباه العفوي إلى حادثة ما دون قصد حيث ساعدت على اكتشاف قوانين مثل قانون الجاذبية، و الملاحظة المنظمة و هي الملاحظة المقصودة.

ب/ تقسيم الملاحظة حسب دور الباحث في الظاهرة موضوع الدراسة:

نجد هنا الملاحظة بالمشاركة: حيث يشارك الباحث في حدوثها، كأن يشارك الأخير المسجونين و يلاحظ سلوكاتهم، و مع أنها ملاحظة مثالية غير أنها محفوفة بالمخاطر في حالة اكتشاف أفراد العينة أنهم مراقبون، ما يؤدي إلى أن تكون نتائج الملاحظة مخالفة للحقيقة.

الملاحظة من غير المشاركة: و فيها يراقب الباحث الظاهرة عن بعد و لا يشارك العينات في هذه المراقبة.[1]

2/ الفرضيات العلمية:

تأتي الفرضيات ضمن مرحلة التحليل التي لم يمر بها المنهج التجريبي، و هي ركيزة أساسية لهذا المنهج، و يقصد بها التعبير المؤقت عن وقائع و ظواهر معينة لا تزال بمعزل عن اختبارها بالتجربة، و إذا اختبرت ستصبح فرضا زائفا إذا فشلت التجربة، لهذا يجب العدول عنها، أو تصبح قانونا يفسر مجرى الظواهر في حال فشل التجربة.[2]

قد لا يستطيع الباحث صياغة الفروض إلا بعد إجراء تجارب جزئية، و سبيله في صياغة الفروض هو تحديد المتغيرات أو العوامل التي تتمثل في:

أ/ المتغير الحر أو العامل المستقل: هو المتغير الذي يراد دراسة تأثيره على الظاهرة، لأنه المسبب للظاهرة محل الدراسة.[3]

ب/ المتغير التابع: و هو المتغير الناتج عن المتغير الحر، و يتم تحديد المتغير التابع على أساس نوعية المشكلة و الفرضيات التي يسعى الباحث إلى اختبارها.

---

[1] محمد در، مرجع سابق، ص ص317، 318.

[2] حسين فريجة، مرجع سابق، ص ص76، 77.

[3] ريما ماجد، مرجع سابق، ص45.

مثال ذلك ظاهرة البطالة تؤدي إلى الانحراف، فالبطالة متغير حر يراد دراسة أثره في المجتمع، والانحراف هو متغير تابع يريد الباحث أن يثبت ما إذا كان فعلا ناتجا عن البطالة، و لكن قد توجد عوامل أخرى لها أثرها و تؤدي أيضا إلى الانحراف مثل: سوء التربية، معاشرة رفقاء السوء...إلخ، لذا يتعين على الباحث أن يحدد هذه العوامل و يحصرها بصورة دقيقة.[1]

و يشترط لكي تكون الفرضيات صحيحة أن تتسم بالواقعية، أي أن تتطابق مع الواقع و لا تتعارض مع الحقائق العلمية المعروفة، و أن تصاغ بصورة تمكن من اختبارها و إثبات صحتها، و يجب ألا يتحيز الباحث في طرحه للفرض، لأن ذلك سيؤثر في مصداقية صياغة الاختبار، و بالتالي في نتائج البحث.

كما أن صياغة الفرض يجب أن تكون في عبارة تقريرية كأن نقول توجد فروق حقيقية في التحصيل الدراسي بين التلاميذ الذين يستخدمون الإعلام الآلي و التلاميذ الذين لا يستخدمونه، و تساعد الفرضيات على تحديد أهداف الدراسة، كما تمكن الباحث من ضبط المتغيرات.

3/ عمليات التجريب:

بعد صياغة الفرضيات يأتي الباحث إلى تقسيمها من حيث كونها صحيحة أم خاطئة، و هذه العملية تتمثل في التجريب.

و طبقا لقواعد التجريب يسلك الباحث أحد الطريقين:

أولا– أن يستبعد الفرضيات الزائفة من نطاق افتراضاته.

ثانيا–أن يحاول الباحث إثبات صحة كل الفروض و ذلك بالتنويع في الظروف و الإطالة في التجربة وتغيير الوسائل المستعملة.

إن الهدف من عملية التجريب إذن هو تحقيق الفرضيات، و قد لا تصدق كل الفرضيات المصاغة وحينها يجب نفيها و صياغة فرضيات جيدة.[2]

و الباحث أثناء عملية التجريب يمر بمرحلتين:

---

[1] ذوقان عبيدات، عبد الرحمن عدس، كايد عبد الحق، مرجع سابق، ص145.

[2] أحمد بدر، مرجع سابق، ص144.

المرحلة الأولى: مرحلة التجربة:

يأتي تصميم التجربة عن طريق تحديد المتغيرات (المتغير الحر، و المتغير التابع)، كما ينبغي ضبط العوامل الأخرى و عزلها حتى لا تؤثر في النتائج.

و توجد عدة طرق تستخدم لضبط و عزل العوامل و المتغيرات من بينها:

أ/ طريقة المجموعة الواحدة:

يختار الباحث مجموعة واحدة لمجموعة تجريبية و ضابطة في نفس الوقت، إذ يدرس الباحث سلوكات وخصائص المجموعة قبل إدخال المتغير الحر، ثم يدخل المتغير الحر و يلاحظ الفرق بين سلوكها قبل وبعد التأثير.[1]

ب/ طريقة المجموعتين المتكافئتين:

هنا يختار الباحث مجموعتين لهما نفس الخصائص من حيث السن، درجة الذكاء، و المستوى الاجتماعي، و يدخل الباحث المتغير الحر على المجموعة التي تسمى مجموعة الاختبار أو المجموعة التجريبية، بينما لا يدخل المتغير الحر على المجموعة الثانية و تسمى المجموعة الضابطة، ثم يلاحظ مدى تأثير المتغير الحر في المجموعة الأولى.[2]

ج/ طريقة المجموعة الدائرة:

هي التي يكون فيها كلتا المجموعتين تجريبية و ضابطة في وقت واحد، بمعنى أنه يدرس خصائص المجموعتين قبل إدخال المتغير الحر، ثم يدخل المتغير الحر و يلاحظ ما طرأ على المجموعتين من تغير.[3]

---

[1] ذوقان عبيدات، عبد الرحمن عدس، كايد عبد الحق، مرجع سابق، ص251.

[2] كمال دشلي، مرجع سابق، ص ص69-72.

[3] ذوقان عبيدات، عبد الرحمن عدس، كايد عبد الحق، مرجع سابق، ص256.

المرحلة الثانية: تنفيذ التجربة:

بعد تصميم التجربة على الباحث أن ينفذ المخطط الذي وضعه بدقة، و وفق مراحله المنطقية، و عليه أن يلاحظ بدقة النتائج التي تسفر عنها تجربته و يدونها في حينها.[1]

الفرع الثاني: دور المنهج التجريبي في الدراسات القانونية:

من أهم الميادين التي استعمل الباحثون فيها المنهج التجريبي العلوم الجنائية و العلوم المساعدة لها، وهي ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: علوم قاعدية و موضوعها دراسة القاعدة الجنائية، و هي القانون الجنائي، الإجراءات الجنائية، علم العقاب.

المجموعة الثانية: علوم تفسيرية سببية و موضوعها دراسة شخصية المجرم و السلوك الإجرامي و هي: الأنثروبولوجيا الجنائية، علم الاجتماع الجنائي، علم الإجرام.

المجموعة الثالثة: العلوم المساعدة: و هي الطب الشرعي، علم النفس القضائي، الطب القضائي الجنائي، التحقيق الفني، الشرطة الفنية.

و بالتالي فمن أهم المواضيع التي أثارت اهتمام العديد من الفقهاء و ظهرت بشأنها العديد من المدارس الفقهية مسألة أسباب الجريمة أو العوامل التي تدفع الفرد لارتكابها، حيث عدد العلماء متغيرات هذه الظاهرة على النحو التالي:

أولا- عوامل داخلية للإجرام:

هي الوراثة، التكوين العضوي، التكوين العقلي، التكوين الغريزي، الصفات و الطبائع، الجنس، الأمراض العضوية و العقلية، الإدمان على المخدرات و الكحول.

[1] كمال دشلي، مرجع سابق، ص68.

ثانيا– عوامل خارجية للإجرام:

هي العوامل البيئية للمجرم، العوامل الطبيعية، العوامل الاجتماعية، العوامل الاقتصادية، العوامل الثقافية، العوامل السياسية.

كل هذه العوامل تؤثر في الجريمة و تعتبر سببا لها، و لا يمكننا إهمال بعضها، و السبب الرئيسي في فشل الآراء التي جاءت بها المدارس التي أرادت تفسير الظاهرة هو اقتصارها على أحد العوامل دون العوامل الأخرى.

و من أهم العلوم التي تعتمد على المنهج التجريبي في دراستها هي العلوم المساعدة لعلم الإجرام، فالطب الشرعي مثلا يبحث في المسائل القانونية التي لا يمكن حلها إلا بواسطة معلومات بيولوجية، كالتشريح الذي يهدف للكشف عن سبب الوفاة، فيستخدم المنهج التجريبي للوصول إلى الحقيقة.[1]

و هكذا طبقت المدارس الوضعية (الاجتماعية) في العلوم الجنائية المنهج التجريبي في البحوث المتعلقة بالجريمة من حيث أسبابها و مظاهرها و عوامل الوقاية منها، و كذلك في دراسة فلسفة التجريم و العقاب، مع زيادة استخدام هذا المنهج على مستوى كل من علم النفس الجنائي و علم النفس الطبي.[2]

فقد تم استعمال هذا المنهج في علم النفس القضائي تحديدا من أجل محاولة كشف علاقة الجريمة بالذكاء والبيئة و تأثير المخدرات، و كذا عند تقييم الأدلة المادية للجريمة و الحكم بمقتضاها.[3]

المطلب الثالث: المنهج التاريخي:

يحتل المنهج التاريخي مكانة هامة في ميدان الدراسات الإنسانية و الاجتماعية بما فيها القانونية، ذلك أن التاريخ هو سلسلة متصلة من أحداث الماضي، و من خلال الاطلاع و التعرف عليها يمكن فهم الحاضر و استشراف المستقبل.[4]

فما هو المنهج التاريخي (فرع أول) و ما هو دوره في الدراسات القانونية (فرع ثان)؟

---

[1] أحمد خروع: " المناهج العلمية و فلسفة القانون " ط3، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر 2005، ص40.

[2] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص195.

[3] عبد الرحمن عيساوي: " علم النفس القضائي " دار النهضة العربية– القاهرة 1992، ص55.

[4] مناهج العلوم الاجتماعية و القانونية، مرجع سابق، ص19.

الفرع الأول: مفهوم المنهج التاريخي:

للوقوف على مفهوم المنهج التاريخي لا بد من تعريفه و بيان خطواته و أهم المشكلات التي يطرحها.

أولا- تعريف المنهج التاريخي:

يعرف المنهج التاريخي على أنه الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل و تفسير الحوادث التاريخية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة و التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، و عليه فالمنهج التاريخي هو وصف لما وقع في الماضي من أحداث و تحليلها و تفسيرها و نقدها بطريقة منهجية دقيقة تمكن الباحث من وضع مبادئ متعلقة بالسلوك الإنساني للأفراد و النظم و الجماعات.[1]

ثانيا- خطوات المنهج التاريخي:

يعتمد المنهج التاريخي على الخطوات أو المراحل الآتية:

_مرحلة تحديد المشكلة البحثية زمنيا و مكانيا، أي تحديد الفكرة التاريخية التي تدور حولها التساؤلات والاستفسارات التاريخية مع تحديد زمان و مكان وقوعها.

-مرحلة جمع المعلومات و الوثائق العلمية التاريخية: تعد هذه المرحلة أهم خطوات المنهج التاريخي، أين يتم خلالها حصر كافة المصادر و الوثائق المرتبطة بالمشكلة البحثية، حيث تشمل المصادر الأدلة من كتب و وثائق، و مخطوطات، وآثار، بالإضافة أي نوع من الشواهد التاريخية و الشهادات الحية والسجلات والوثائق الرسمية و التراجم لبعض الشخصيات.

-مرحلة التحقق من المعلومات التاريخية أي نقد الوثائق التاريخية.

-مرحلة التحليل و التركيب الدقيق للمعلومات.[2]

ثالثا- أهم المشكلات التي يطرحها المنهج التاريخي:

يطرح المنهج التاريخي في تطبيقه على الأقل مشكلتين هامتين هما:

[1] عصام حسن الدليمي، علي عبد الرحيم صالح، مرجع سابق، ص136.

[2] المرجع نفسه، ص ص138-142.

-التحيز و التعصب اللذان يجعلان الباحث يهمل وجهات النظر المخالفة لرأيه مما يعمل على تشويه الحقائق.

-هذا المنهج يتعامل مع قضايا الماضي، و لهذا يصعب الإلمام بجميع الحقائق.[1]

الفرع الثاني: دور المنهج التاريخي في الدراسات القانونية:

يضرب القانون بجذوره في التاريخ، فقد بدأت فكرة التشريع في الحضارة البابلية عند "حامورابي" فيما عرف بمدونة " حامورابي" الشهيرة، و انتقلت إلى مختلف حضارات العالم تدريجيا و تطورت فيما بعد في الحضارة الرومانية فيما عرف بالألواح الإثني عشر ل"جوستينيان".

إن دراسة الأنظمة القانونية عبر التاريخ هو طريق شائك محاط بمخاطر الفهم الخاطئ و التزييف والذاتية، لذا وجب وضع كل تلك الاعتبارات في بوتقة المنهج التاريخي الذي يضبط طريقة تفكير الباحث في الظواهر التاريخية و تاريخ النظم القانونية، و ذلك بمقارنة الأنظمة القانونية في مختلف الحضارات، وفائدة ذلك هو تتبع المراحل التي مر بها القانون و أسباب تطوره أو تفسيره لنستطيع فيما بعد تحديد خلفيات وأهداف القانون حاضرا و رسم معالمه مستقبلا.[2]

و في هذا الإطار يضطلع المنهج التاريخي بدور أساسي لأنه يتمحور حول الأحداث و الظواهر القانونية المتحركة و المتطورة باعتبارها ظواهر إنسانية بالأساس، فيقدم المنهج التاريخي الطريقة العلمية الصحيحة للكشف عن المبادئ و النظريات و المدارس القانونية التي ظهرت عبر العصور مبينا بذلك أسسها وأصولها و تطورها على النحو الذي باتت عليه في الراهن، و هذا عن طريق جمع كافة الوثائق التاريخية و تحليلها و نقدها و تركيبها و تفسيرها.

فبواسطة هذا المنهج تم التعرف على أساس و غاية القانون، و كذا أصله من خلال القانون الإداري الإغريقي مثلا أو القانون المدني الروماني أو النظام القانوني الإسلامي.[3]

---

[1] محمد عبد الغني سعودي، أحمد الخضيري: " الأسس العلمية للكتابة: رسائل الماجستير و الدكتوراه " مكتبة الأنجلو مصرية- القاهرة 1992، ص ص46، 47.

[2] حسين فريجة، مرجع سابق، ص193.

[3] مانيو جيدير، مرجع سابق، ص ص115، 116.

خاتمة

خاتمة:

لا يمكن تحقيق أي نوع من التقدم في أي جانب من جوانب المعرفة إلا عن طريق البحث العلمي، و هو سلوك إنساني منظم يهدف إلى استقصاء صحة معلومة أو فرضية، أو توضيح ظاهرة و تفسيرها لفهم أسبابها وتحديد آليات معالجتها، و ما يجعل هذا البحث علميا هو اعتماده على منهج علمي دقيق ومحدد يقوم معيارا لإثبات أو نفي الفرضية التي شكلت منطلقا لهذا البحث.

لذلك تعتبر المنهجية حجر الزاوية لأي بحث علمي، كونها تهدف إلى جعل الباحث الأكاديمي منظما في تفكيره و دقيقا في طروحاته و نظرياته، متخلصا من الجمود الفكري و متجها نحو الإبداع و التجديد من خلال التحليل المنظم و الأحكام الممنهجة.

المنهج العلمي بذلك هو أداة العلم و عدّته، و عند غيابه يفقد الباحث خطه و مساره، خاصة في مجال الدراسات القانونية أين يعتبر القانون علما قاعديا و المنهجية فيه ركيزة أساسية للطالب سواء في طور التدرج أو ما بعد التدرج لا يمكن الاستغناء عنها.

مع أن حركية الظاهرة القانونية في حد ذاتها تفرض تعذر استخدام منهج وحيد لدراستها، ما يؤدي إلى وجوب اتباع أصول علمية محددة و ثابتة يقتضيها كل منهج لإثبات صحة و دقة النتائج المتوصل إليها.

و حتى يصل الباحث عموما أو طالب القانون خصوصا إلى مبتغاه من خلال منهجية البحث العلمي، فعليه التحلي بصفات علمية و أخلاقية من جهة، و أن يتقيد بتوجيهات المشرف من جهة أخرى، كما يجب عليه أن يختار الموضوع الذي تكون له القدرة على البحث فيه معتمدا على أساليب و تقنيات علمية محددة في جمع المادة العلمية و الإفادة منها مميزا في ذلك بين المصدر و المرجع و مركزا على المصدر.

و رغم تدريس مقياس منهجية البحث العلمي في كل أطوار الدراسة الجامعية بدء من التدرج و إلى آخر مرحلة فيه إلا أن الطلبة لا يزالون مع ذلك يعانون من صعوبة في إعداد بحوثهم وفق منهجية سليمة و صحيحة.

هذا ما يقودنا إلى التأكيد على أهم النتائج التي خلصنا إليها في هذه الدراسة و هي:

-البحث العلمي بحث دقيق و منظم يقوم على منهجية محددة وصارمة وجب الالتزام بها من أول البحث إلى نهايته، و ذلك باتباع كل خطوة من خطواته وفق التقنيات التي تفرضها.

-البحث العلمي كما يقوم على منهجية علمية محددة، يقوم أيضا على منظومة أخلاقية وجب على الباحث التقيد و العمل بها في مختلف مراحل حياته البحثية، فهناك علاقة ترابطية وطيدة بين العلم والأخلاق.

-لمناهج البحث العلمي باختلاف أنواعها أهمية كبيرة بالنسبة للباحث القانوني، و الإلمام بها ييسر له عملية بحثه لما لها من دور في تنظيم العقل و الفكر و صياغة نتائج علمية دقيقة إلى حد كبير.

-تعدد و تنوع مناهج البحث العلمي و اقتصار الدراسات القانونية في معظمها على المناهج الثلاث الأساسية منها: المنهج الوصفي، التحليلي، المقارن.

عطفا على هذه النتائج يمكن سوق المقترحات الآتية:

-الاهتمام الرسمي بالبحث العلمي و الباحث بمنحهما الأولوية على اعتبارهما ركيزة التقدم و الرقي من خلال تدابير عدة أهمها: توفير شروط البحث من تحفيزات مالية و وسائل و أجهزة مادية حديثة، فضلا عن إجراءات إدارية تتمثل في رفع العراقيل و إزالة البيروقراطية التي تكبل الباحث و تحبطه.

-أخلقة الحياة العلمية أكثر خاصة ما تعلق منها بثقافة الأمانة العلمية، عن طريق إدراج مقياس مرافق لمقياس منهجية البحث و هو مقياس أخلاقيات البحث في كافة أطوار الدراسة الجامعية، و تبني استراتيجيات و برامج من شأنها توعية الباحثين و الإدارة بهذه الأخلاقيات و تعزيزها.

-تعميم نشر كافة البحوث و الرسائل العلمية عبر مواقع إلكترونية متخصصة، لتثبيت و تثمين الأعمال العلمية خاصة الجادة منها.

-بعث مؤسسة وطنية تعنى بحماية الباحث العلمي و تمكنه من مقاضاة المعتدين على حقوقه الفكرية بالسرقة أو الانتحال و غيرها من الأساليب التي لا تمت إلى البحث العلمي بأدنى صلة.

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أولا- باللغة العربية:

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع، ط3، اليمامة للطباعة و النشر- دمشق 2014.

أ/ الكتب:

1/ إبراهيم أبراش: " المنهج العلمي و تطبيقاته في العلوم الاجتماعية " دار الشروق، عمّان- الأردن 2008.

2/ أحمد بدر: " أصول البحث العلمي و مناهجه " ط6، وكالة المطبوعات- الكويت 1977.3

3/ أحمد خروع: " المناهج العلمية و فلسفة القانون " ط3، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 2005.

4/ أحمد شلبي: " كيف تكتب بحثا أو رسالة " ط24، مكتبة النهضة العربية- القاهرة 1997.

5/ أحمد عبد الكريم سلامة: " الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية " ط1، دار النهضة العربية- القاهرة 1999.

6/ أحمد عبد المنعم حسين: " أصول البحث العلمي: المنهج العلمي و أساليب كتابة البحوث و الرسائل الجامعية " ج1، ط1، المكتبة الأكاديمية- القاهرة 1996.

7/ إحسان محمد الحسن، عبد المنعم الحسين: " طرق البحث الاجتماعي " منشورات وزارة التعليم العلي- بغداد 1989.

8/ إدريس فاضلي: " الوجيز في المنهجية و البحث العلمي " ط2، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر2010.

9/ إميل يعقوب: " كيف تكتب بحثا أو منهجية البحث؟" منشورات جروس برس، طرابلس- لبنان (دون تاريخ نشر).

10/ إياد خالد الطباع: " الوجيز في أصول البحث و التألف " وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب- دمشق 2010.

11/ جابر جاد نصار: " أصول و فنون البحث العلمي " ط3، دار النهضة العربية– القاهرة 2005.

12/ جابر عبد الحميد جابر، أحمد خيري ناظم: " مناهج البحث في التربية و علم النفس " دار النهضة العربية– القاهرة 2002.

13/ حسن الساعاتي: " تصميم البحوث الاجتماعية: نسق منهجي جديد " دار النهضة العربية للطباعة والنشر و التوزيع– بيروت 2003.

14/ حسن شحاتة: " البحوث العلمية و التربوية بين النظرية و التطبيق " مكتبة الدار العربية للكتاب– القاهرة 2001.

15/ حسين فريجة: " تطور مناهج العلوم القانونية عبر العصور " ط2، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر 2014.

16/ حلمي محمد الحجار: " المنهجية في القانون (دون ذكر دار النشر) القاهرة 2003.

_____ : " المنهجية في حل النزاعات و وضع الدراسات القانونية " منشورات الحلبي الحقوقية– بيروت 2010.

17/ خالد حامد: " منهج البحث العلمي " ط1، دار بجاية– الجزائر 2003.

_____ : " منهجية البحث في العلوم الاجتماعية و الإنسانية " ط1، جسور للنشر و التوزيع– الجزائر 2008.

18/ ذوقان عبيدات، عبد الرحمن عدس، كايد عبد الحق: " البحث العلمي: مفهومه و أدواته و أساليبه " دار الفكر (دون ذكر مكان النشر) 1984.

19/ رجاء وحيد دويدري: " البحث العلمي: أساسياته النظرية و ممارسته العملية " ط1، دار الفكر– دمشق 2000.

20/ رحيم يونس كرو العزاوي: " مقدمة في البحث العلمي " ط1، دار دجلة ناشرون و موزعون، عمان– الأردن 2008.

21/ رشيد شميشم: " مناهج العلوم القانونية " دار الخلدونية للنشر و التوزيع– الجزائر 2006.

22/ ريما ماجد: " منهجية البحث العلمي: إجابات لأسئلة جوهرية " مؤسسة فريدريش إيبرت– بيروت 2016.

23/ زكريا سرايش: " البحث العلمي من الإشكالية إلى المناقشة " دار بلقيس للنشر– الجزائر 2018.

24/ زكي نجيب محمود: " أسس التفكير العلمي " مؤسسة هنداوي– مصر 2019.

25/ زين بدر فراج: " أصول البحث القانوني " دار النهضة العربية– القاهرة 2000.

26/ صالح طاليس: " المنهجية في دراسة القانون " ط1، منشورات زين الحقوقية– بيروت 2010.

27/ صلاح الدين شروخ: " منهجية البحث العلمي " دار العلوم للنشر و التوزيع– عنابة 2003.

_____ : " الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية " دار العلوم للنشر و التوزيع– عنابة 2010.

28/ صلاح الدين فوزي: " المنهجية في إعداد الرسائل و الأبحاث القانونية " دار النهضة العربية– القاهرة 2000.

29/ صلاح الدين الهواري: " كيف تكتب بحثا أو رسالة؟ " دار و مكتبة الهلال للطباعة و النشر– لبنان 2003.

30/ طلعت همام: " سين و جيم عن مناهج البحث العلمي " ط1، دار عمار للنشر و التوزيع، عمان– الأردن 1984.

31/ عامر قنديلجي: " البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات " دار اليازوري العلمية، عمان– الأردن 1999.

32/ عبد الرحمن بدوي: " مناهج البحث العلمي " ط3، وكالة المطبوعات– الكويت 1977.

33/ عبد الرحمن عيساوي: علم النفس القضائي " دار النهضة العربية– القاهرة 1992.

34/ عبد الرحيم صدقي: " مناهج البحث الأولية في العلوم الإنسانية " ط3، دار الثقافة العربية– القاهرة 1982.

35/ عبد القادر الشيخلي: " قواعد البحث القانوني " دار الثقافة، عمان– الأردن 1999.

36/ عبد الكريم بوحفص: " دليل الطالب لإخراج البحث العلمي " ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر 2006.

37/ عبد الله محمد الشامي: " أصول منهج البحث العلمي و قواعد تحقيق المخطوطات " ط1، المكتبة العصرية– لبنان 2012.

38/ عبد الله محمد الشريف: " مناهج البحث العلمي " مكتبة الإشعاع– الإسكندرية 1999.

39/ عبد المنعم نعيمي: " تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة و المختصرة " دار بلقيس للنشر– الجزائر 2018.

40/ عبد الناصر جندلي: " تقنيات و مناهج البحث في العلوم السياسية و الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر 2005.

41/ عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان: " كتابة البحث العلمي: صياغة جديدة " ط9، مكتبة الرشد ناشرون– الرياض 2005.

42/ عبد الوهاب شعير، أنور فؤاد: " المنهجية في العلوم القانونية من النظرية إلى التطبيق " مطبعة النجاح– المغرب 2015.

43/ عبود عبد الله العسكري: " منهجية البحث في العلوم القانونية " ط2، دار النمير– دمشق 2004.

44/ عصام حسن الدليمي، علي عبد الرحيم صالح: " البحث العلمي: أسسه و مناهجه " ط1، دار الرضوان للنشر و التوزيع، عمان– الأردن 2014.

45/ عقيل حسين عقيل: " فلسفة مناهج البحث العلمي " مكتبة مدبولي– مصر 1999.

46/ عكاشة محمد عبد العال، سامي منصور: " المنهجية القانونية " منشورات الحلبي الحقوقية– بيروت 2009.

47/ علي عبد المعطي محمد: " فلسفة العلوم و مناهجها " دار المعرفة الجامعية– الإسكندرية 1980.

48/ علي مراح: " منهجية التفكير القانوني نظريا و عمليا " ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر 2004.

49/ عمار بوحوش: " دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية " ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب– الجزائر 1989.

50/ عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات: " مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث " ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر 2007.

51/ عمار بوضياف: " المرجع في كتابة البحوث القانونية " ط3، جسور للنشر و التوزيع– الجزائر 2018.

52/ عمار عوابدي: " مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في العلوم القانونية و الإدارية " ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر 2002.

53/ غازي عناية: " البحث العلمي: منهجية إعداد البحوث و الرسائل الجامعية (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)" ط1، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان– الأردن 2014.

54/ فاخر عاقل: " أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية " دار العلم للملايين– بيروت 1982.

55/ فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة: " أسس و مبادئ البحث العلمي " ط1، مكتبة و مطبعة دار الإشعاع الفنية– الإسكندرية 2002.

56/ كامل المغربي: " أساليب البحث العلمي " ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان– الأردن 2002.

57/ كمال آيت منصور، رابح طاهير: " منهجية إعداد بحث علمي " دار الهدى، عين مليلة– الجزائر 2003.

58/ مادلين غرافيتز: " مناهج العلوم الاجتماعية " ترجمة سام عمار (دون ذكر دار النشر) دمشق 1993.

59/ مانيو جيدير: " منهجية البحث العلمي: دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث و رسائل الماجستير و الدكتوراه " ترجمة ملكة أبيض (دون دار و مكان نشر) 2015.

60/ محمد سرحان علي المحمودي: " مناهج البحث العلمي " ط3، دار الكتب- صنعاء 2019.

61/ محمد الصاوي محمد مبارك: " البحث العلمي: أسسه و طريقة كتابته " المكتبة الأكاديمية- القاهرة 1992.

62/ محمد طه بدوي: " المنهج في علم السياسة " دار الفكر الحديث- الإسكندرية 2000.

_____ : " منهج البحث العلمي " المكتب العربي الحديث- القاهرة (دون تاريخ نشر).

63/ محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين: " منهجية البحث العلمي: القواعد و المراحل والتطبيقات " دار وائل للنشر، عمان- الأردن 1999.

64/ محمد عبد الغني سعودي، أحمد الخضيري: " الأسس العلمية للكتابة: رسائل الماجستير و الدكتوراه" مكتبة الأنجلو مصرية- القاهرة 1992.

65/ مروان عبد المجيد إبراهيم: " أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية " ط1، مؤسسة الوراق، عمان- الأردن 2000.

66/ مريد يوسف الكلاب: " أسس البحث العلمي: أهميته، مناهجه، كيف تكتب بحثك " ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية- مصر 2018.

67/ مدحت أبو النصر: " قواعد و مراحل البحث العلمي: دليل إرشادي في كتابة البحوث و إعداد رسائل الماجستير و الدكتوراه " مجموعة النيل العربية- مصر 2004.

68/ منذر الضامن: " أساسيات البحث العلمي " ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان- الأردن 2007.

69/ منهجية البحث العلمي و تقنياته في العلوم الاجتماعية: كتاب جماعي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، برلين- ألمانيا 2019.

70/ موريس إنجرس: " منهجية البحث في العلوم الإنسانية " ترجمة صحراوي بوزيد، ط2، دار القصبة للنشر- الجزائر 2006.

71/ ناهد حمدي أحمد: " مناهج البحث في علوم المكتبات " دار المريخ للنشر و التوزيع- الرياض 1989.

72/ نبيل إسماعيل عمر: " الحكم القضائي: دراسة لبعض الجوانب الفنية للحكم القضائي " دار الجامعة الجديدة- الإسكندرية 2007.

73/ نصر سلمان، سعاد سطحي: " منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية و الإسلامية " ط1، دار ابن حزم- بيروت 2011.

74/ نور الدين حتحوت: " منهجية البحث في العلوم السياسية " دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع- الجزائر 2018.

75/ ياسين جبيري: " المنهجية العلمية في العلوم القانونية و الإدارية " ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان- الأردن 2017.

ب/ المقالات:

1/ أنور خنان: " إشكالية تطبيق مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية و الإدارية " مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 14، العدد 03- سنة 2021.

2/ إيهاب الأخضر: " التوثيق في البحث العلمي " مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي تندوف، المجلد 05، العدد 02- كانون الأول 2021.

3/ سليمان بلعور، عبد الرحمن بن سانية: " إعداد الإشكالية و أهميته في ضمان جودة البحث " مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، جامعة غرداية، العدد 04- سنة 2009.

4/ عبد الحليم بن مشري: " توظيف المنهج المقارن في الدراسات القانونية " مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع- ديسمبر 2018.

5/ محمد در: " أهم مناهج و عينات و أدوات البحث العلمي " مجلة الحكمة للدراسات التربوية و النفسية" مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر، العدد 09- سنة 2017.

6/ محمد عربي لادمي: " مراحل و تقنيات إعداد الرسائل و الأطروحات الجامعية " مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تامنغست، العدد 11- جوان 2016.

ج/ مواقع الإنترنيث:

مناهج العلوم الاجتماعية و القانونية، مدونة بوابة القانون على الموقع:

https://www.bawabat.el9anon-com

ثانيا- باللغة الأجنبية:

1/ DREYFUS (Simone) : « La thèse et le mémoire en droit » Librairie Amand Colin, Paris 1971.

2/ DRUFFIN-RICA (Sophie), Laurène-Caroline (Henry) : « Droit civil » Galino Editeur, Paris 1999.

3/ JANIN (Patrick) : « Méthodologie de droit administratif » Ellipses édition, Paris 2007.

الفهرس

الفهرس:

مقدمة.....01

الفصل الأول: ماهية البحث العلمي.....03

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبحث العلمي.....03

المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي.....03

الفرع الأول: تعريف كل من العلم و البحث العلمي.....04

أولا– تعريف العلم.....04

1/ الاكتشاف و التفسير.....05

2/ التنبؤ.....05

3/ الضبط و التحكم.....05

ثانيا– العلم و بعض المصطلحات المتداخلة معه.....06

1/ المعرفة.....06

2/ المنهجية.....06

ثالثا– تعريف البحث العلمي.....07

الفرع الثاني: أهمية البحث العلمي و أنواعه.....08

أولا– أهمية البحث العلمي.....08

ثانيا– أنواع البحث العلمي.....09

1/ تصنيف البحث العلمي من حيث المجال أو الحقل العلمي.....09

أ/ البحوث القانونية.....09

ب/ البحوث التربوية و النفسية.....09

ج/ البحوث الأدبية.....09

2/ تصنيف البحوث العلمية على أساس الغرض (دوافع البحث و طبيعته).....10

أ/ البحث العلمي النظري.....10

ب/ البحث العلمي التطبيقي (التجريبي).....10

3/ تصنيف البحوث العلمية على أساس المستوى (درجة العلم، التخصص).....11

أ/ البحث العلمي التدريبي (البحث الصفي).....11

ب/ بحث التخرج (مذكرة الليسانس).....11

ج/ بحث الماستر.....12

د/ بحث الماجستير.....12

هـ/ بحث الدكتوراه.....13

4/ تصنيف البحث العلمي على أساس بحث أكاديمي خارجي أو حر.....14

أ/ المقالة.....14

ب/ الورقة البحثية (المداخلة).....14

المطلب الثاني: سمات البحث العلمي.....15

الفرع الأول: خصائص البحث العلمي.....15

أولا– التنظيم و الموضوعية.....15

ثانيا– الحركية و التجديد.....16

ثالثا– التفسير و التعميم و التنبؤ.....16

رابعا– النظرية و الأصالة.....17

الفرع الثاني: صعوبات البحث العلمي.....17

أولا– الباحث.....18

ثانيا– البحث.....18

ثالثا– المبحوث.....19

المبحث الثاني: الإطار المحتوياتي للبحث العلمي.....19

المطلب الأول: مراحل البحث العلمي.....20

الفرع الأول: مرحلة التحضير للبحث.....20

أولا– مرحلة اختيار موضوع البحث.....20

1/ المقدرة العلمية.....21

2/ الرغبة النفسية.....21

3/ التريث و الصبر في تحديد الاختيار.....22

4/ القواعد المتوجب مراعاتها عند اختيار الموضوع.....22

أ/ أن يكون الموضوع جديدا.....22

ب/ أن يكون الموضوع محددا.....23

ج/ أن يكون الموضوع واضحا.....23

د/ أن يكون الموضوع متناسبا مع قدرات الباحث.....23

ثانيا– مرحلة البحث عن الوثائق.....24

1/ أنواع الوثائق.....24

أ/ المصادر.....24

ب/ المراجع.....25

2/ كيفية الحصول على المصادر و المراجع.....25

3/ كيفية البحث عن المراجع في المكتبة.....26

ثالثا– مرحلة القراءة.....27

1/ شروط و قواعد القراءة.....27

2/ أنواع القراءة.....28

أ/ القراءة الكاشفة أو السريعة.....28

ب/ القراءة العادية.....28

ج/ القراءة العميقة و المركزة.....28

الفرع الثاني: مرحلة الشروع في إعداد البحث.....29

أولا– مرحلة فرز المعلومات و تخزينها.....29

1/ مصادر المعلومات.....29

2/ الطرق التي يجب استخدامها لتخزين المعلومات.....30

أ/ أسلوب البطاقات.....31

ب/ أسلوب الملفات.....31

ج/ أسلوب التصوير.....32

د/ الأسلوب الإلكتروني.....32

4/ قواعد فرز و تسجيل المعلومات.....32

ثانيا– مرحلة إعداد خطة البحث.....33

1/ تعريف الخطة.....33

2/ مفهوم تقسيم الموضوع.....33

3/ الفرق بين الخطة و التبويب.....33

4/ الشروط الواجب مراعاتها لتقسيم و تبويب البحث.....34

5/ القواعد و الضوابط الواجب مراعاتها في إعداد خطة البحث.....34

ثالثا– مرحلة الكتابة.....35

1/ أهداف كتابة البحث العلمي.....36

أ/ إعلان و إعلام نتائج البحث.....36

ب/ عرض و إعلان أفكار الباحث و آرائه.....36

ج/ اكتشاف النظريات و القوانين العلمية.....36

2/ مقومات كتابة البحث العلمي.....36

أ/ تحديد و اعتماد مناهج البحث و تطبيقها في الدراسة.....36

ب/ انتهاج الأسلوب العلمي و المنهجي الجيد.....37

ج/ احترام قواعد الاقتباس و الإسناد و التوثيق.....38

د/ الأمانة العلمية.....47

هـ/ ظهور شخصية الباحث.....47

و/ التجديد و الابتكار في موضوع البحث.....47

المطلب الثاني: أجزاء و عناصر البحث العلمي.....48

الفرع الأول: أجزاء البحث العلمي.....48

أولا– عنوان البحث.....49

ثانيا– المقدمة.....49

أ/ الإشكالية المبدئية.....51

ب/ الإشكالية النهائية.....51

ثالثا– التمهيد (الجزئية التمهيدية).....51

رابعا– المتن (صلب الموضوع).....52

خامسا– الخاتمة.....53

سادسا– الملاحق.....53

سابعا– قائمة المصادر و المراجع.....54

1/ الترتيب الأبجدي.....54

2/ الترتيب التاريخي.....54

ثامنا– قائمة المحتويات أو الفهرس.....56

تاسعا– ملخص البحث.....56

الفرع الثاني: عناصر البحث العلمي.....56

أولا– الباحث.....57

1/ صفات الباحث.....57

أ/ الصبر و التضحية.....57

ب/ الأمانة العلمية.....58

ج/ التواضع.....59

د/ القراءة و سعة الاطلاع.....59

هـ/ الموضوعية و الحياد.....60

و/ القدرة على الإبداع و الابتكار.....60

ثانيا– المشرف.....60

ثالثا– البحث (موضوع البحث).....62

الفصل الثاني: مناهج البحث العلمي.....63

المبحث الأول: مناهج البحث العلمي الأكثر استخداما في العلوم القانونية.....66

المطلب الأول: المنهج الوصفي.....66

أولا– تعريف المنهج الوصفي.....66

ثانيا– خطوات المنهج الوصفي.....67

ثالثا– المناهج الفرعية للمنهج الوصفي.....67

1/ منهج الدراسة المسحية.....67

2/ منهج دراسة الحالة.....68

الفرع الثاني: دور المنهج الوصفي في الدراسات القانونية.....68

المطلب الثاني: المنهج التحليلي.....69

الفرع الأول: مفهوم المنهج التحليلي.....69

أولا– تعريف المنهج التحليلي.....70

ثانيا– مراحل المنهج التحليلي.....70

1/ التفكيك.....70

2/ التقويم (النقد).....70

3/ التركيب (الاستنتاج).....70

ثالثا– خطوات المنهج التحليلي.....70

1/ الإجابة عن أسئلة البحث و تفسير الفرضيات.....71

2/ صياغة النتائج.....71

رابعا– المناهج الفرعية للمنهج التحليلي.....71

1/ المنهج التحليلي الوصفي.....71

2/ المنهج التحليلي المقارن.....71

الفرع الثاني: دور المنهج التحليلي في الدراسات القانونية.....72

المطلب الثالث: المنهج المقارن.....72

الفرع الأول: مفهوم المنهج المقارن.....73

أولا– تعريف المنهج المقارن.....73

ثانيا– خطوات المنهج المقارن.....73

الفرع الثاني: دور المنهج المقارن في الدراسات القانونية.....73

المطلب الرابع: منهج تحليل المحتوى.....75

الفرع الأول: منهج التعليق على النصوص القانونية و الآراء الفقهية.....76

أولا– المرحلة التحضيرية.....76

1/ التحليل الشكلي.....76

أ/ تركيز النص.....76

ب/ بنية النص.....78

2/ التحليل الموضوعي.....80

أ/ شرح المصطلحات.....80

ب/ استخراج الفكرة العامة.....80

ج/ استخراج الأفكار الأساسية.....80

ثانيا– المرحلة التحريرية.....81

1/ الخطة.....81

2/ التعليق و المناقشة.....81

أ/ المقدمة.....81

ب/ متن الموضوع.....82

ج/ الخاتمة.....82

الفرع الثاني: منهج التعليق على حكم أو قرار قضائي.....82

أولا– تعريف التعليق على حكم أو قرار قضائي.....83

ثانيا– مراحل التعليق على حكم أو قرار قضائي.....83

1/ المرحلة التحضيرية.....83

أ/ الوقائع.....84

ب/ الإجراءات.....86

ج/ الادعاءات.....87

د/ المشكل القانوني.....87

2/ المرحلة التحريرية.....89

أ/ الخطة.....89

ب/ التعليق أو المناقشة.....90

المبحث الثاني: المناهج العلمية الأخرى المستخدمة في العلوم القانونية.....91

المطلب الأول: المنهج الاستدلالي.....91

أولا- تعريف الاستدلال.....91

ثانيا- مبادئ الاستدلال.....92

1/ البديهيات.....92

2/ المسلمات.....92

3/ التعريفات.....92

ثالثا- أدوات الاستدلال.....92

1/ البرهان الرياضي.....93

2/ القياس.....93

3/ التجريب العقلي.....93

4/ التركيب.....93

الفرع الثاني: تطبيقات المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية.....93

أولا- تطبيقات المنهج الاستدلالي على مستوى القضاء.....94

ثانيا- تطبيقات المنهج الاستدلالي على مستوى التشريع.....96

المطلب الثاني: المنهج التجريبي.....96

الفرع الأول: مفهوم المنهج التجريبي.....96

أولا– تعريف المنهج التجريبي.....96

ثانيا– مراحل المنهج التجريبي.....97

1/ مرحلة التعريف و التصنيف.....97

2/ مرحلة التحليل.....97

3/ مرحلة التركيب.....98

ثالثا– أسس المنهج التجريبي.....98

1/ الملاحظة.....98

أ/ تقسيم الملاحظة حسب درجة التنظيم و الضبط.....99

ب/ تقسيم الملاحظة حسب دور الباحث في الظاهرة موضوع الدراسة.....99

2/ الفرضيات العلمية.....99

أ/ المتغير الحر أو العامل المستقل.....99

ب/ المتغير التابع.....99

3/ عمليات التجريب.....100

المرحلة الأولى: مرحلة التجربة.....101

أ/ طريقة المجموعة الواحدة.....101

ب/ طريقة المجموعتين المتكافئتين.....101

ج/ طريقة المجموعة الدائرة.....101

المرحلة الثانية: تنفيذ التجربة.....102

الفرع الثاني: دور المنهج التجريبي في الدراسات القانونية.....102

أولا– عوامل داخلية للإجرام.....102

ثانيا– عوامل خارجية للإجرام.....103

المطلب الثالث: المنهج التاريخي.....103

الفرع الأول: مفهوم المنهج التاريخي.....104

أولا– تعريف المنهج التاريخي.....104

ثانيا– خطوات المنهج التاريخي.....104

ثالثا– أهم المشكلات التي يطرحها المنهج التاريخي.....104

الفرع الثاني: دور المنهج التاريخي في الدراسات القانونية.....105

خاتمة.....106

قائمة المصادر و المراجع.....108

الفهرس.....116